



د. عواطف عبدالرحمن

# دراسات في الصحافة المصرية والعربية قضايا معاصرة





د. عواطف عبدالرحمن

دراسات في  
الصحافة  
المصرية والعربية  
قضايا معاصرة

الغريب  
للطباعة والنشر

شارع القصر العيني — القاهرة

ت : ٣٥٤٧٥٦٦





## الإلهاد

الى الزميلة الفاضلة التي رحلت قبل الاوان الدكتور  
سوسن عبد المالك اعتزازاً بالنبل وروح الزمالة الرفيعة التي  
كانت تجسدها ٠٠



# تقديم

يضم الجزء الثانى من كتاب ( دراسات فى الصحافة المصرية والعربية ) مجموعة من الدراسات والمقالات التى تعد مكملة للدراسات التى يتضمنها الجزء الأول .

ورغم الفاصل الزمنى بين الجزئين الا انهما ينطلقان من محاور مشتركة تدور حول مجموعة القضايا الوطنية والاجتماعية والديمقراطية التى انشغلت بها الصحافة المصرية والعربية وتفاعلت معها سلبا وإيجابا خلال حقبة الثمانينات .

إذا كان الجهد الفردى يعد الملح البارز لمعظم هذه الدراسات فان مضامينها بكل ما تحمله من معلومات وأفكار ومعالجات منهجية تعكس التفاعل المتجدد والتواصل مع مجموعات الباحثين والمهنيين والدارسين فى مجال العلوم الاجتماعية والانسانية وفى قلبها علوم الصحافة والاعلام .

والواقع أن الفاصل الزمنى بين الجزء الأول والجزء الثانى الذى يزيد عن الخمس سنوات يعد عمر الجزء الثانى حيث تم اجراء معظم هذه الدراسات فى مناسبات أكاديمية وعلمية مختلفة تتراوح ما بين المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش المحلية والعربية والدولية وهى ان كانت تمثل نوعيات ومستويات متباينة فى مضامينها ورواها غير انها فى مجملها تتفق فى أن كل دراسة قد أجريتها كانت استجابة لرغبة ذاتية أصيلة وتعبيرا عن انشغالى بترك القضايا والهوى التى بدأت فى الغالب كسؤالات عامة انبثقت فى المدرج أحيانا من خلال التفاعل الوجدانى والعقل الذى يجمعنى وطلابى فى أطر انسانية تتجدد دوما أو عقب قراءة بعض الدراسات المتخصصة أحيانا أخرى أو من خلال إحدى الندوات

أو حلقات النقاش سواء في إطار الدائرة المتخصصة أو الدوائر الأخرى  
التي تتميز بصلاتها المباشرة أو غير المباشرة بالاعلام والصحافة وخصوصا  
في مجال الدراسات التاريخية أو البحوث السياسية أو الاجتماعية .

وإذا كان الجزء الأول قد ركز على صعيد الصحافة المصرية على  
الدور الجيد الذي قامت به الصحافة المصرية في مواجهة مؤامرات القصر  
بالتحالف مع الاحتلال البريطاني وحكومات الاقلية ضد الحركة الوطنية  
المصرية خصوصا في فترة ما بين ثورة ١٩١٩ ومعهادة ١٩٣٦ فان الجزء  
الثاني يحاول استكمال الرؤية لدى الباحثين بمحاولة استطلاع الادوار  
المختلفة للصحافة المصرية منذ قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ مروراً بهراطها  
الأربع ( التجريبية - الناصرية - الساداتية - مبارك ) مركزاً على  
التغيرات الاعلامية والصحفية في إطار سياق اشمل يضم التغيرات المجتمعية  
التي طرأت على الواقع المصرى بفعل ممارسات النخبة الحاكمة خلال  
الثلاثين عاماً الماضية .

وقد كان المؤتمر الأول للعلوم السياسية الذي عقدته كلية الاقتصاد  
والعلوم السياسية جامعة القاهرة خلال ديسمبر ١٩٨٢ مجالا ملائماً  
لطرح السؤال المركزي عن طبيعة الأدوار التي قامت بها الصحافة المصرية  
منذ ثورة يوليو وهل انحصرت هذه الأدوار في دعم وتبرير السياسات  
الرسمية أم حاولت نقد هذه السياسات وطرح رؤى بديلة .

وقد اعتمدت على الصحف كمصادر أساسية مع عدم اغفالى  
للجهود الرائد الذي قام به الباحثان د. كرم شلبي و د. ليلي عبد الجيد  
في اقتحام هذا المجال ومعالجته على المستوى الأكاديمي .

ويأتى الموضوع الثانى عن ( الصحافة المصرية والعدوان الثلاثى  
١٩٥٦ ) كى يبرز البعد الوطنى للصحافة المصرية خلال الحقبة الناصرية  
حيث طرحت أول مواجهة مصرية مسلحة للحلف الاستعماري الصهيونى  
تحددات سياسية واعلامية لم تشهدها الصحافة المصرية من قبل وقد  
اجتازت الصحافة المصرية هذا الاختبار الوطنى والمهنى بكفاءة مهيمنة

رفيعة المستوى والقيام وطني شهد له الجميع وتركنا لنا تجربة رائدة تمثلت فيما قامت به صحيفة ( المساء ) سواء في تغطية المعارك او تبينه الرأي العام او ابراز المعناني والقيم الجديدة التي جسدتها البطولات الشعبية في بور سعيد والسويس دفعا عن استقلال الوطن ووحدته اراضيه . ومن الناحية المنهجية يمكن تصنيف الدراسة الاولى ( الصحافة المصرية آداء تغيير أم آلية استمرار ) ضمن الدراسات التطورية المقارنة التي تستند الى اطار مرجعي متكامل يستفيد من كافة الدراسات السابقة التي اجريت عن الصحافة وثورة يوليو ويستثمر النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسات في صورة فروض مع طرح تساؤلات جديدة تستهدف الكشف عن الجوانب التي لم تركز عليها هذه الدراسات او تناولتها بصورة عابرة وذلك انطلاقا من رؤية تكاملية للظاهرة الاعلامية في سياقها المجتمعي والتاريخي مع مراعاة رصد وتحليل العلاقة الجدلية بين الصحافة من ناحية وسائر الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية التي حفل بها المجتمع المصري اثناء فترة الدراسة من ناحية اخرى . اما الدراسة الثانية فهي تعد دراسة استطلاعية وصفية تم تناولها في اطار تاريخي بنائي مستهدفه الكشف عن أحد الادوار التاريخية الهامة التي قامت بها الصحافة المصرية في ظل ظرف استثنائي هو تعرض الوطن للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ . وقد اعتبرت الدراسة على أسلوب التحليل الكيفي المتعدد المستويات لابرار الوجه المتعددة لهذا الدور وقد تم استيعاد الأسلوب الكمي الاحصائي حرصا على عدم تفتيت الظاهرة المدروسة ولضمان التوصل الى رؤية شاملة تتجاوز بشمولها وتكاملها الدقة والموضوعية المستمدة من التحليل الكمي .

ويضم القسم الثاني من هذا الكتاب أربعة موضوعات تدور حول حقوق الانسان العربي مع التركيز على حق الاتصال في اطار التشريعات والمواثيق العالمية وفي ضوء الممارسات الاعلامية الراهنة في الوطن العربي وذلك في محاولة للاجابة على سؤال يطرح نفسه بالحاح على كافة المشتغلين بالاعلام من الأكاديميين والممارسين العرب وهو هل يمكن أن يحمل المواطن العربي على حقوقه الاعلامية والاتصالية في اطار حرمانه شبه المطلق من سائر حقوقه المجتمعية المادية والمعنوية ؟ ) .

كما تتناول البعد المحظور في الدراسات الاعلامية والمقصود به دراسات الجهور والرأى العام .

وتأتى قضية الرأى العام العربى وهل يمكن استطلاعه أو قياسه كى تثير من التساؤلات أكثر مما تطرح من اجابات على اساس أن هذه القضية تعدد من المحظورات التى يصعب الاقترب منها سواء بالاستطلاع أو الدراسة لأن قياس الرأى العام يعد من اعيال السيادة الوطنية وهذا العرف أصبح فى مرتبة القانون غير المكتوب على مستوى كافة الأنظمة السياسية فى العالم فضلا عن الوطن العربى بأوضاعه المتميزة حضاريا وسياسيا واجتماعيا . ورغم تعدد مراكز بحوث الرأى العام فى الدول الغربية وخصوصا الولايات المتحدة وفرنسا فمن المعروف أن سياساتها وبرامجها للبحثية توضع فى اطار السياسة العامة للدولة وفى ضوء أولوياتها الداخلية والخارجية وذلك على الرغم من المظهر الاستقلالى الذى تحاول أن تبدو عليه هذه المراكز وإن كان هذا لا يعنى غياب الدراسات الخاصة بجمهور القراء والمستمعين والمُشاهدين لترشيد الأداء الإعلامى وحرصا على تلبية بعض الاحتياجات الاعلامية والاتصالية للجماهير فى بعض الدول الغربية . أما بالنسبة للعالم الثالث فالأمر يزداد سوءا بسبب الغياب المطلق لهذا النوع من الدراسات التى أصبحت حكرا على المؤسسات والأجهزة الأمنية .

ولم يحدث أن أقدمت أى حكومة أو منظمة عربية على إجراء استطلاع أو قياس للرأى العام العربى تجاه أى قضية رغم ما يحفل به العالم العربى من قضايا واشكاليات سياسية وثقافية واجتماعية جديره بالتعرف على رأى واتجاهات الجماهير العربية أزانها وإن كانت ظاهرة الاستفتاءات قد انتشرت فى الآونة الأخيرة ومعظمها يتعلق بموضوعات انتخابية أو بشأن إصدار تشريعات أو تدابير حكومية معينة .

وهنا تبرز المحاولة الرائدة التى قام بها مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٨٠ بتكليف فريق من الباحثين العرب بإعداد دراسة ميدانية حول اتجاهات الرأى العام العربى نحو قضية الوحدة العربية وقد حاولت أن أضع هذه المحاولة فى سياقها النظرى والمنهجى الصحيح

في ضوء الصعوبات السياسية والاجتماعية التي تحيط بتجربة الاستطلاعات عموماً مع عدم اغفال السمات النفسية والذهنية الخاصة التي تتميز بها الجماهير العربية في ظل الانحسار السياسية والاجتماعية المعاصرة .

والواقع ان هذه الدراسات تطرح من الاسئلة وعلامات الاستفهام اكثر مما تضيف من اجابات او معلومات جديدة فهي تركز على بعض الاولويات التي تصل الى مرتبة الابد依يات مثل حقوق الانسان العربي الاجتماعية والسياسية والثقافية والاعلامية التي اكدتها الثورات المعاصرة وتم ارسالها في صورة نصوص شبه مقدسة تضمها كافة المواثيق العالمية والمحلية ولكن يفصلها عن الواقع المعاش خراجز ومصالح ومسافات تجعل تحقيقها وتحصيلها الى جزء من الواقع العربي الراهن شيئاً يشبه المستحيل وقد شغلتنى هذه الهوم كموطنه عربية وكبتخصصة في الصحافة والاتصال فسمعت الى استجلاء الحقيقة من خلال هذه البحوث التي استهدفت التعرف على حقيقة الدور الذي تقوم به الصحافة العربية سواء في تنوير الراى العام بهذه الحقوق والدفاع عنها ام في تزيف الراى بهذه الحقوق وتعمية الراى العام عن الانتهاكات التي تمارس يوميا ضد كافة حقوق الانسان بدءا بحقه في الحياة وانتهاء بحقه في التعبير والمعرفة والمشاركة في تقرير مصيره .

وتأتى الخاتمة في صورة محاولة للاجابة عن سؤال مركزي حول القضايا النسائية والشرائح الاجتماعية النسائية التي تستقطب اهتمام الصحف اليومية والمجلات النسائية التي تصدر في منطقة الخليج العربي .

وقد يلاحظ على هذه الدراسات ثمة تداخل او تكرار لبعض الجوانب التي تتناول البنية السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات العربية المعاصرة ويعزى ذلك الى طبيعة الظروف التي اجريت اثنائها كبحوث او اوراق علمية قدمت في اطار مؤتمرات وندوات علمية منفصلة ومتباعدة مما دفعنى الى تجميعها وعرضها بصورة اتمنى ان ينحقق من خلالها التكامل المنهجي والموضوعى المنشود .

وانى اذا كنت قد اهديت الجزء الأول من هذا الكتاب الى طلابى

الذين استلهم منهم الأمل والتسيرة على الاستمرار فأننى أهدي الجزء  
الثانى الى غاضلة رحلت قبل الأوان هى الدكتور سوسن عبد المالك  
التي أسعدتنا برفقتها وزمالتها القصيرة المدى والمميقة الأثر اعتزازا بروح  
النبيل والزمالة الرفيعة التي كانت تجسدها . ويبقى الشكر والامتنان الى  
رفاق الطريق الصعب اهلى وأصدقائى وطلابى .

**عواطف عبد الرحمن**

قليوب — نوفمبر ١٩٨٨



الصحافة المصرية المعاصرة  
أداة تغيير أم آلية استمرار  
في إطار النظام السياسى الراهن

ان محاولة استطلاع الأدوار المختلفة التى قامت بها الصحافة المصرية منذ قيام بوره يونيو عام ١٩٥٢ مروراً بمراحلها الأربعة ( التجريبية - الناصرية - الساداتية - مبارك ) يستلزم التعرف على الملامح الأساسية التى تميزت بها انسياسه الاعلامية فى كل مرحلة من تلك المراحل أى تحديد الخط العام للدولة فى المجال الاعلامى عبر تلك الفترات .

والواقع ان هناك شبه اجماع بين أساتذة الاعلام سواء هؤلاء الذين ينتمون للمدرسة الغربية بمختلف تياراتها التنقيدية والراديكالية مثل ( شرام ، شيلز ، عالوران - جرينر ) أو الذين يتزعمون المدرسة الاشتراكية مثل سازورسكى - نورد نسترنج - مائليارث ) أو أولئك الذين برزوا فى العالم الثالث مثل ( حميد مولانا - فرانك اوباجا - الفريد أوبوير - رايس مانا ) على انه ليس هناك ايديولوجية للدولة وأخرى لوسائل الاعلام بل هناك ايديولوجية واحدة تحدد الخط السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدولة كما تحدد موقف الدولة من الاعلام وأدواره ووظائفه التى تتكامل مع سائر مؤسسات الدولة مستهدفة تحقيق التوازن الذى يؤدى الى دعم وحماية قيم ومصالح وأهداف الطبقة أو مجموعة الطبقات أو القوى الاجتماعية التى تسيطر على وسائل الانتاج الأساسية فى المجتمع وتتحكم بالقالى فى أدوات التعبير السياسى والنظام التعليمى والثقافى .

ويأتى الاعلام كى يجسد من خلال الكلمة المطبوعة والمسبوعة والمرئية هذا البناء المتشابك بجوانبه المادية والفكرية فى اطار صيرورى متواصل ومن هنا يمكن القول بأن السياسة الاعلامية هى التلخيص النوعى المتميز الذى يجسد الواقع الاجتماعى بصراعاته وتناقضاته وسياقه التاريخى مستخدماً وسائل الاعلام كوسائط وأدوات للتعبير والتوجيه والضمبـط الاجتماعى ، وإذا كانت السياسة الاعلامية تكشف من خلال القوانين والتشريعات الاعلامية المدونة عن طبيعة السلطة الحاكمة من حيث انتمائها

الاجتماعى أو توجهاتها السياسية فإن نمط الملكية الاعلامية السائد ومدى تدخل السلطة الحاكمة في توجيه الأداء الاعلامى وتحديد نوعية المضامين الاعلامية يمثلان المعيار الحاسم في تحديد الاطار النهائى للسياسة الاعلامية . وإذا سلمنا بهذا الاطار النظرى الذى يحدد ويوضح ابعاد العلاقة الأيديولوجية والسياسية بين الدولة ووسائل الاعلام والذى يعد بمثابة مدخل ضرورى للتعمق على ملامح وأسس العلاقة المتعددة الأوجه التى تربط قيادة ثورة يوليو بوسائل الاعلام المصرية فإن تحليلنا سيقصر على تناول العلاقة الخاصة بين ثورة يوليو والصحافة المصرية المعاصرة وذلك فى محاولة للإجابة على السؤال المحورى الذى نظرحه هذه الورقة عن طبيعة الأدوار التى قامت بها الصحافة المصرية منذ قيام ثورة يوليو وهل انحصرت هذه الأدوار فى دعم وتأييد وتبرير السياسات الرسمية أم فى نقد هذه السياسات وطرح رؤى بديلة تثبت فى حرصها على تزويد القراء والمواطنين بالمعلومات والآراء والأفكار المختلفة حول القضايا الوطنية والعربية والعالمية . وذلك سعياً للتوصل لى استكشاف وتحديد القوائن الجزئية التى تحكم البعد الذاتى والموضوعى فى علاقة الصحافة بالسلطة السياسية خلال فترة تاريخية محددة تشمل المراحل المختلفة لثورة يوليو .

ولاحظ أن هناك اتفاقاً بين معظم الدراسات والبحوث التى أجريت عن ثورة يوليو وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الواقع المصرى المعاصر على حقيقة أولية تتلخص فى أن مجموعة الضباط الأحرار التى كانت تمثل القيادة الفكرية والسياسية للثورة لم تطرح تصوراً سياسياً أو فلسفة اجتماعية محددة وإنما بدأوا بالممارسة المباشرة ملتزمين منهج التجربة والخطأ . ولذلك يمكن القول أن التوجه الفكرى والسياسى لقيادة ثورة يوليو قد تبلور من خلال الممارسات العملية ولم ينبثق عن التزام أيديولوجى سابق . وقد اعترف الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بأن قادة حركة الجيش لم يكن لديهم فكرة واضحة عما يجب أن يفعله عندما وجدوا أنفسهم فجأة فى مقاعد السلطة . والواقع أن النخبة العسكرية الحاكمة كانت تتكون من خليط من الانتماءات الفكرية والسياسية التى تعد نتاجاً طبيعياً لمرحلة الأربعينيات والتى كانت تتراوح ما بين التوجه الإسلامى والاتجاهات الماركسية وإن كانوا جميعاً ينحدرون من الشرائح الدنيا

لطبقة لوسطى . وقد ترك هذا الخليط الفكرى المتباين انعكاساته السلبية الواضحة على الممارسات السياسية لمجلس قيادة الثورة وخصوصا فى المرحلة الأولى للثورة ( ١٩٥٢ - ١٩٥٤ ) وأسفر عن العديد من الخلافات والتصفيات .

وانطلاقا من المنظور التكافلى الذى ينأى عن التجزئ المتعسف للظواهر المجتمعية ويؤمن بوحدة الأنشطة الانسانية وتكاملها معها اختلفت أو تنوعت مظاهرها أو تعددت أشكالها المعرفية لذلك فان تناولنا للتغيرات الاعلامية ( الصحفية على وجه الخصوص ) سيتم فى اطار سياق اشمل يتضمن التغيرات المجتمعية التى طرأت على الواقع المصرى بفعل ممارسات النخبة الحاكمة خلال ثورة يوليو وهى تتمثل فى أربعة مراحل .. بهم تناولوا على النحو التالى :

### المرحلة الأولى :

وتتضمن الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٤ وتبدأ بقيام الثورة فى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ وتنتهى بانتهاء ما يسمى بأزمة مارس ١٩٥٤ حيث شهدت مصر فى تلك الفترة احداثا سياسيه تحاسمة اسفرت عن بلورة الموقف الأساسى لثورة يوليو من قضية الديمقراطية كما حسمت قضية استمرار العسكريين فى السلطة أو عودة الحياة النيابية الى مصر بعد أقل من عامين من قيام الثورة .

### المرحلة الثانية :

وتشمل الفترة الناصرية التى تبدأ من أبريل ١٩٥٤ حتى سبتمبر ١٩٧٠ حيث يمكننا ان نميز بين مرحلتين رئيسيتين داخل هذه الفترة وترتبط هاتان المرحلتان بالتطور الذى طرأ على التكوين الفكرى للزعيم عبد الناصر وانعكس بدوره على الواقع المصرى وعلى الخريطة الصحفية كتطويع متميز من قطاعاته .

مالمسافة الزمنية التى تفصل بين صدور الوثيقة السياسية الأولى لثورة يوليو وهى ( فلسفة الثورة ) والوثيقة الثانية للثورة التى تمثلت فى

الميثاق تمثل الفاصل الزمني بين المرحلتين . كذلك تبرز الفروق الجوهرية بين مضمون الوثيقتين حيث تشتمل الوثيقة الاولى على الملاحع العمامة لأحلام عبد الناصر وخواطره فى المسألة الوطنية والاجتماعية بينها نحمل الوثيقة الثانية صياغة محددة وحاسمة للخط الفكرى والسياسى الذى تنباه عبد الناصر والذى ينصح عن انحيازه الواضح لمصالح الطبقات الشعبية فى مصر . وهنا يمكننا ان نطلق على المرحلة الاولى من الفترة الناصرية المرحلة التجريبية وهى تمتد من ١٩٥٤ - ١٩٦١ حيث شهدت الصحافة فى نهايتها تغيرات جذرية فى أوضاعها التنظيمية وعلاقتها بالسلطة السياسية تمثلت فى صدور قانون تنظيم الصحافة ( مايو ١٩٦٠ ) .

اما المرحلة الثانية ويطلق عليها مرحلة التحول الى الاشتراكية وتبدأ بقوانين يوليو ١٩٦١ حتى وفاة عبد الناصر ١٩٧٠ . والواقع ان هذا التقسيم لم يتم بناء على التغير الفكرى الذى طرأ على قيادة السلطة السياسية لثورة يوليو فحسب بل يدخل فى اعتباره بنفس القدر من الأهمية المعيار المجتمعى الذى يشر الى التغيرات التى طرات على البنية المادية والثقافية للمجتمع المصرى فى تلك الفترة .

### المرحلة الثالثة :

وتشمل الحقبة الساداتية من أكتوبر ١٩٧٠ - أكتوبر ١٩٨١ حيث شهد المجتمع المصرى بداية مراجعة شاملة للسياسة الناصرية تمثلت فى الاتجاه نحو القرب ومقاطعة الاتحاد السوفيتى والعدول عن الاجراءات الاشتراكية واعلان سياسة الانفتاح لاقتصادى وتبنى صيغة التعددية الحزبية وتوقيع معاهدة الصلح المنفرد مع اسرائيل وقد كان لهذه التغيرات وقعها المباشر فى المجال الاعلامى وخصوصا الصحافة حيث شهدت صدور العديد من القرارات التى انتهت بصدر قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لعام ١٩٨٠ وأسفرت عن بروز خريطة جديدة للصحافة المصرية تمثلت فى ظهور الصحف الحزبية الى جانب الصحافة القومية التى كانت سائدة من قبل علاوة على وقوع العديد من الصدامات بين قيادة السلطة السياسية وبين الصحفيين وجهازهم النقابى .

## المرحلة الرابعة :

وتبدأ بعد اغتيال السادات وتولى حسنى مبارك للسلطة منذ أكتوبر ١٩٨١ حتى اللحظة الراهنة عام ١٩٨٧ وأهم ما يميزها اتساع لهماش المسوح به نسبيا لحرية التعبير والحركة السياسية المتعددة لمراكز واتجاهات مع بقاء واستمرار التركيبة الساداتية المتمثلة فى العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة والقوانين الاستثنائية والمعاهدة المصرية الإسرائيلية والانفتاح الاقتصادى والمقاطعة العربية لمصر .

وقد انعكس ذلك على الخريطة الصحفية التى لم تشهد تغيرات ذات شأن فيما عدا ظهور بعض الصحف الحزبية الجديدة . وتلخص المراحل لسياسة الاطار الزمنى للعلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية إما ابعاد عذة للعلاقة من الناحية الموضوعية فهى تتضمن ما يلى :

### ١ - البعد التنظيمى ويشمل :

- ( أ ) التشريعات الاعلامية ( قوانين المطبوعات ) .
- ( ب ) الممارسات ( العلاقة الفعلية ) .

### ٢ - البعد الاقتصادى ويشمل نمط الملكية والتمويل .

٣ - البعد الفكرى ويتضمن مواقف الصحافة المصرية من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية خلال مراحل الثورة ويمكن عرضها

على النحو التالى :

### المرحلة الأولى : ١٩٥٢ - ١٩٥٤ :

وتشمل قضيتين هما :

- ( أ ) الصحافة والغناء الأحزاب .
- ( ب ) الصحافة وازمة مارس ١٩٥٤ .

### المرحلة الثانية : أولا : من ١٩٥٤ - ١٩٦٠ :

وتشمل قضية واحدة هى الصحافة والانتخابات عام ١٩٥٧ .

ثانيا : من ١٩٦١ — ١٩٧٠ :

وتشمل قضيتان هما :

- ( أ ) النحول الاشتراكي .
- ( ب ) الصراع العربي الاسرائيلي .

المرحلة الثالثة : ١٩٧١ — ١٩٨١ :

وتشمل قضيتين هما :

- ( أ ) الانفتاح الاقتصادي .
- ( ب ) الصلح مع اسرائيل .

مع مراعاة ظهور الصحف الحزبية في تلك الفترة وادخالها في اطار  
العيننة المدروسة .

المرحلة الرابعة : ١٩٨٢ — ١٩٨٧ :

وتشمل قضيتين هما :

- ( أ ) الانتخابات ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ .
- ( ب ) الدعم .

## المرحلة الأولى : يوليو ١٩٥٢ — مارس ١٩٥٤

شهدت هذه المرحلة حل الأحزاب السياسية ( يناير ١٩٥٣ ومصادرة أموالها والإعلان عن فترة انتقالي مدتها ثلاث سنوات . وقد ترتب على ذلك توقف صدور الصحف الحزبية التي كانت تصدر من الأحزاب الممنوعة وتشمل صحف الوفد — المصري — صوت الأمة — الطليعة مضافا إليها ٤٢ صحيفة أخرى صدر قرار وزارى فى مايو ١٩٥٤ بإثبات عدم انتظام صدورها منها بعض الصحف الحزبية . علاوة على الأمر العسكري الذى صدر فى ١٨ يناير ١٩٥٣ والذى يقضى بتعطيل ومصادرة بعض الصحف والمجلات مثل الصباح والنذير ومنها الصحف الماركسية وهى الكاتب والملايين والواجب وصوت الطالب وذلك بسبب كتاباتها النقدية المعارضة لحركة الجيش وتساعد هذا النقد بعد اعدام العاملين خميس والبقري الذين اتهموا فى حوادث مظاهرات العمال فى كفر الدوار فى سبتمبر ١٩٥٢ وقدموا لمجلس عسكري أصدر الحكم بأعدامها .

وقد سجلت هذه المرحلة تصاعد أزمة الثقة بين النخبة العسكرية ورجال الصحافة بسبب سلسلة المواقف العدائية التى اتخذتها حركة الجيش من الصحافة والتى استهلقتها بالأمر العسكري رقم ١ فى ٢٥ يوليو ١٩٥٢ عقب القضاء القبض على مصطفى أمين بسبب ( محاولة نشر انباء تشوه قومية ونزاهة الحركة العسكرية ) ولذلك تقرر فرض رقابة قبيل النشر وضرورة الحصول على أمر كتابى من الرقيب الحربى بأجازة النشر والتهديد بمصادرة الصحيفة وتعطيلها نهائيا فى حالة مخالفة هذه التعليمات .

وازاء احتجاج الصحفيين على فرض الرقابة أعلن مجلس قيادة الثورة عن رفعها فى ٣١ يوليو ١٩٥٢ مشيرا الى انه سوف يعتمد على ضمير الصحفيين وقدرتهم على التمييز بين ما يجب ان ينشر او لا ينشر مؤكدا انه لن يسمح بالهجوم على الثورة وأهدافها غير ان الرقابة لم تلغ بالفعل ،



الا في ١٢ أغسطس ١٩٥٣ بالأمر العسكري رقم ٣٩ وسرعان ما اعيدت مرة أخرى في أكتوبر من العام نفسه بالأمر العسكري رقم ٥٢ لأسباب تتعلق بحماية الأمن والنظام العام ، كما جاء في بيان الحاكم العسكري العام . وأصبح التوتر والقلق وعدم الثقة هي القانون الذي يحكم علاقة القيادة بالصحافة والصحفيين بسبب توالى قرارات المصادرة واعتقال بعض الصحفيين . وتساعدت شكاوى الصحفيين من اشتداد قبضة العسكريين وتصدت مجلة روز اليوسف (١) للتعبير عن قلق الصحفيين واحتجاجهم مطالبة بضرورة رفع الرقابة . كذلك شاركت صحيفة المصرى فى المطالبة بضرورة انهاء الأحكام العرفية واغلاق المعتقلات التى ظلت مفتوحة منذ قيام الثورة .

ولكن استمر التصعيد من جانب قادة الثورة حيث دابوا على توجيه الاتهامات والهجوم على الصحافة كجزء من هجومهم على الأحزاب والقيادات الحزبية وخصوصا الوفد (١) . وقد بلغت الأزمة ذروتها بإثارة قضية ضرورة تطهير الصحافة من الصحفيين الذين كانوا يتقاضون المصاريف السرية من الحكومات السابقة وقد شاركت بعض الأعلام فى هذه الحملة (٢) ويمكن أرجاع البداية الصدامية التى تميزت بها العلاقة بين قادة ثورة يوليو والصحافة المصرية فى السنوات الأولى من الثورة الى غياب التصور الاستراتيجى لى قيادة الثورة وعدم وجود خطة مبرمجة تحدد كيفية التعامل مع القوى السياسية التى كانت تتحكم آنذاك فى الواقع المصرى بمختلف قطاعاته الاقتصادية والسياسية والاعلامية . مما أسفر عن وقوع العديد من الصدامات التى كانت الصحافة أبرز مجالاتها علاوة على الاختلاف الجذرى بين توجهات النخبة العسكرية وحدائقة تعاملهم مع رجال السياسة والصحافة وبين هؤلاء الآخرين الذين لم يتعودوا من قبل مواجهة هذا النمط من السلوك السياسى الذى تشرب بالروح العسكرية وما عرف عنها من نزوع الى العنف والشدة والتسلط .

وقد تميزت الخريطة الصحفية فى مصر عند قيام الثورة بسيادة طابع الملكية الخاصة حيث كانت كل من دار الهلال والأهرام شركة مساهمة لا تخرج عن نطاق العائلة ( آل زيدان فى دار الهلال وآل تقلا فى الأهرام ) كما كانت كل من روز اليوسف والمصرى والبلاغ منشآت فردية تملك الأولى عائلة فاطمة اليوسف والثانية عائلة أبو الفتوح والأخيرة عائلة عبد القادر حمزة

وكانت اخبار اليوم المملوكة للاخوين مصطفى وعلى امين هي الدار الصحفية الوحيدة التي اقامت شركة ذات مسئولية محدودة هي شركة اعلانات الاخبار(پڊ) الى جانب ذلك كانت هناك الصحف الحزبية وهي صحف خاصة غير تجارية تديرها الأحزاب وقد توقفت هذه الصحف بعد الغاء الأحزاب في يناير ١٩٥٣ . مثلها بدأت ثورة يوليو دون تصورات استراتيجية مسبق أو خطط محددة ذات اولويات وبرامج مرحلية فيها عدا المبادئ الستة التي اتسمت بالعمومية ، كذلك لم يكن لها تنظيم سياسي يطور اهدافها وبرامجها بالمثل لم تكن تلك صوتا اعلاميا مستقلا ، وكان من الصعب عليها في البداية أن تستقطب احدى الصحف القائمة كي تجعل منها لسانا ناطقا باسم الثورة . وازاء موجة العداء التي تصاعدت بينها وبين الصحف الحزبية آنذاك لم يكن امامها مخرج سوى اللجوء الى اصدار صحف جديدة قادرة على التعبير عن توجهاتها وخوض معاركها ضد خصومها من رجال الأحزاب والسياسيين والصحفيين الذين كانوا يحتكرون العمل السياسي والصحفي في مجتمع ما قبل الثورة . وقد كانت مجلة التحرير هي بالكونة الاصدارات الصحفية باسم الثورة وقد صدرت في سبتمبر ١٩٥٢ كجولة نصف شهرية عن ادارة الشؤون العامة للثورات المسلحة بعد أن توالى عليها العديد من رؤساء التحرير مثل أحمد حمروش وحلمي سلام وقاسم جوده وعبد العزيز صادق وتلقها جريدة الجمهورية التي صدرت ( ديسمبر ١٩٥٣ ) عن هيئة التحرير اولى التنظيمات السياسية التي استحدثتها ثورة يوليو وأعلنت عن برنامجها لأول مرة في ١٥ يناير ١٩٥٣ أى قبل اعلان حل الأحزاب السياسية بيوم واحد فقط . وقد انبثق وجودها كضرورة ملحة لمساندة الثورة في مواجهة الفراغ السياسي الذي كان سينجم عن حل الأحزاب . وقد تم تشكيل هيئة التحرير من خليط من السياسيين القدامى والمثقفين والضباط الذين يمثلون شتى الاتجاهات والانتبهاات السياسية . وقد جاء تشكيل هيئة التحرير وبرنامجها متسقا تماما وفكر قيادة الثورة في ذلك الحين حيث كانت تتطلع الى خلق قاعدة شعبية من السياسيين والمثقفين والشباب لمؤازرتها . وقد كان برنامجها أقرب الى المبادئ الستة التي تتسم بالعمومية وعدم التحديد . وقد قامت الهيئة بدور ملموس في التصدي للقوى السياسية المصرية عندما بدأ الصدام في أوائل عام ١٩٥٣ غير أن

أهم أدوارها على الإطلاق هو ما قامت به في تنظيم عملية الإضراب العمالم لنقابات النقل المشترك وهو الإضراب الذي انتهى أحداث أزمة مارس ١٩٥٤ لصالح مجلس قيادة الثورة وضد كل القوى السياسية المصرية التي طالبت بمعودة الأحزاب وعودة الجيش إلى ثكناته . وقد ظلت كل من مجلة التحرير وصحيفة الجمهورية يملآن الصوت الرسمي لثورة يوليو طوال المرحلة الأولى وإن كانت الثورة استمرت في سياسة إصدار صحف جديدة ناطقة بلسانها وبمبرة عن توجهاتها ولكن في المراحل التالية كما سيأتى ذكره . وقد شهدت هذه المرحلة صدور مجلة الثورة ( في يناير ١٩٥٤ ) كلسان ناطق باسم منظمات الشباب وكان شعارها ( لا شرقية ولا غربية ) .

انتهت هذه المرحلة باختفاء الصحف الحزبية وظهور صحف جديدة ناطقة باسم الثورة هي التحرير - الجمهورية ، الثورة واستمرار المؤسسات الصحفية التقليدية ذات الملكية الخاصة مثل در الهلال والأهرام وأخبار اليوم وروز اليوسف .

#### قضايا المرحلة الأولى : ( ١٩٥٢ - ١٩٥٤ ) :

وإذا كان الغاء الأحزاب ١٦ يناير ١٩٥٣ يمثل أبرز الأحداث التي شهدتها المرحلة الأولى من ثورة يوليو فإن ما يهمنا هو رصد وتحليل موقف الصحافة المصرية من هذا الحدث في ضوء السؤال المحورى للثورة .

لوحظ أن الصحف المصرية بمختلف اتجاهاتها لم تشر إطلاقا الى احتمال الغاء الأحزاب الليبرالية عندما ظهرت الدعوة الى تطهير الأحزاب في ٣١ يوليو ١٩٥٢ وإن كان هناك اختلاف واضح بين معالجات الصحف التقليدية وصحف الثورة لهذه القضية فقد دأبت هذه الصحف ' صحف الثورة ' على ادانة موقف الأحزاب رغم استبعادها تماما لامكانية الغاء هذه الأحزاب بل وهجومها على هذه الفكرة (٣) ولكن بعد اتخاذ قرار الالغاء اختلف موقف صحف الثورة إذ انخرطت في محاولة شرح وتبرير ما حدث من شدد وجنوب بين الثورة والأحزاب مع استمرار حملاتها لتشويه هذه الأحزاب والتشهير بها(٤) . وقد حرصت صحف الثورة على تبرير المواقف والإجراءات

التي اتخذتها قيادة الثورة ضد الأحزاب ولم تتوقف حملات الهجوم والتشهير على الأحزاب والسياسيين القدامى في كل من صحيفة الجمهورية ومجلة التحرير وقد شارك فيها جمال عبد الناصر وأثور السادات بعدة مقالات (٥) . على أن الساحة لم تخل من بعض الأصوات التي أخذت تدعو للعمل الحزبي وحق تكوين الأحزاب كشرط أساسي للديموقراطية وأبرز مثال لها الاستفتاء الشجر الذي نشره المصور بعنوان ( ١٠ آلاف مصرى يقولون كلمتهم في نظام الحكم ) وقد اعتقل صبرى أبو المجد واعتبر هذا الاستفتاء دسيسة حزبية (٦) . ويتضح لنا مما سبق أن صحف الثورة هي التي اختطت هذا التقليد الذي انتشر وذاع فيها بعد وأصبح سمة بارزة في الصحافة المصرية في المراحل التالية وهو أسلوب التحرير والتفسير والتأييد لكافة ما تقوم به الحكومة من إجراءات وما تتخذه من قرارات بغض النظر عن مدى صواب أو خطأ هذه القرارات والإجراءات .

وهنا نسجل بداية تخلى الصحافة المصرية عن أحد وظائفها الرئيسية وهى توعية القراء والمواطنين وتزويدهم بمختلف المعلومات والأفكار والآراء في القضايا المطروحة عليهم وذلك يهدف تنويرهم وتوعيتهم ولن يتأتى ذلك إلا من خلال ممارسة النقد بكافة صوره وأشكاله وعرض وتفنيد وجبات النظر المختلفة حول القضايا السياسية والاجتماعية .

بعد ذلك ننقل الى الحدث الثانى الذى تميزت به المرحلة الأولى من ثورة يوليو وهو ما اصطلح على تسميته بأزمة مارس ١٩٥٤ (٧) والمعروف أن هذه الأزمة قد بدأت باستقالة محمد نجيب في ٢٣ فبراير ١٩٥٤ وما ترتب عليها من اعلان مساندة بعض وحدات الجيش له ثم اندلاع المظاهرات التي نظمتها القوى السياسية والأحزاب الليبرالية والشيوعيون والاشوان ، تأييدا له مما أسفر عن سقوط العديد من نعتلى وتراجع مجلس قيادة الثورة مما هذه الأحداث وتلى ذلك عودة محمد نجيب وصعود قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ التي تنص على تشكيل جمعية تأسيسية منتخبة تقوم باعداد الدستور الجديدة وإقراره وتقوم بمهمة البرلمان حتى يتسنى إجراء الانتخابات وقد تقرر بناء على ذلك الغاء الأحكام العرفية والغاء الرقابة على الصحف والنشر فيها عدا الشؤون العسكرية . وقد شهدت الصحافة المصرية في تلك الفترة انفرجة لم تتكرر مطلقا

بعد ذلك حيث تصاعد وازدهر الجدل والنقاش حول قضية الديمقراطية وظهرت العديد من الكتابات التي طالبت بضرورة النص في الدستور الجديد على حق الانسان المصرى فى الحرية والسلام والمساواة(٨) كذلك ظهرت الدعوة الى الأخذ بنظامى الجمهورية البرلمانية والاشتراكية(٩) وتعددت الكتابات التى تناولت حقوق المواطنين والانتخابات مطالبة بحق العمل السياسى للاخوان المسلمين والشيوعيين(١٠) .

ومما يجدر ملاحظته أن صحيفة الجمهورية الناطق الرسمى باسم الثورة هى التى اتاحت الفرصة لكافة الاتجاهات بينما سجلت بعض الصحف التقليدية تخاذلا وترددا واضحا تراوح ما بين موقف الحياد السلبي الذى التزمت به الأهرام حيث لكثفت بنشر الأحداث والوقائع دون تعليق وموقف التعلق للثورة من خلال تجديد الهجوم على الوفد والتشكيك فى قدرة الشعب المصرى على ممارسة حياة نيابية صحيحة وهو الموقف الذى انتهجته صحف أخبار اليوم(١١) أما روز اليوسف فقد اخذت موقفا صلبا فى الدفاع عن الديمقراطية وتشجيع مجلس قيادة الثورة على السير فى هذا الاتجاه والمطالبة باجراء الانتخابات وإعادة الحياة النيابية الى مصر(١٢) . لا شك أن هذه الانفراجية التى شهدتها الصحافة المصرية ترجع فى الأساس الى رفع الرقابة عن الصحف لأول مرة فى مصر بعد قيام الثورة . وقد اسفر ذلك عن ظهور التعددية فى الآراء والاتجاهات التى وجدت طريقها على صفحات صحف الثورة ذاتها فى الوقت الذى لم تتوقف هذه الصحف عن توضيح وتفسير موقف مجلس قيادة الثورة ازاء أحداث مارس مع استمرار التصدى للقوى السياسية القديمة ( الوفد والخوان ) (١٣) ويلاحظ أن الاتجاه الرسمى قد سيطر على صحف الثورة بعد الغاء قرارات ٥ ، ٢٥ مارس ١٩٥٤ واختفت الأصوات التى نادى بالغاء الأحكام العرفية وتكوين أحزاب جديدة وحق الإخوان والشيوعيين فى العمل السياسى . وهكذا حسمت القضية لصالح النخبة العسكرية وتوجهاتها وصحافتها ومنذ ذلك الحين سلطات الأضواء الاعلامية على شخصية جمال عبد الناصر خصوصا فى صحيفة الجمهورية ومجلة التحرير وظهرت بعض المقالات التى تهاجم الصحفين وتطالب بتطهيرها من الرجعيين .

## المرحلة الثانية : الفترة الناصرية ١٩٥٤ - ١٩٧٠

تعكس هذه الفترة التطور التدريجى الذى طرا على توجهات القيادة السياسية لثورة يوليو بعد ان حسمت أحداث ازمة مارس ١٩٥٤ لصالح التيار الشمولى داخل النخبة العسكرية الحاكمة حيث تمت تصفية بقايا الخريطة السياسية القديمة وانصارها من العناصر العسكرية ذات التوجه الديموقراطى كما اختفت الأصوات التى دافعت عن الديموقراطية وحق الشعب المصرى فى تكوين أحزابه وإنتى نادى بالغاء الاحكام العرفية . ويمكن اعتبار الفترة التالية لأحداث مارس ١٩٥٤ حتى عام ١٩٦٠ ، ١٩٦١ امتدادا لها من زاوية استمرار النخبة العسكرية فى التطور التجريبي خصوصا فى ممارساتها السياسية مع عدم الوضوح فى التوجهات الاقتصادية للثورة . اما نقطة الاختلاف الأساسية نهى تمثيل فى انفراد النخبة العسكرية بالسلطة والساحة السياسية واختفاء خصوصها السياسيين والأيدولوجيين . والواقع أن هذه الصراعات التى شهدتها المجتمع المصرى بين قادة ثورة يوليو وسائر القوى السياسية القديمة ، وكانت الصحافة أبرز أدواتها ، لم تمس البنية الاقتصادية التى ظلت على ما هى عليه قبل قيام الثورة . وقد ظل النظام الاقتصادى الحر هو السمة الرئيسية الغالبة على الاقتصاد المصرى حتى عام ١٩٥٧ عندما أعلن لأول مرة فى تاريخ مصر المعاصر أن القيادة السياسية تهدف الى اقامة مجتمع اشتراكى ديموقراطى تعاونى متحرر من الاستغلال السياسى والاجتماعى والاقتصادى وقد تواكب ازدياد تدخل الدولة فى تخطيط وتوجيه الاقتصاد القومى مع بدء تدخلها الفعلى فى السيطرة على وسائل التوجيه الاعلامى لائقافى . فقد نشأت وزارة الثقافة والارشاد القومى لأول مرة فى تاريخ مصر فى نفس العام الذى نشأت فيه وزارة الصناعة ( عام ١٩٥٧ ) وكلتاها ترمز الى معنى واحد هو تزايد تدخل الدولة فى توجيه الاقتصاد القومى والثقافة القومية كذلك شملت قوانين التأميم الأولى لبعض المشروعات الاقتصادية الهامة فى عام ١٩٦٠ تأييد جميع دور الصحف لصالح التنظيم السياسى ( الاتحاد القومى آنذاك ) .

وهنا يمكننا أن نميز بين مرحلتين في إطار الفترة الناصرية . المرحلة الأولى التي تمثل استمرارا للطور التجريبي للثورة مع ظهور بعض الارهاصات التي كانت بمثابة المدخل الانتقالي للمرحلة الثانية التي تمثل بداية التدخل الواعي المقصود من جانب الدولة في توجيه وإدارة القطاعات الرئيسية ونعنى بها الاقتصاد والثقافة والإعلام .

### المرحلة الأولى من الفترة الناصرية : ١٩٥٤ — ١٩٦١ :

وقد شهدت هذه الفترة نهاية مرحلة الانتقال وصعود الدستور الجديد في يناير ١٩٥٦ وإعلان قيام الاتحاد القومي حيث جاء النص على تشكيله في المادة ١٩٢ من الدستور كما نص على أن يتولى الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الأمة وقد نخص عبد الناصر الهدف من قيام الاتحاد القومي بتأكيد على الدور الذي سيقوم به هذا الاتحاد في صيانة الوحدة الوطنية للبلد ولذلك فهو بمثابة ( إطار وطني يضم كل أبناء الشعب ما عدا العناصر الرجعية والانتهازية وعملاء الاستعمار ) (١٤) .

ويلاحظ من مراجعة بيان اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي والتصريحات التي أدلى بها عبد الناصر آنذاك وكتابات هذه الفترة أن الهدف الأساسي من تشكيل هذا التنظيم والنص عليه دستوريا هو محاولة خلق شكل تنظيمي بديل للأحزاب مستلهمين تجربة سالاازار الدكتاتور البرتغالي المعروف خاصة وأن على صبرى كان قد أوفد في مهمته رسمية إلى البرتغال لدراسة التنظيم السياسي الذي يحمل نفس الاسم ( الاتحاد القومى ) والذي اعتمد عليه سالاازار في حكم البرتغال حكما مطلقا لمدة تزيد عن ثلث قرن (١٥) . وكما سيطر العسكريون على هيئة التحرير تكرر نفس الشيء بالنسبة للاتحاد القومى . ورغم أن كلمة الاشتراكية قد ظهرت لأول مرة في وثائق ثورة يوليو عندما جاء في نص قرار تشكيل الاتحاد القومى بأنه ( تنظيم يضم الحاكمين والشعب ويتيح لهم الفرص للتعاون على علاج المشكلات المحلية والعامة في ظل المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاونى وهو سبيلنا إلى الديمقراطية السلبية ) (١٦) . ومع ذلك فقد منعت العناصر ذات التوجهات الاشتراكية من الانضمام إلى الاتحاد القومى .

كذلك جاء في بيان للجنة التنفيذية للاتحاد القومي أنه تنظيم شعبي لكل المواطنين ، والواقع أنه استبعدت كافة العناصر التي كان لها نشاط سياسي قبل الثورة ويتصدهم الشيوعيين والإخوان المسلمين . ولذلك اقتصر هذا التنظيم على العسكريين وأهل الثقة من المدنيين واستخدمته رئاسة الدولة كأداة لتبرير وتبرير اختياراتها السياسية مثل حق الاعتراض على المرشحين للانتخابات العامة ولعضوية النقابات ونقل ملكية المؤسسات الصحفية إليه بزعم أنه مؤسسة شعبية واتخاذها تناسعا لاختفاء سيطرة الحكومة على الصحافة .

وتتسم هذه المرحلة بالمركزية الشديدة في بناء أجهزة الدولة حتى قمة الهرم السياسي ممثلا في رئيس الجمهورية . وقد شهدت مصر في تلك المرحلة ١١ تعديلا وزاريا منها ٦ تغييرات وزارية في الفترة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ١٧ أبريل ١٩٥٤ أما التعديلات الأخرى فقد جرت في الأعوام ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ . واستمرارا لسياسة الثورة في إصدار صحف جديدة ناطقة باسمها شهدت هذه المرحلة صدور صحيفة الشعب في يونيو ١٩٥٦ التي تم ادماجها في صحيفة الجمهورية عام ١٩٥٩ . وفي أكتوبر ١٩٥٦ صدرت صحيفة المساء التي بدت كمنبر لليسار الماركسي حتى مارس ١٩٥٩ حيث تم اعتقال معظم كتابها ومحرريها من الصحفيين وأساتذة الجامعات . وفي يوليو ١٩٥٨ صدرت مجلة بناء الوطن الشهرية التي كانت تتبنى الدعوة للاقتصاد الحر والثقافة الغربية وذلك لأحداث التوازن مع صحيفة المساء .

ومما يجدر ذكره أن عبد الناصر كان يولي اهتماما خاصا للصحافة تمثل في إشرافه المباشر على تعيين رؤساء التحرير والمسؤولين عن إدارة المؤسسات الصحفية وقد شهدت هذه المرحلة ازدياد العنصر العسكري بين القيادات الصحفية حيث ارتهبن تعيينهم أو استمرارهم أو عزلهم من وظائفهم الصحفية بمدى التزامهم بالتوجيهات العامة للقيادة الناصرية . وقد تعرضت الصحافة المصرية عامة وصحف الثورة على وجه الخصوص للعديد من الانقلابات الناتجة عن تغيير الرئاسة مما ساعد على خلق حالة من عدم الاستقرار انعكست على السياسات التحريرية والأوضاع الإدارية لهذه الصحف ومحرريها (١٧) .



وفيمما يتعلق بالتشريعات والقوانين الخاصة بالرقابة يلاحظ أن أحداث أزمة مارس التي أسفرت عن تصفية القوى السياسية المناوئة للثورة انتهت بإعلان حل مجلس نقابة الصحفيين وإدانة لبعض الصحفيين واتهامهم بالحصول على مصروفات سرية من الأحزاب القسدية . وقد ظلت الرقابة مفروضة على الصحف المصرية منذ قيام الثورة وحتى صدور الدستور المؤقت في يناير ١٩٥٦ حيث نصت المادة ٤٥ على كفالة حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقا لمصالح الشعب وفى حدود القانون . وفى ١٨ يونيو ١٩٥٦ عقب جلاء القوات البريطانية عن مصر أوقف العمل بالقانون العسكرى وبوقوع العدوان الثلاثى فى أكتوبر ١٩٥٦ عادت الرقابة على الصحف ثم تقرر إلغاؤها فى يناير ١٩٥٧ وإن ظلت مفروضة على الأنباء العسكرية وبعض المسائل المتصلة بالأمن القومى . والغريب أن يتولكب قرار إلغاء الرقابة مع انشاء مكتب للرقابة على المطبوعات فى وزارة الارشاد القومى وقد كان يمارس سلطاته من خلال استدعاء رؤساء التحرير وتزويدهم بالتعليمات بصورة ودية(١٨) .

هذا وقد شهدت هذه المرحلة أبرز حدث فى تاريخ الصحافة المصرية المعاصرة وهو صدور قانون تنظيم الصحافة الذى صدر فى مايو ١٩٦٠ . وقد جاء هذا القانون كى يقن ما كان سائدا فى المرحلة السابقة حيث حدد بصورة قاطعة إطار العمل والملكية وعلاقة الصحف بالسلطة السياسية . إذ نص على تبعية الصحف للاتحاد القومى سواء من ناحية الملكية أو تراخيص الصدور واشترط عضوية الصحفيين للاتحاد القومى وكذلك العلاقة الادارية والقانونية حيث اشترط تعيين رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية كى تتولى الشئون الادارية والقانونية نيابة عن الاتحاد القومى وقد اوضحت المذكرة التفسيرية الخاصة بقانون تنظيم الصحافة المبررات التى دفعت الحكومة الى اصدار هذا القانون إذ جاء بها(١٩) ( أن ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعى والسياسى أمر لا مناص منه فى مجتمع تحددت صورته باعتباره مجتمعا ديموقراطيا اشتراكيا تعاونيا وإذا كان منع سيطرة رأس المال على الحكم من الأهداف الرئيسية للثورة باعتباره أحد الطرق القوية لإقامة ديموقراطية حقبة فإن هذا يستتبعه بالتالى ألا تكون لرأس المال سيطرة على وسائل التوجيه لانها تشكل تناقضا كبيرا مع أهداف المجتمع )(٢٠) .

ورغم أن صيغة الاتحاد القومى قد تم اقتباسها من التجربة  
النسلازارية فى البرغسل غير أن مسوغات قانون تنظيم الصحافة ( مايو  
١٩٦٠ ) تتشابه الى حد بعيد مع تراث التجربة الليتينية فى الصحافة  
السوفيتية التى استندت الى مبدأ تحرير الصحافة من سيطرة رأس المال  
وسيطرة الامتداد توطئة لتسخيرها لخدمة اعداء ومصالح الطبقة  
العاملة . وهذا فيما نلاحظ عمومية انصيافة وعرضها فى المذكرة التفسيرية  
لقانون تنظيم الصحافة المصرية خصوصا فيما يتعلق بتحديد القسوى  
الاجتماعية المستفيدة من تأميم المحف وان كان يرمز لها بالمصطلح المطاط  
( الشعب ) .

ولا تكتفى المذكرة بإبراز ضرورة سيطرة الدولة على وسائل الاعلام  
من ناحية الملكية بل تشير الى ضرورة ائبعية السياسية والفكرية من جانب  
الصحف للتنظيم السياسى اذ ترى أن الصحافة تعد جزءا من التنظيم  
الشعبى شأنها فى ذلك شأن غيرها من السلطات الشعبية كالمؤتمر العام  
للإتحاد القومى ومجلس الأمة .

وهنا يبرز لنا كيف تم استيعاب الصحافة لصالح السلطة السياسية  
الحاكمة من خلال قانون تنظيم الصحافة مظلما تم استيعاب السلطة  
التشريعية والتنفيذية لصالح سلطة رئيس الجمهورية من خلال الدستور  
الذى نص على انشاء مجلس نيابى هو مجلس الأمة الذى يملك رئيس الجمهورية  
سلطات حله ( المادة ١١١ ) ولا يمكن الترشيح لمجلس الأمة الا عن طريق  
الاتحاد القومى ( المادة ١٩٢ ) .

وهنا تكتمل الصورة وتتلور ابعاد العلاقة بين الصحافة المصرية  
والقيادة السياسية لثورة يوليو من خلال نصوص قانونية ودستورية واضحة  
ومحددة .

وقد طرح عبد الناصر تصوره الكامل للدور الذى ينبغى على  
الصحافة المصرية أن تضطلع به وذلك فى الاجتماع الذى عقده مع رؤساء  
مجالس ادارات الصحف ورؤساء التحرير فى مايو ١٩٦٠ . ويعتبر هذا  
الحديث وثيقة هامة تحدد رؤية القيادة السياسية للثورة لدور الصحافة  
وعلاقتها بالسلطة السياسية . وقد تضمن حديث عبد الناصر نقدا

حاداً لصحافة ما قبل الثورة وخصوصاً في تركيزها على الشرائع العليا لمجتمع العاصمة واعتبارها بكل ما هو هامشي في حياة الشرائع العليا ( مجتمعات النوادي ) مع اهتمامها المتعدد لمشاكل وهموم الطبقات المنتجة وخصوصاً العمال والفلاحين والفئات الدنيا من الطبقة الوسطى . هذا وقد أعربت معظم الصحف المصرية عن ترحيبها بقاتون تنظيم الصحافة وقد برز ذلك الترحيب في العديد من مقالات وأعمدة كبار الصحفيين ورؤساء التحرير (٢١) .

### الصحافة المصرية وانتخابات ١٩٥٧ :

تتميز انتخابات ١٩٥٧ بأنها جرت في ظل ظروف استتبت فيها الأوضاع السياسية لصالح قيادة ثورة يوليو كما تم تقنين هذه الأوضاع من خلال الدستور المؤقت والقوانين التي صدرت مكملة لما جاء في الدستور . ورغم مظلة الأمان الدستوري والسياسي التي احتمت بها القيادة السياسية غير أن هذا لم يحل دون لجوئها إلى تشكيل لجنة سرية لاستبعاد المرشحين الذين رأت قيادة الثورة منعهم من الوصول إلى المجلس النيابي وذلك لأسباب أوردتها جمال عبد الناصر في حديثه لشبكة التليفزيون البريطاني قائلا ( بأنه كان لابد من التأكد من أن جميع المرشحين يتلاءمون مع الخطوط العريضة التي ارتضاها الشعب المصري ) (٢٢) ، وقد استشهد عبد الناصر بما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب التحرير عندما أعرب جورج واشنطن بعد الاتفاق على الدستور ١٧٨٨ عن خوفه من قيام أحزاب لاحتلال أن تؤدي إلى قيام حرب أهلية (٢٣) وهنا يبدو للمرة الثالثة طلبة الطابع الانتقالي على أسلوب اختيار الخبرات والتجارب السياسية التي اقتبست منها قيادة ثورة يوليو بعض الأساليب والتنظيمات علاوة على عدم انساقها مع خصوصية التاريخ السياسي المصري الحديث ، والمعاصر فتارة يكون الاقتباس من البرتغال ( الاتحاد القومي ) وتارة أخرى يكون من التجربة السوفيتية في الصحافة وتارة ثالثة يكون من التجربة الأمريكية في الانتخابات وحظر تكوين أحزاب جديدة .

ولا شك أن تعدد المنابع السياسية مع وضوح تناقضها قد أفصح عن غياب المنظور الاستراتيجي والرؤية الأيديولوجية الواضحة وسيادة المنهج

الانتقالي لدى القيادة السياسية للثورة . وانعكس بالتالى على الممارسات السياسية للثورة التى حفلت بالكثير من المتناقضات وكانت الصحافة المصرية مجالا خصبا لهذا التناقض والتخبط الذى نال منها كهنة وكرسالة . وما يجدر ذكره ان انتخابات ١٩٥٧ قد جرت فى مناخ اتسم بحرية نسبية رغم لجوء القيادة السياسية الى اغلاق بعض الدوائر وتصرها على عدد من الضباط الذين اتىح لهم للمرة الاولى دخول أول مجلس نيابى منتخب بعد ثورة يوليو .

وقد اتسمت معالجات الصحافة لمجريات الانتخابات وما تلاها الترشيح — الدعاية الانتخابية — أعمال المجلس النيابى الجديد ( بالطابع الرسمى وكانت تعبر عن وجهة نظر الحكومة أكثر من تعبيرها عن وجهات نظر الأعضاء داخل البرلمان(٢٤) ويلاحظ أن هناك بعض التباينات التى برزت فى اطار الرؤية الرسمية التى انفردت بها معظم الصحف المصرية تزعمتها جريدة الجمهورية وقد تمثل هذا التنوع فى بعض الأقسام التى طرحت آراء مدروسة وقدمت معالجات جادة وانتهزت فرصة الانتخابات كى تطرح بعض المطالب والتساؤلات الجوهرية مثل المطالبة بوضع قانون للانتخاب ضمانا لتشكيل برلمان سليم قادر على حماية مكاسب الثورة من ناحية وحماية الناخبين من شتى الضغوط أو التزوير . وقد تبنى هذه الدعوة د. محمد مندور(٢٥) وكذلك قامت جريدة المساء بدور بارز و متميز فى توعية القراء بحقوقهم الانتخابية والدعوة الى ترشيد الدعاية الانتخابية والربط بين الانتخابات ومعرفة التحرير الوطنى(٢٦) .

وفى هذا عدا ذلك يلاحظ غلبة الطابع الدعائى والنفعة الانشائية على سائر الكتابات والمعالجات التى تقدمتها صحف الثورة عن انتخابات ١٩٥٧ والبرلمان المنتخب منها .

### المرحلة الثانية من الفترة الناصرية : ١٩٦١ — ١٩٧٠ :

تمثل هذه المرحلة بدء اكتمال التوجس الأيديولوجى والسياسى لثورة يوليو الذى كشفت عنه بصورة قاطعة اجراءات يوليو ١٩٦١ حيث حسمت طابع التردد وعدم الوضوح الذى سيطر على التوجهات السياسية

والاقتصادية والاعلامية في السنوات الاولى للثورة واجابت عن السؤال المركزي الذي كان يواجهه القيادة السياسية للثورة وهو اى الطريقين تختار ؟ طريق التطور الرأسمالى أم طريق التحول الاشتراكى ؟ وبمصدر قوانين التأميم تبنت الثورة الطريق الثانى . وفى أعقاب سبتمبر ١٩٦١ بعد الانفصال السورى قدم عبد الناصر أول نقد رسمى لمفهوم الاتحاد القومى ونظماؤه وأعلن عن خطة جديدة لاعادة تنظيم الحياة السياسية فى مصر وكان ثمرتها المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى عقد فى مايو ١٩٦٢ وفى أول اجتماع قدم عبد الناصر مشروعاً للميثاق تم قبوله بعد مناقشته دون تعديل فى المضمون . وفى أعقاب اقرار الميثاق الوطنى نشأ الاتحاد الاشتراكى الذى قام على أساس صيغة تحالف قوى الشعب العاملة التى تصدتت بأنها ( العمال والفلاحين والمتقشفون والجنود والرأسمالية الوطنية ) . وقد أكد الميثاق ملكية الدولة لوسائل الاعلام وعلى الأخص الصحف وكانت هذه الملكية قد تحققت منذ مايو ١٩٦٠ بمصدر قانون تنظيم الصحافة وفى اطار تركيزه على المضمون الاجتماعى للديموقراطية حدد الميثاق الوطنى الاطار العام لحرية الصحافة والحدود المسموح بها للنقد والفئات المصرح لها بهماسة هذا الحق . وقد أوضح الميثاق أن العناصر الرجعية من كبار الملاك وكبار الرأسماليين هم الأعداء التقليديين للثورة وبالتالي فهم يشكلون القوى الرئيسية المعادية لحرية الصحافة وقد حدد الميثاق مجموعة الضوابط التى تحكم الممارسات الصحفية مشيراً الى عدم السماح بتوجيه النقد لأسس النظام السياسى الذى يستند الى تنظيم سياسى واحد يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة . كذلك لم يكن مسموحاً بتوجيه النقد للنظام الاجتماعى الذى يقوم على تزويد الفوارق بين الطبقات او رفض القطاع العام باعتباره ركيزة النظام الاقتصادى ولكن كان من المسموح توجيه النقد الى معوقات التطبيق الاشتراكى والممارسات التنفيذية وتشجيع الاجتهاد وتنوع الآراء فى اطار المصينة التى حددها الميثاق الوطنى .

وقد شهدت هذه المرحلة صدور قانون المؤسسات الصحفية فى مارس ١٩٦٤ وكان يركز على الاطر التنظيمية والقانونية للمؤسسات الصحفية وخصوصاً ما يتعلق بأوضاع العاملين فيها من محررين وموظفين وعمال

وتصعيد سلطات ومسئوليات رؤساء مجالس ادارتها سواء ما يتعلق بإدارة شئونها الداخلية أو أنشطتها الخاصة بنشر والاعلان والطباعة والتوزيع . وقد حرصت القيادة السياسية للثورة في جميع المواثيق والتصريحات التي صدرت عن عبد الناصر خلال حقبة الستينيات على إبراز حرصها على ضمان حرية الصحافة وانكار وجود رقابة على الصحف . والواقع أن الرقابة لم تلغ أو تختفى مطلقا بل أصبحت رقابة ذاتية يقوم بها رؤساء التحرير وقد اعترف عبد الناصر بذلك في إحدى تصريحاته في أغسطس ١٩٦٦ عندما أشار الى أنه لا توجد رقابة على الصحف وأن رؤساء التحرير هم المسؤولون .

ورغم هذه التأكيدات الرسمية فإن ممارسة النقد حتى في حدود الصيغة التي أوردها الميثاق لم يكن مسموحا بها الا في أضيق الحدود سواء بالنسبة للبواتع أو الأشخاص أو الموضوعات وكانت المسألة تتوقف على مدى الثقة التي يحظى بها هؤلاء الصحفيون الذين يجرؤون على ممارسة النقد لأحد المسؤولين أو لبعض الممارسات التنفيذية .

وفي إطار أحكام الدائرة المركزية على رؤساء مجالس ادارات الصحف صدرت عدة قرارات تنظيمية تستهدف تحجيم سلطاتهم وصلاحياتهم وإبرازها ذلك القرار الذي صدر عام ١٩٦٦ ويشترط ضرورة إبلاغ قرارات رؤساء مجالس الادارات بالصحف الى وزير الدولة وفي حالة عدم اعتراضه عليها خلال أسبوعين تصبح نافذة وهذا القرار يتناقض مع ما جاء في قانون المؤسسات الصحفية الصادر في مارس ١٩٦٤ والذي منح رؤساء مجالس ادارات الصحف سلطات واسعة . وهناك أيضا نموذج آخر من القيود الخفية التي فرضتها القيادة السياسية على حرية الصحافة والمؤسسات الصحفية ذلك الشرط الخاص بتعيين رؤساء مجالس الادارات وأعضائها بقرارات من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي .

ولم تكف القيادة السياسية بمجموعة التشريعات والقوانين التنظيمية التي حددت للصحافة المصرية وللصحفيين حدود ممارسة المهنة وصيغة التعامل مع مغردات الواقع السياسي والاجتماعي بل وسهكت لنفسها بالتدخل في تعيين رؤساء مجالس الادارات ورؤساء التحرير بدلا من ترك

مهمة اختيارهم للصحفيين انفسهم عن طريق الانتخاب الحر داخل المؤسسات الصحفية .

ورغم ان المساحة التي كانت مخصصة للرأى لم تتجاوز رأى الصحيفة وبعض الأعمدة الموزعة على صفحات الصحف وكانت أغلب الكتابيات لا تخرج عن صيغة التبرير أو التأييد أو المشاركة في الحملات التي كان يخوضها النظام الحاكم من أجل تعبئة الرأى العام واقناعه بالسياسات المختلفة التي يتبناها النظام سواء على المستوى المحلى أو العربى أو العالمى . وقد يكون هناك استثناء وحيد يتمثل فى صحيفة المساء . ورغم كل ذلك لم تخل هذه المرحلة من بعض الممارسات اللاديموقراطية التي اقترفتها السلطة السياسية مع الصحافة والصحفيين وكان أبرزها نقل بعض الصحفيين من عملهم فى المؤسسات الصحفية الى مؤسسات القطاع العام خلال الأعوام ١٩٦٤ - ١٩٦٦ بحجة أن المؤسسات الصحفية تخضع لقوانين المؤسسات العامة وأن النقل منها للجهاز الادارى للدولة جائز . وكان هذا الاجراء أسوا من مصادرة بعض الأعلام بسبب تخطيها لحدود النقد المباح ، اذ كشفت القيادة السياسية بهذا الاجراء ( نقل الصحفيين الى وظائف ادارية بالقطاع العام ) عن تقييدها الفعلى للصحافة ونظرتها اليها كقطاع من قطاعات السلطة التنفيذية مثل قطاع الخدمات وبذلك استقطت منها كل ما يميزها كهيئة لها رسالتها المتميزة فى الاعلام والتوير والتوعية وتشكل الرأى العام بصورة تتفق مع ما نصت عليه المواثيق المحلية والعالمية وخصوصا ميثاق حقوق الانسان واتفاقية الحقوق المدنية والسياسية . ومن أبرز أحداث هذه المرحلة وقسوع هزيمة يونيو ١٩٦٧ وقد كانت لها آثارها المباشرة على الصحافة المصرية حيث فتحت الأبواب واسعة لطح العديد من التساؤلات الجوهرية حول اسباب الهزيمة وطبيعة الصراع العربى الاسرائيلى والدور الحقيقى لوسائل الاعلام وخاصة الصحف وهل هى أداة للتوير وتزويد المواطنين بالحقائق أم أداة للتضليل وتزييف الحقائق . وقد ارتفعت الأصوات تطالب بحاسبة المسؤولين عن الهزيمة وتنادى بالتغيير وضرورة اقامة ديموقراطية سليمة .

وقد سمحت السلطة فى هذه الفترة بهامش أكبر من حرية التعبير اذ كان هذا الاجراء ضروريا لامتصاص حالات السخط والغضب العارم

التي اجتاحت الراى العام المصرى والتي تصاعدت بعد صدور الأحكام على المسؤولين عن الهزيمة واتخذت شكل مظاهرات شارك فيها الطلبة والعمال ( فبراير ١٩٦٨ ) وان كانت الصحف قد حاولت أن تقلل من شأنها ولذلك حرمتم على نشرها فى اضيق الحدود .

ثم جاء بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ كى يحدد معالم التغيير القسام ويربط بينه وبين ضرورة توفى كل الضمانات التى تكفل حرية التعبير والنشر والبحث العلمى والصحافة (٧٢) .

وقد أعقب صدور بيان ٣٠ مارس موجة متصاعدة من المناقشات حول مفهوم حرية الصحافة والدور السلبى للاتحاد الاشتراكى مالك الصحف الذى تخلى عن حقوق الملكية واكتفى بتعيين رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء تحرير الصحف ولم يقد بدوره المفترض فى متابعة ما ينشر وتشجيع الأعلام الجادة والنهوض بحرية الصحافة بمفهومها الإيجابى . واثرت فى المؤثر القومى للاتحاد الاشتراكى قضية الأوضاع الصحفية السائدة وضرورة وضع تنظيم جديد لها يضمن للصحافة مزيدا من الفاعلية والمشاركة فى بناء الوطن . وفى سبتمبر ١٩٧٠ صدر القانون الجديد لنقابة الصحفيين مشتملا على مجموعة من الضمانات الخاصة بحماية الصحفيين أثناء ممارستهم للمهنة . غير أنه أغفل النص الخاص باعتبار نقل الصحفى الى عمل غير صحفى فصلا تعسفيا(٢٨) .

ويلاحظ هنا أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ قد كشفت النقاب عن حقيقة النظام السياسى بتناقضاته وصراعاته وصياغاته التوفيقية الهشة سواء فى مؤسساته العسكرية المتمثلة فى الجيش أو مؤسساته الحزبية المتمثلة فى الاتحاد الاشتراكى وقد أجبرت هذه الظروف القيادة السياسية على رفع قبضتها المهيمنة عن الصحافة خوفا من انهيار الجبهة الداخلية مما سمح بخلق انفراجة مؤقتة تعالت اثنائها أصوات النقد وتناولت كافة جوانب الحياة السياسية والعسكرية ولم تسلم منها جزئية واحدة من جزئيات الواقع المصرى آنذاك .



## المرحلة الثالثة : الحقبة الساداتية ١٩٧١ — ١٩٨١

برحيل الرئيس عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠ نبدأ مرحلة جديدة من تاريخ مصر تختلف اختلافا نوعيا عن المرحلة الناصرية رغم أن السلطة السياسية في البلاد قد تزعمها رئيس جديد من رفاق عبد الناصر وينتسب الى نفس الشريحة الطبقية التي ينتمى اليها عبد الناصر وهى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى بكل ولاعاتها المزدوجة . وببداية هذه الحقبة يشهد المجتمع المصرى توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية واعلامية تختلف جذريا عن مثيلاتها فى الحقبة الناصرية . وقد بدأ السادات فى طرح منهجه فى الحكم بصورة تدريجية وخصوصا بعد أن تمكن من التخلص من خصومه السياسيين مايو عام ١٩٧١ . وقد ثارت عقب هذه الأحداث مناقشات واسعة حول قوانين الحريات وتقرر إعادة انتخابات مجالس النقابات المهنية ومن بينها نقابة الصحفيين والجدير بالذكر أن الصحافة المصرية قد ساندت السادات خلال ما يسمى حركة التصحيح وخصصت صفحاتها لتأييد وجهة نظره والتنديد بمراكز القوى والمظالم التى تعرض لها الشعب على أيديهم .

وتتميز هذه المرحلة بحدوث تغيرات اساسية فى الخريطة الصحفية فى مصر حيث أضيفت الى الصحف الحكومية القائمة مجموعة جديدة من الصحف التى صدرت كلسان حال للأحزاب الجديدة بموجب القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية وقد أجاز لكل حزب إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن أفكاره وآرائه دون حاجة الى الحصول على ترخيص وقد أصدر حزب الأحرار الاشتراكيين العدد الأول من صحيفته الأسبوعية ( الأحرار ) فى ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ ثم تلاها صحيفة الأهالى لسان حال حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى فبراير ١٩٧٨ فصحيفة مصر لسان حال حزب مصر العربى الاشتراكى وفى أغسطس ١٩٧٨ أعلن عن قيام الحزب الوطنى الديموقراطى برئاسة

السادات وقد انضم اليه حزب مصر انضماما جماعيا وتوقفت صحيفة مصر في سبتمبر ١٩٨٧ .

يلاحظ أن مجمل المواقف السياسية والاقتصادية التي تبثت في الاتجاه نحو الغرب ومقاطعة الاتحاد السوفيتي والعدول عن الإجراءات الاشتراكية وعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي والصلح مع اسرائيل كان لها وقعها المباشر في المجال الاعلامي وخصوصا الصحافة . وقد شهدت هذه الفترة صدور عدة قرارات تلخص طبيعة التغيرات السلطوية والايجابية التي طرأت على علاقة السلطة السياسية بالصحافة في مصر وابرز هذه القرارات قرار الغاء الرقابة على الصحف الذي صدر في فبراير ١٩٧٤ وكان صدوره يمثل نهاية مرحلة من المناقشات في مجلس الشعب بدأت منذ يونيو ١٩٧٢ . ومن المعروف أن الرقابة كانت مفروضة على الصحافة منذ اعلان الأحكام العرفية مع وقوع العدوان الاسرائيلي على البلاد العربية في ٥ يونيو ١٩٦٧ . وقد وافقت لجنة الاعتراضات بمجلس الشعب في ديسمبر ١٩٧٢ على مشروع القانون الذي قدمه الدكتور محمود القاضى الذى ينص على ضمان حرية الصحافة وعدم جواز فرض أية رقابة عليها الا بموافقة مجلس الشعب . كما ينص المشروع على بعض الضمانات المهنية التى تتعلق بعدم جواز نقل الصحفيين الى مهنة أخرى او منعهم من مزاولة أعمالهم في حدود تمانون نقابة الصحفيين (٢٩) وكانت نقابة الصحفيين قد سبق أن وافقت على قرار بشأن رفع الرقابة على الصحف نميا عددا الأخبار العسكرية . وذلك استجابة للرأى العام الصحفى وحفا للرئيس السادات على تحقيق الوعد الذى أعلنه بخصوص رفع الرقابة عن الصحف فور اقرار ميثاق الشرف الصحفى ، وقد صدر قرار الرئيس السادات برفع الرقابة على الصحف وتخويل رؤساء التحرير المسئولية الكاملة في الاشراف على ما تنشره الصحف وذلك في ٩ فبراير ١٩٧٠ . مع مراعاة خضوع الأخبار العسكرية للرقابة . ولم تكن بضعة اسابيع تمر . حتى صدر قرار بإلغاء الرقابة المفروضة على برقيات الصحفيين الأجانب . ولكن لم يمض أقل من شهر حتى بدأت السلطة السياسية تضيق بهذا الهامش المحدود من الحرية الذى منحتة للصحف . إذ أبهى السادات تبرمه الشديد مما أسماه سوء استغلال الصحافة للحرية وأعرب عن استيائه في عدة خطب وتصريحات .

وقد بدأت العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية فتازم حتى بلغت مداها في مارس ١٩٧٦ عندما وجه الرئيس السادات لومه الشديد للصحف ونسبه الى سوء استخدامها للحرية مشيراً الى ما نشرته اخبار اليوم حول الرئيس الراحل عبد الناصر، وأوضح السادات الفروق بين النقد البناء وهداية المهارات الرخيصة التي اتحدت اليها بعض الصحف المصرية كما أكد اصراره على حرية الصحافة مهما تعددت الممارسات الخاطئة ولكنه اصدر قراراً بتشكيل مجالس ادارات الصحف في مارس ١٩٧٦ وكان الرئيس السادات قد اصدر قراراً في مارس ١٩٧٥ بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة برئاسة الأمين العام للاتحاد الاشتراكي وعضوية بعض رجال الاعلام والشخصيات العامة . وقد نص القرار على أن تؤول الى العاملين في المؤسسات الصحفية المملوكة للاتحاد الاشتراكي ٤٩٪ من ملكية هذه المؤسسات كما حدد القرار اختصاصات المجلس الأعلى ويمكن تلخيصها في الاشراف على انضباط العمل داخل المؤسسات الصحفية ووضع ميثاق الشرف واصدار تراخيص الصحف والعمل في الصحافة للصحفيين . وفي يوليو ١٩٧٥ اصدر المؤتمر القومي العام الثالث ميثاق الشرف الصحفي وهو يتضمن مجموعة القيم الوطنية والدينية والسياسية التي يجب أن يلتزم بها العاملون في الصحافة كما يتضمن ميثاق الشرف الصحفي اصوليات التعامل المهني وتشير الى مشاركة المحررين لرئيس التحرير وفي مسئولية ما ينشره .

والواقع أن القرارين الآخرين الخاصين باتشاء مجلس أعلى للصحافة وميثاق الشرف الصحفي ليسا أكثر من قيود تنظيمية رأت السلطة السياسية ضرورة اصدارها لضمان عدم خروج الصحافة المصرية عن قواعده اللعبة السياسية أو الالتزام الاقتصادي والأيدولوجي للسلطة وقد عززت هذا الموقف ببعض الاجراءات التي لم تصدر بشأنها قرارات رسمية ولكنها حققت نتائج تتفق مع المسار العام للنظام السياسي دون ضجيج اعلامي . ويتضح هذا من تصفية الكوادر اليسارية في الصحف المصرية .

وأبرز مثال طرد الكادر الصحفي لمجلة الكاتب في ١٩٧٤ . وتحصيل مجلة الطلبة اليسارية الى مجلة للشباب وتوزيع كادرها التحريري على مختلف الأقسام في صحيفة الأهرام اليومية . وذلك في مارس ١٩٧٧ . هذا

علاوة على التغييرات التي أحدثتها السلطة والتي تتمثل في اقصاء رؤساء تحرير ومجالس ادارات بعض الصحف مثل المصور ورور اليوسف واستبدال آخرين بهم يلتزمون بالخبط الفكرى والأيدىولوجى للسلطة السياسية القائمة . وقد تم ذلك في اطار تصور النظام الحاكم لدور الصحافة ورسالتها ، اذ كان السادات يؤمن بضرورة اعادة تنظيمها على أنها سلطة رابعة من سلطات النظام لسياسى . وقد عمدت السلطة السياسية في السبعينيات الى تعزيز دائرة نفوذها واجكام سيطرتها على الصحافة باصدار مجموعة من القوانين والتشريعات تهدف الى حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وتجريم نشر واذاعة الأخبار في الخارج ، متى كان ذلك من شأنه الاضرار بالمصالح القومية العليا . وقد صدرت هذه القوانين تحت أسماء مختلفة بداية من عام ١٩٧٢ حتى ١٩٨١ وأبرزها قانون حماية الوحدة الوطنية ( ١٩٧٢ ) وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ( ١٩٧٨ ) ثم قانون حماية القيم من العيب ( أبريل ١٩٨٠ ) وقد نصت هذه القوانين على مجموعة من العقوبات السياسية والأدبية والحرمان من القيام بأعمال لها تأثير في تكوين الراى العام أو تربية النشء وقد كان قانون سلطة الصحافة رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٠ هو خاتمة هذه القوانين وقد أسند الى مجلس الشورى مسئولية التعبير عما أسماه السيادة الشعبية في مجال الصحافة وممارسة حقوق الملكية بالنسبة للصحف القومية . وقد عززت السلطة السياسية في السبعينيات هذه التشريعات بمجموعة من الممارسات تجسدت كأوضح ما يكون في مواقفها من صحف المعارضة وخصوصا صحيفة الأهالى لسان حال حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وما تعرضت له من مصادرات وملاحقات انتهت بتوقيفها بعد عدة أشهر من صدورها ( ولم تستأنف الصدور الا بعد انتهاء حكم السادات ) وكذلك موقف السلطة الساداتية من جريدة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكى ، حيث قامت بسحب ترخيص الصحيفة نهائيا في سبتمبر ١٩٨١ . وهذا وقد بلغت الأزمة بين حكم السادات وصحف المعارضة المصرية ذروتها في سبتمبر ١٩٨١ . وكانت بمثابة جزء من الأزمة الشاملة لنظام السادات وصداه مع كافة القوى الوطنية والديمقراطية والتي تمثلت في اعتقال عدد كبير من الصحفيين وفصلهم من أعمالهم . ضمن سائر الفئات من المثقفين وأساتذة الجامعات وقوى المعارضة .

## الصحافة المصرية والمقاومة الفلسطينية خلال حقبتى عبد الناصر والسادات

بمعد أن استعرضنا الاطار العام للعلاقة التنظيمية والأيدولوجية التى تربط السلطة السياسية فى مصر بالصحافة خلال فترتى حكم عبد الناصر والسادات نحاول من خلال إستقراء اتجاهات ومواقف الصحف اليومية المصرية نحو المقاومة الفلسطينية من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٩ - أن نتوصل الى التعرف والتحقيق مما يلى :

١ - موقف الصحف المصرية من المقاومة الفلسطينية فى ضوء علاقاتها بالنظام السياسى فى الفترتين سواء فى ظل تبعيتها المطلقة للاقتصاد الاشتراكى خلال الفترة الناصرية أو فى ظل الصيغة التعددية وانتقال تبعيتها المجلس الشورى خلال الفترة الساداتية .

٢ - الى اى مدى كانت معالجات الصحف المصرية لقضية المقاومة انعكاسا لموقف السلطة السياسية واتجاهات رؤساء التحرير من ناحية أخرى وإلى اى مدى تأثرت باتجاهات الراى العام المصرى ازاء المقاومة .

ولقد تم اختيار مجموعة من الأحداث البارزة التى تمدد بمثابة مؤشرات قياسية لمجمل اتجاهات الصحف المصرية نحو القضية الفلسطينية باعتبارها لب الصراع العربى الاسرائيلى مع التركيز على جسيورها الأيدولوجى والحركى متبذلا فى المقاومة الفلسطينية كظاهرة نضالية تشكل فصيلا متقدما من حركة التحرر الوطنى العربية خلال فترتى الستينيات والسبعينيات وروعى فى اختيار عينة الأحداث مدى ناعليتها وتأثيرها على مسار المقاومة الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى من ناحية ثم تأثيرها على موقف مصر ودورها فى الصراع من ناحية أخرى .

ولقد تم التركيز على الأحداث التالية :

١ - ميلاد المقاومة الفلسطينية يناير ١٩٦٥ .

٢ - حرب يونيو ١٩٦٧ .

هذا بالنسبة للفترة الناصرية .

أما بالنسبة للفترة الساداتية فقد شملت العينة :

١ - عمليات المقاومة قبل مبادرة السادات أى ١٩٧٥ - ١٩٧٧ .

٢ - المقاومة الفلسطينية بعد المبادرة وحتى توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية أى ١٩٧٧ - ١٩٧٩ .

أما بالنسبة للصحف فقد تم التركيز على الصحف اليومية الثلاث :  
الأهرام - الأخبار - الجهورية باعتبارها تمثل بنسب متفاوتة وجهة  
النظر الرسمية للنظام الحاكم في مصر خلال حقبتى الستينات والسبعينات مع  
مراعاة وجود صحف أخرى تمثل يسار النظام الناصرى وتضم الاتجاهات  
الماركسية وتتمثل في مجلتى الكاتب والطليعة وقد توقفت الأولى عن  
الصدور عام ١٩٧٤ أما الثانية فقد تحولت الى مجلة للشباب وعلوم  
المستقبل في مارس ١٩٧٧ . أما بالنسبة للفترة الثانية ( فترة السادات )  
فإن الصيغة التعددية في المجال الحزبى عبرت عن نفسها في المجال الصحفى  
على صورة مجموعة من الصحف الحزبية تمثلت فيها على :

١ - صحيفة مصر الأسبوعية لسان حال حزب مصر العربى الاشتراكى  
( يونيو ١٩٧٧ - سبتمبر ١٩٧٨ ) .

٢ - صحيفة الأحرار لسان حزب الأحرار الاشتراكية صدرت ١٩٧٧ .

٣ - صحيفة الأهالى لسان حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى  
فبراير ١٩٧٨ وقد توقفت في يونيو ١٩٧٨ ثم عادت للصدور في ١٢ يوليو  
١٩٧٨ واستمرت حتى ٢٥ أكتوبر ١٩٧٨ وأزاء الاضطهادات المتواصلة من  
جانب السلطة الساداتية اضطرت الأهالى الى التوقف نهائيا ثم عادت في مايو  
١٩٨٢ بعد انتهاء حكم السادات .

٤ - صحيفة الشعب الناطقة باسم حزب العمل الاشتراكي وقد صدرت في مايو ١٩٧٩ حتى سبتمبر ١٩٨١ حيث صدر قرار بسحب ترخيصها أثناء أحداث سبتمبر التي شكلت ذروة الصدام بين السادات وكافة فصائل المعارضة الوطنية .

٥ - مجلة الدعوة لسان حال الاخوان المسلمين وقد سمح السادات باعادة صدورها عام ١٩٧٦ بعد توقفها منذ ١٩٥٤ .

٦ - صحيفة مداي الناطقة باسم الحزب الحاكم ( الحزب الوطني الديمقراطي ) وقد صدرت في مارس ١٩٨١ .

هذا وقد اقتصرنا على رصد وتحليل اتجاهات الصحف اليومية بالنسبة للفترتين مع الإشارة الى الاتجاهات العامة للصحف الحزبية في الفترة الثانية وخصوصا صحيفتي الشعب والأهالي باعتبارهما تمثلان الاتجاهات الأساسية لأحزاب وقوى المعارضة التي سمح لها بالتواجد العلني في مصر أثناء حكم السادات والتي عبرت عن مواقف أحزابها من اتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية .

#### أولاً - الصحافة المصرية والمقاومة الفلسطينية ١٩٦٥ - ١٩٦٧ :

رغم ان الصحف الثلاث قد انحصرت في تغطية البداية الأولى لنشاط المقاومة على الأخبار فقط الا ان هناك درجة عالية من الاهتمام قد أحيطت بالحدث باعتباره سابقة أولى . وقد لوحظ التركيز على وجود عمليات فدائية داخل اسرائيل دون الاهتمام بذكر المنظمة الفدائية المسؤولة عن هذه العمليات وهي منظمة فتح . وقد استخدمت الصحف الثلاث كلمة ( جبايات عربية ) دون تحديد أو إشارة الى فتح أو العاصفة . ونظرا لمسألة النشاط الفلسطيني المسلح في تلك الفترة فقد كانت متابعة الصحافة المصرية له محدودة فضلا عن ان النظام المصري آنذاك رغم اهتمامه بالمقاومة الفلسطينية الا انه كان يولي ثقله للجيش النظامي وللأنشطة الفلسطينية ذات الطابع الرسمي . غير انه بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ بدأ الاهتمام بالمقاومة يأخذ شكلا مختلفا حيث أخذ في التزايد وخصوصا في

الأهرام التي نشرت في صفحتها الأولى (٣٠) عن اشتعال المقاومة في الأراضي العربية مما تسبب في إطلاق السلطات الاسرائيلية التي اندفعت في حركة اعتقال ضحية . كما نشرت الأخبار عن ( منشورات المقاومة تغطي الأرض المحتلة ) وذلك رغم ارباب اسرائيل .

وهذا الاهتمام المتزايد بأخبار المقاومة يمكن فهمه في ضوء عبارة عبد الناصر الشهيرة والتي أعلنها في أكثر من مناسبة آنذاك وهي (ان المقاومة الفلسطينية هي أشمل الظواهر بعد نكسة يونيو وان الثورة الفلسطينية وجدت لتبقى ... ) . وفيما يتعلق بموقف الأنظمة العربية من المقاومة الفلسطينية يلاحظ أن الصحف المصرية قد اهتمت بالاشادة بمواقف بعض الأنظمة العربية ومساندتها للنضال الفلسطيني مثل الجزائر والعراق والكويت (٣١) .

وتد أبرزت الصحافة المصرية الأمل الكبير المعتود على الأمم المتحدة باعتبارها قادرة على حل القضية الفلسطينية . كما عكست موقف النظام المصري الذي اتجه الى اعطاء أمريكا العديد من الفرص لاتخاذ موقف معتدل تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين ولما ثبت استحالة ذلك بدأت الصحف المصرية تشير الى رغبة أمريكا في تصفية القضية الفلسطينية . وقد تصاعدت حدة الهجوم في الأسابيع السابقة على حرب يونيو ١٩٦٧ (٣٢) .

وهذا ولم تتوقف الصحف الثلاثة عن متابعة انباء المقاومة واستمرارها وتعاكسها . ومن المعروف أن الكفاح المسلح الفلسطيني قد بدأ في الظهور من جديد في ٢٦ أغسطس ١٩٦٧ . وقد ركزت الصحف المصرية قبل هذا التاريخ على أوجه الكفاح الأخرى ( المظاهرات — الاضرابات — الاحتجاجات ... الخ ) . وقد احتلت أخبار المقاومة الصفحات الأولى دائما وكانت تتحول الى مائشيتات رئيسية في كثير من الأحيان . ولم تقتصر الصحف على الخبر الصحفي فحسب في تغطية انباء المقاومة بل استخدمت عدة فنون صحفية أخرى مثل التحقيقات المصورة والكاريكاتير والأحاديث والأعمدة الثابتة والافتتاحيات . مما يعني تجنيد كافة الإمكانيات المتاحة في خدمة تغطية المقاومة الفلسطينية تغطية صحفية جيدة (٣٣) ويمكن ارجاع



ازدياد اهتمام الصحافة المصرية بتتبع أخبار المقاومة الفلسطينية بصورتها العسكرية والمدنية الى عاملين اساسيين هما :

الأول : للتواجد الحقيقى والمؤثر لهذه المقاومة وتماعدها المستمر مما يدعوا الى الاهتمام والمتابعة .

الثانى : الرغبة فى اعادة الثقة الى الراى العام المصرى الذى اهتز بشدة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ بجمولة اثبات أن المقاومة العربية لم تمت وان نضال الشعب الفلسطينى مستمر من أجل اعادة التوازن الى النفوس التى اهتزت .

وبمكننا أن نتبين وجود اتجاهين رئيسيين سيطرا على مواقف الصحافة المصرية من المقاومة الفلسطينية خلال الحقبة الناصرية وهما :

#### ١ - الاتجاه القومى الراديكالى :

وقد ساد هذا الاتجاه قبل هزيمة يونيو ١٩٦٧ حيث اتسم موقف الصحف بالمساندة والتشجيع وذلك انطلاقا من الالتزام القومى الذى عبرت عنه الممارسات الناصرية منذ حرب السويس ١٩٥٦ وبلغ ذروته بتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا ١٩٥٨ . ولكن بعد التحول الاجتماعى فى مصر وما تلاه من ضرب الوحدة نلاحظ أن عبد الناصر بدأ يردد مقولته الشهيرة عن ( وقفوف الرجعية العربية فى خندق واحد مع اسرائيل والاستعمار العالمى ) ويطرح شعار وحدة القوى الثورية فى الوطن العربى فى مواجهة القوى الرجعية أى يطرح وحدة الهدف . وقد انعكس ذلك بوضوح على معالجات الصحف للقضية الفلسطينية وكانت الصحافة المصرية تستغل خلاصات المقاومة الفلسطينية مع الأنظمة العربية التى يعادىها النظام السياسى المصرى أو يختطف معها للتشهير بهذه الأنظمة مثلما حدث فى مواقفها من الملك حسين آنذاك .

#### ٢ - الاتجاه القومى المعتدل :

وقد برز هذا لاتجاه بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ حيث تجاهلت الصحف المصرية المواقف المشينة والمشبوهة لبعض الأنظمة العربية تجاه

المقاومة الفلسطينية وذلك تمثيلاً مع الصيغة التوفيقية الجديدة التي طرحها عبد الناصر بعد الهزيمة والتي تجمع بين وحدة الهدف ووحدة الصف . كذلك لوحظ أن المتابعة الصحفية للمقاومة كانت تهتز أثناء الخلافات مع المنظمات الفلسطينية مثل فترة الخلاف بسبب قبول عبد الناصر لمبادرة روجز . وبعد زوال الخلاف عادت الصحافة المصرية إلى مسابق اهتمامها بالمقاومة وهكذا كانت الصحف المصرية تهتم بالمقاومة كلما توافق ذلك مع أهداف السلطة السياسية في مصر . بينما يقلص هذا الاهتمام إذا حدث العكس وقد تجلّى ذلك بوضوح في الفترة الساداتية كما سنوضح .

### الصحافة المصرية والمقاومة الفلسطينية قبل المبادرة ١٩٧٥ - ١٩٧٧

لقد شهدت هذه الفترة ( ١٩٧٥ - ١٩٧٧ ) عدة أحداث على درجة عالية من الأهمية كاشتعال الحرب الأهلية في بيروت ( أبريل ١٩٧٥ ) والانتفاضات الفلسطينية المتتالية داخل الأراضي المحتلة حتى زيارة السادات للقدس ثم توقيع الصلح للانفرادى مع العدو الصهيوني .

ولقد أبرزت التحليلات المسحية لمعالجات الصحف الثلاث للانتفاضات العربية والتدخل السوري في لبنان والمذابح التي تعرضت لها المقاومة الفلسطينية مجموعة من النتائج الهامة نوجزها على النحو التالي :

١ - أدانت الصحف المصرية التدخل السوري في لبنان وأبرزت دور سورياً في مذابح تل الزعتر ولكن اتسم موقف الصحف الثلاث بعدم المبالغة إذ بعد الصلح بين السادات والأسد اختفت تماماً نغمة الهجوم على البعث السوري وبدأ الحديث عن السلام بعد أن تعرضت المقاومة الفلسطينية لضربة شديدة . ورغم بشاعة الدور الذي قامت به الولايات المتحدة في مأساة تل الزعتر . لوحظ أنها لم تتعرض لأي هجوم من الصحافة المصرية في تلك الفترة بل ذكرت بصورة إيجابية .

٢ - أبرزت الصحف المصرية عنف المقاومة العربية في الأراضي المحتلة وضراوة القمع والإرهاب الإسرائيلي الذي لم تتوقف الصحف عن أدائه في كافة معالجاتها للانتفاضات العربية .

٣ - أكدت الصحف الثلاث موقف التأييد الكامل من جانب السلطة المصرية للمقاومة الفلسطينية ونضالها المشروع .

#### الصحافة المصرية والمقاومة الفلسطينية بعد المبادرة ديسمبر ٧٧ - سبتمبر ٧٨

تجاهلت الصحف المصرية الثلاث العمليات العسكرية للمقاومة الفلسطينية بعد المبادرة فلم تنشرها وأحيانا كانت تنشرها في صفحات داخلية ولكنها في ١٢ مارس ١٩٧٨ لم تستطع تجاهل أحد الأعمال الفدائية البارزة التي أدت الى تأجيل زيارة بيجن لأمريكا على حد قول الأهرام . ويتلخص ما نشرته الصحف في أن بعض الفدائيين اختطفوا ثلاثة أتوبيسات واستطاعوا قتل حوالي ٣٠ شخصا وإصابة ٧٠ شخصا ويلاحظ على معالجات الصحف المصرية لهذه العملية الفدائية ما يلي :

١ - استخدام كلمتي ( فلسطينيين مسلحين ) بدلا من ( فدائيين فلسطينيين ) في عنوان الخبر .

٢ - الاعتقاد على وجهات النظر الصهيونية والغربية اما الجزء الذي يوضح وجهة نظر منظمة التحرير فكان ضئيلا جدا وهو يتضمن اعلان المنظمة عن مسؤوليتها عن الحادث .

٣ - أبدت الصحف المصرية حرصها على أمن واستقرار اسرائيل أكثر من حرصها على المقاومة الفلسطينية ومستقبل قضيتها فهي تطلب من بيجن اعطاء دولة للفلسطينيين لينجو شعبه ( من الفزع والهلع ) .

وقد كان تجاهل الصحف المصرية للأعمال الفدائية الفلسطينية التي حدثت بعد المبادرة مواكبا لسياسة النظام السياسي المصري تجاه المقاومة بل يعد جزءا من الاتجاه المعادى للعروبة الذي بدأ يتصاعد منذ عام ١٩٧٥ . ويبلغ ذروته بعد زيارة السادات للقدس . وقد زعمت الصحف المصرية أن العرب يريدون محاربة اسرائيل حتى آخر جنسدى مصرى . وبرزت في هذا السياق دعوة توفيق الحكيم الى حياد مصر وكان المقصود حيادها في الصراع العربى الاسرائيلى . ورغم أن هذه الحملة قد ساعدت على فرز الاتجاهات الفكرية والسياسية في مصر من خلال

لحوار الضخم الذى فجرته والذى دافس أغلب المشاركين فيه عن عروبته مصر حيث ربطوا بين المصالح الوطنية المصرية والمصالح القومية العربية ، الا انه لا يمكن ان نتغافل عن الآثار السلبية التى احسستها لدى الراى العام المصرى .

### تجاهات رؤساء التحرير آراء الصراع العربى الاسرائيلى خلال حقبة الستينيات والسبعينيات

عندما حاولنا اجراء مقارنة بين الآراء التى كان يرددها رؤساء تحرير الصحف المصرية فى فترة الستينيات ثم تحولوا عنها فى فترة السبعينيات وخصوصا فيما يتعلق بقضية الصراع العربى الاسرائيلى توصلنا الى بعض النتائج الاساسية التى يمكن تلخيصها على النحو التالى :

اسفر التحليل الكيفى لمقالات موسى صبرى فى جريدة الاخبار خلال عامى : ١٩٦٧ ، ١٩٧٧ عن المؤشرات التالية :

١ - كتب فى ٢٩ أكتوبر ١٩٦٧ مقالا يرفض فيه الحبل السلمى ( الدبلوماسية ) الا فى حدود كونه يمثل مرحلة قومية او خطوة تكتيكية ويرى ان القضية العربية لن تحل الا على الأرض العربية ويؤكد ان ما نصر أمريكا على فرضه على العرب لا يرضى أحدا ولن ينتج عنه اى حل شامل للمشكلة ولن يكون طريقا الى حياة جديدة فى المنطقة كما يتصور البيت الأبيض وان الكفاح الدبلوماسى يهدف الى منع العدو من ان يفرض شروطه علينا فهو هدف محدد لمرحلة محددة لأن الحلول الدائمة هى التى تتفق مع طبيعة الأشياء . وينتقل فى مقال آخر الى توضيح ماذا نعنى بالحلول الدائمة فيقول ( أننا نعيش اياما فاصلة اما ان نثبت وجودنا واما ان يلغى الأعداء هذا الوجود ) ويطالب برفع شعار كل وحدة عمل خلية ثورية اى يجب ان تتحول الجبهة الداخلية وكل مواطن فيها الى قبة الاستعداد لمواجهة العدو الاسرائيلى فى الداخل بنفس القوة والاستعداد الذى ستواجه به قواتنا المسلحة فى جبهة القتال(٣٥) .

وعندما ننقل الى مقالات موسى صبرى فى السبعينيات نراه يصف

قرارات السادات بزيارة القدس بأنه ضربة معلم وإن رحلة السادات إلى إسرائيل هي أخطر رحلة في تاريخ منطقة الشرق الأوسط منذ ثلاثين عاماً (٣٦) . ويتم موسى صبرى دول الرفض بأنها تتاجر بالقضية العربية وتريد أن تدفع مصر دفعا إلى حل منفرد مع إسرائيل . ثم مفاجأ بترحيبه الحار بزيارة بيجين لمصر إذ يقول تحت عنوان مرحبا بزيارة بيجين : ( نعم الأحداث تجري بسرعة ولم تكن نتوقع زيارة بيجين لمصر بهذه السرعة وليس معنى ذلك أنه جاء ليرد الزيارة للسادات ولكن جاء لأن عنده ما يقوله ولم يبق أمام المعارضة الإسرائيلية مفر إلا أن تخضع لارادة شعبه ويتعاشى مع صفحة التاريخ الجديدة التى صنعها السادات ) (٣٧) .

٢ - بيدى مصطفى أمين حماسا ملحوظا في تأييده لمبادرة السادات إذ يرى أنها لا تعمل من أجل مصر فقط ولكن من أجل العرب والفلسطينيين (٣٩) ثم سرعان ما يقع في التناقض عندما يشير في سائر مقالاته إلى أنه بالمسال لليهودى والعبرية المصرية نستطيع أن نبني الشرق الأوسط من جديد . ولا يتعرض لمناقشة الفوائد التى سستعود على الفلسطينيين والعرب من المبادرة بل يقتصر فقط على إبراز الجوانب الايجابية بالنسبة لليهود ويهاجم قوى الرفض العربية برميهم بشتى التهم فنراه مثلا يقول ( ان العرب يمتتون الديمقراطية ويعبسون الديكتاتورية ويرون في تلقى الأوامر من موسكو عروبة وطنية وفي الاستقلال عن موسكو خيانة وطنية ) (٣٩) يرى أن قوى الرفض العربية والفلسطينية تهمل اقلية مسحوقة وليس من المعقول ان تتحكم في اقلية ساحقة برفضها لمعاهدة السلام .

٣ - أما أنيس منصور فقد خصص العديد من المقالات التى ناقش من خلالها المبادرة بروح مملوءة بالتأييد الحذر والحرص على عدم الالتزام بمواقف محددة واضحة . ففى نهاية ١٩٧٧ يعتمد أنيس منصور في كتاباته عن المبادرة على أسلوب الكر والفر والجمل التى لا تحمل رأيا مثلا يقول عن المؤثر الصحفى الذى حضره السادات وبيجين ( ان مصر لديها التزامات قومية واخلاقية والمشكلة الفلسطينية والضفة الغربية وقطاع غزة والمنظمات الفلسطينية .. هذا الالتزام هو الذى جعل مصر ترفض ان تعلن ما تحقق في لقاءات القدس والاسماعيلية ) (٤٠) .

ويُدافع أنيس منصور عن المبادرة بأسلوب فيه من الاعتذار أضعاف ما به من الاعتناع يقول ( ان عذرتنا الوحيد هو ان هذه المبادرة خطوة ليس لها نظير في التاريخ ولذلك فقد أخذتنا معها وبهرتنا وأربكتنا — لقد اكتسحتنا المبادرة وأحاطت بأحلامنا ورؤسنا ثم جاءت الأصداء من العالم كله فأخذنا الناس معنا وطرنا بهم الى السماء (٤١) .

ويعترف في إحدى كتاباته بأنه ( كان من الأفضل ان ننتظر ونسأل إسرائيل على هذه الخطوة ويبرر عدم الانتظار باننا جادون في السلام ولكن المشكلة متعددة الأطراف ومعتدة والناس مستعجلون ولذلك فان النتائج سوف تأتي ولكن أبطل مما يتصور الناس ) (٤٢) .

ويؤكد أنيس منصور بأن موافقة أمريكا على اعطاء سلاح لمصر والسعودية لا يعنى ان أمريكا لن تساند إسرائيل ولكنها سوف تستندها ولكن ليس الى درجة الاضرار بمصالح الشعب الأمريكى في الشرق الأوسط والعالم كله (٤٣) .

٤ — ويبدو محسن محمد أكثر ذكاء من زملائه في إعلان تأييده للمبادرة مع إبراز تحفظاته على موقف إسرائيل من خلال صياغات مدروسة ومحسوبة مما اذ تلاحظ حرصه على نشر المواقف الاسرائيلية للمتعتة والعدائية خصوصا ازاء الضفة الغربية ومنظمة التحرير الفلسطينية (٤٤) . ويتميز موقفه من الدول العربية الراضة بأنه أقل عداء وحدة من زملائه الذين سبق ان استعرضنا مواقفهم كما انه يحاول ان يفند مواقف الرافضين في همدوء ويبدى اهتمامه بتفسير الدوافع التي ادت الى قيام السادات بمبادرته فيستعيد الأزمة الاقتصادية وعدم وجود السلاح ويركز على سبب آخر هو ( ان مصر تسالم لانها ترى ان إسرائيل هزمت في آخر الحروب العربية الاسرائيلية وأن للسلام قد استقر في القلوب وبقي أن يتخذ شكله المكتوب في اتفاق ونصوص ) (٤٥) .

ومما يجدر ذكره أن محسن محمد لم يتعرض في عموه أنيس-ومى لموضوع المبادرة منذ اعلان الرئيس السادات بأنه على استعداد لزيارة إسرائيل في خطابه بهيئس الشعب وحتى ٢٨ نوفمبر . ولم يكتب عن المبادرة الا يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧ ثم استمر في متابعة الموضوع من زواياه المختلفة مثل موقف موسكو من المبادرة ومؤتمر طرابلس وجبهة الرفض .

## الصحافة الحزبية والمقاومة الفلسطينية ١٩٧٩ - ١٩٨٥

اهتمت الصحف الحزبية بمتابعة نشاط المقاومة الفلسطينية كجزء من اتهامها بالقضية الفلسطينية ككل . وقد تفاوتت المعالجات الصحفية كما تباينت مواقف الصحف الحزبية وتراوحت ما بين تبني وجهة نظر الحكومة بصورة مطلقة مثلما حدث في صحيفة مايو لسان حال الحزب الحسكم التي اتسمت بمواقفها ازاء القضية الفلسطينية بالتذبذب الواضح والذيلية الميؤفة لرسمى فكانت تؤيد منظمة التحرير الفلسطينية ومواقفها ونشاطها الثوري مسابره ودعمها لراى وموقف النظام السياسى . وكان يحدث العكس تماما اذا توترت العلاقة بين النظام المصرى ومنظمة التحرير الفلسطينية مثلما حدث يعد مبادرة السادات وزيارته للقدس ( نوفمبر ١٩٧٧ ) وما ترتب على ذلك من مقاطعة الأنظمة العربية للنظام المصرى وانضمام المنظمة لجبهة الصمود والتصدى ضد السادات وقد شن السادات في ذلك الحين عبر صفحات مايو حملات التشكيك في مدى شرعية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطينى .

هذا بينما تبنت صحيفة الأهالى لسان حزب التجمع منذ عودتها للصدور في مايو ١٩٨٢ الدفاع عن الوجود الفلسطينى عندما وقع الغزو الصهيونى للبنان ( يونيو ١٩٨٢ ) وقد فندت أسباب الغزو وكشفتها للراى العام كما هاجمت النظام المصرى وسائر الأنظمة العربية بسبب تخاذلها الذى وصل الى حد التواطىء مع الغزاة وخصصت اكثر صفحاتها لاستنهاض الشعب المصرى لمقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلىة والتطوع في صفوف المتاضلين الفلسطينيين . كذلك وقفت ضد المحاولات الأمريكية لاجراج الفلسطينيين من بيروت ونوهت بالمواقف البطولية للمقاومة الفلسطينية ضد الغزو الصهيونى والتواطىء العربى . كما وقفت الأهالى ضد مبادرة ريجسان في سبتمبر ١٩٨٢ عقب مذابح صابرا وشاتيلا بسبب عدم اعترافها بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى . وأكدت الأهالى بأن الكلمة الفاصلة في ذلك لمنظمة التحرير الفلسطينية وقد كشفت الأهالى مؤامرات الأنظمة العربية ضد الفلسطينيين وإدانتها وطالبت باستتاللية القرار الفلسطينى بعيدا عن هذه الأنظمة . واتخذت الأهالى موقف التأييد والمساندة الكاملة لمنظمة التحرير كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى

غير أن ذلك لم يمنعهما من تحذير عرفات بعد زيارته الأولى للقاهرة عام ١٩٨٤ من مغبة الانخراط في صفوف دعاة ومهندسي اتفاقيات كلب ديفيد . والتزمت الأهالي الجهاد عند حدوث الانشقاق بين المنظمتين الفلسطينية ( مايو ١٩٨٤ ) وطالبت مرارا بضرورة توحيد الصف الفلسطيني بشرط عدم التنازل عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وقد انحازت إلى جانب قيادة عرفات ضد سوريا عند الخروج الثاني لعرفات من طرابلس . ولم تتوقف الأهالي عن تحذير عرفات وانصاره من وهم الاعتقاد على الحل الأمريكي . أولت الأهالي اهتماما متزايدا للعمليات **الفدائية** داخل الأراضي المحتلة وكذلك للعمليات **الفدائية** التي يقوم بها الفلسطينيون واللبنانيون في الجنوب اللبناني ضد العدو الصهيوني كما أبرزت الصحفية أعمال القمع الصهيونية في الأراضي المحتلة . ورغم تأييد الأهالي وترحيبها بالاتفاق الاردني الفلسطيني ( فبراير ١٩٨٥ ) على أساس انه قد يؤدي في النهاية الى إقامة دولة فلسطينية في اطار كونفدرالي مع الاردن . الا أنها لم تتوان عن توجيه النقد والادانة للموقف الاردني بعد إلغاء الاتفاق في فبراير ١٩٨٦ على أساس أنه يجر العمل الفلسطيني ممثلا في منظمة التحرير الى الهاوية .

واتساقا مع خط الصحيفة المتخذ في تبنيها للقضية الفلسطينية ورموزها وقفت الأهالي ضد محاولة طرد الفلسطينيين من لبنان ومحاولات الاعتداء عليهم سواء من جانب إسرائيل أو الكتائب أو منظمة أمل الشيعية والتزمت بمساندة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية حتى عندما كانت تجنح القيادة الفلسطينية للمنظمة الى التهادن والاقتراب من الحلول الأمريكية . ونلاحظ أن الأهالي تخصص صفحاتها الأولى لأخبار القضية الفلسطينية علاوة على التحليلات والأحاديث والتقارير الصحفية وسائر مواد الرأي التي كانت تشغل في أغلب الأحيان الصفحة الثانية وصفحة الفن والثقافة وأحيانا اليوميات في الصفحة الأخيرة . ومما يجدر ذكره أن اهتمام الأهالي بالقضية الفلسطينية قد بلغ ذروته في بعض الفترات مثل الفترة التي واكبت الغزو الاسرائيلي للبنان حيث شغلت المواد التحريرية الخاصة بالقضية مساحة اكبر من المساحة المخصصة لشئون الحزب والأوضاع الداخلية بمر . والاستثناء البارز



كان أثناء انتخابات مجلس الشعب ( أبريل - مايو ١٩٨٤ ) حينما خصصت الصحيفة معظم صفحاتها للدعاية لبرنامج حزب التجمع وهنا كان الاهتمام بالقضية أقل من ذي قبل . ويلاحظ أن الأهالي اعتمدت على بعض مراسليها في تونس والاردن وأحيانا لبنان في استقاء أنباء القضية الفلسطينية وكتبت تحتأى بصورة واضحة وكالات :الأنباء الغربية .

أما صحيفة الشعب فقد اختلفت مستويات اهتمامها بالمقاومة الفلسطينية خلال تلك الفترة وإن كان هناك خطأ أساسيا يحكم مواقفها وتوجهاتها إزاء القضية الفلسطينية ككل وقد برز هذا الخط بوضوح بعد تراجع حزب العمل الاشتراكي الذي تمثله الصحيفة عن تأييد اتفاقيات كامب ديفيد . فمن المعروف أن الحزب كان قد منح تأييده لاتفاقيات كامب ديفيد وزيارة السادات للقدس فور إعلان تشكيله . وبعد فترة قصيرة ومع ظهور نتائج اتفاقيات كامب ديفيد والتأكد من استحالة تحقيق الحكم الذاتي للشعب الفلسطيني من خلال هذه الاتفاقيات اتخذ حزب العمل من موقف الرفض لاتفاقيات كامب ديفيد نقطة الانطلاق لإعلان تأييده غير المشروط لكفاح الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير . وقد حبلت صحيفة الشعب وجهة نظر الحزب الراضية لسياسة السادات والمساندة للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني والمعادية للصهيونية والسياسة الأمريكية في الوطن العربي . وقد احتجت الشعب على الغزو الإسرائيلي للبنان ودعمت الى التطوع في صفوف المقاومة الفلسطينية واللبنانية . وغلبت المقالات على معالجاتها لنضال الشعب الفلسطيني ؛ حيث تابعت باهتمام أعمال المقاومة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وفي الجنوب اللبناني . وخصصت العديد من موادها التحريرية للدفاع عن عروبة القدس .

أما صحيفة الوفد فقد أبدت اهتماما عاما بالقضية الفلسطينية بخلاف نوعا وكما عن :الصحيفتين السابقتين ( الأهالي والشعب ) فقد تابعت أخبار المقاومة الفلسطينية في تطور متابعتها لنشاط منظمة التحرير وعلاقتها بالدول العربية كما أشارت الى صور التعذيب التي يتعرض لها الفلسطينيون في الأرض المحتلة تحت عنوان ( إسرائيليات في الوطن المحتل )

وأدانت مذابح صابرا وشاتيلا بصورة غير مباشرة - والواقع أن غلبة الطابع الخبري الذي لا يحل وجهة نظر واضحة ومحددة على معالجات صحيفة الومئد لمفردات القضية الفلسطينية وتطوراتها - كما أن ندرة المقالات وبلاد الرأي في هذا المجال يجعل الصحيفة اقرب الى اللوائف الرسمية التي تحاول ان تنفرد بها المحف القومية .

## ثانيا - الصحافة المصرية وقضية التحول الاشتراكي والانفتاح الاقتصادى

أسفرت التحليلات الكيفية لاتجاهات الكتاب المصريين ازاء قضية التحول الاشتراكي في التسعينيات والتغير الذى طرأ على مواقفهم والذى استطلعنا رسمده من خلال كتاباتهم عن الانفتاح الاقتصادى في السبعينيات عن النتائج التالية :

١ - موسى مبرى يبدى في السقنيات تأييدا حماسيا لعملية التحول الاشتراكي في المجتمع المصرى ويرى أن تلك العملية الشاقة تحتاج لجهود مستمرة وخاضعة أن المجتمع لم يتطهر بعد من رواسب الاستغلال ويجب اى تستمر لجنة تصفية الاقطاع في عملها(٤٦) .

سرعان ما ينتقل موسى مبرى بنفس الحساس الى تأييد سياسية الانفتاح الاقتصادى ويبدو ذلك من خلال كتاباته العديدة في هذا المجال وخصوصا للحوار الذى اجراه مع د. عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء السابق عن العقبات التى تعترض سياسة الانفتاح فيقول موسى مبرى : « سمعت ان بعض لقائين على أمر القطاع العلم يضع العقبات امام سياسة الانفتاح لانه يخشى أن تكشف منافسة الادارة الناجحة عن عجزه وفشله . ثم يوجه موسى مبرى نصيحته لرئيس الوزراء بضرورة اللجوء الى المشروعات التى تحقق عائدا سريعا ولها اهمها مشروعات السياحة » (٤٧) .

٢ - أما أنيس منصور فتقد أكد ايمانه وعبر عن تأييده غير المحدود لقولتين التاميم التى صدرت في يوليو ١٩٦١ في عديد من المقالات وخصوصا في باب أخبار الادب الذى كان يشرف على تحريره في جريدة الأخبار(٤٨) وتكنا سرعان ما تكشف التظى شبه الكامل عن آرائه في قوانين

يوليو الاشتراكية والتحول عن موقفه المملوء تأييداً وتشجيعاً لمسيرة البلاد نحو التحول الى الاشتراكية . وإذا به يتحدث عن الانفتاح الاقتصادى بأنه خير وأموال سوف تهبط على مصر فتحولها الى جنة فيقول بالحرف الواحد ( شىء من ذلك سوف يحدث فى مصر فلوس كثيرة من العرب وأمريكا وأوروبا هذه الفلوس مياه غزيرة لابد لها أن تضبط حركتها وضبط الحركة هو وضع خطة لها ذهابا وإيابا ) (٤٩) .

## المرحلة الرابعة : فترة حكم مبارك ١٩٨٢ - ١٩٨٧

تبدأ هذه المرحلة بعد اغتيال الرئيس السادات في أكتوبر ١٩٨١ وتولى حسنى مبارك لرئاسة الدولة خلفاً للسادات وتعد هذه المرحلة امتداداً للمرحلة السابقة عليها والتي تميزت بالتمددية الحزبية والانفتاح الاقتصادى والعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية والصلح المنفرد مع إسرائيل .

ورغم ان النظام الراهن يقوم سياسياً على التمدد الحزبية الا انها تعددية منقوصة حيث لا تضم الخريطة الحزبية جميع القوى الاجتماعية والتيارات السياسية الفعلية وان كان مسموحاً لمعظم هذه التيارات بالتعبير عن نفسها بصورة أو بأخرى وخصوصاً على المستوى الاعلامى من خلال الصحف .

ويمكن القول بأن الوضع السياسى والاجتماعى فى مصر تتنازع به بشكل أساسى عدة قوى رئيسية تمثل فى المجموعة الليبرالية التقليدية والتي تمثل مرحلة ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ويتجسد تعبيرها السياسى فى حزب الوفد الجديد الذى استطاع أن يحصل فى ديسمبر ١٩٨٢ على حكم قضائى بحقه فى الوجود الشرعى كما سارع بإصدار صحيفة ( الوفد ) فى مارس ١٩٨٤ وقوى ليسار الماركسى المخلطة مع تيارات ناصرية وإسلامية مستترة ويمثلها حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وصحيفته الأهالى التى عادت للصدور بعد انتهاء حكم السادات ( مايو ١٩٨٢ ) ويمكن إدراج حزب العمل الاشتراكى فى نطاق هذه المجموعة وتعتبر عنه صحيفة الشعب التى استأنفت الصدور عام ١٩٨٢ ثم المجموعات الناصرية المتمايزة ويمثلها الحزب الناصرى تحت التأسيس وصحيفة صوت العرب التى صدرت سبتمبر ١٩٨٦ .

أما العناصر الساداتية ببعدها الطفلى الغالب فهى تشغل مكان

الضنداره في الحزب لوطنى الديموقراطى وعمو الحزب الحاكم ويعبر عن نفسه اعلاميا من خلال صحيفة مايو علاوة على الصحف القومية . اما جماعات الاسلام السياسى بهناجتها السلفية نهى تطرح نفسها اعلاميا من خلال مجلات الدعوة - لاجتصام - المختار الاسلامى وقد شهدت هذه المرحلة تصاعد ابعاد الأزمة الاقتصادية الممثلة في مضادة امكانات التنمية المستقلة وهبوط مستوى المعيشة لدى الغالبية العظمى من الفئات الشعبية الكادحة وتشمل الموظفين والعمال والفلاحين . كما شهدت تفاقم خطر الفتنة الطائفية والانجاهات 'الراهبية واستمرار العزلة عن الأمة العربية . وضاعف من هذا كله انخفاض معدل العمالة المهاجرة الى الدول العربية النفطية مع تراجع تحويلاتها لتنفدية الى داخل البلاد وهبوط ايرادات قناة السويس .

ورغم غلبة الطابع السلبى على الأوضاع الاقتصادية الراهنة غير أن هذا لا يبنى توافر مناخ من الحرية النسبية سواء في مجال الحركة السياسية أو التعبير الاعلامى من خلال الصحف .

والواقع أن هذه المرحلة لم تشهد حدوث تغيرات جوهرية في علاقة الصحافة بالنظام السياسى الحاكم سواء من الناحية التنظيمية أو الممارسات الفعلية كما لم يقنع أى صدام بين السلطة السياسية والصحافة المصرية سوى بعض الملاحظات التى عبر عنها رئيس الدولة في خطبه الرسمية أو أحاديثه الصحفية والتى أصبحت معظمها على الصحف الحزبية وأسلوب معالجاتها للقضايا المحلية وإبرز ما جاء في هذا الصدد النقد الذى وجهه الرئيس مبارك الى صحف المعارضة حيث قال (٥٠) : ( كنا نتوقع وكان الناس يتوقعون معنا أن تكون الأولويات التى تهتدى بهها صحف المعارضة هى نفس أولويات الشارع المصرى لكن هذا غير قائم ) كما وجه الرئيس مبارك بعض الانتقادات الى الصحف القومية مبشرا الى انها لا توسع دائرة اهتمامها بل تحصر نفسها في اطار ضيق وتركز على موضوعات متكررة . كذلك أشار الى أن الصحف لا تبذل جهدا كافيا في متابعة الموضوعات التى تطرحها في مرحلة معينة بل انها تستغنى عن الظروف التى أوجدتها تظل مستنرة وقائمة مثال ذلك مشاكل الشباب والاتجاهات المتطرفة في المجتمع المصرى .

وقد شهدت هذه المرحلة صدور ميثاق الشرف الصحفى الذى اقره المجلس الأعلى للصحافة فى ٢٣ مارس ١٩٨٣ ويتضمن هذا الميثاق مجموعة المسئوليات والأصوليات الأخلاقية والمهنية التى يلتزم بها الصحفيون وكذلك ينص على ضمان حقوقهم المهنية والانسانية .

#### قضايا المرحلة الرابعة :

##### الصحافة المصرية وانتخابات ١٩٨٤

جرت انتخابات ١٩٨٤ فى مناخ سياسى يحكمه قانون الطوارئ والتعددية الحزبية المقيدة ( بحكم قانون تنظيم الأحزاب الصادر فى يوليو ١٩٧٧ ) وحاصره سائر القوانين المقيدة للحريات وخصوصا قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى الصادر عام ١٩٧٨ . وأهم من كل ذلك أن هذه الانتخابات قد تمت فى ظل قانون الانتخابات الجديد الصادر فى أغسطس ١٩٨٣ والذى نص على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق القوائم الحزبية بحيث يكون لكل حزب قائمة خاصة به ولا يجوز أن تتضمن القائمة لأحادية أكثر من مرشحى حزب واحد . وقد اكمل هذا القانون الجديد الحصار الذى بدأه قانون الأحزاب حول بعض الاتجاهات السياسية التى لا يرى النظام الحاكم إمكانية التعايش معها .

وقد اكملت دائرة القيود المقننه بصدور قرار وزير الداخلية فى مارس ١٩٨٤ . ويتضمن هذا القرار مجموعة من القيود الفكرية والسياسية والقواعد المنظمة للدعاية الانتخابية وقد كان الانفراج الديموقراطى النسبى الذى ساد عقب مقتل الرئيس السادات حتمية أمنية لتجنيب النظام مخاطر السقوط فى الهاوية التى كاد يسقط فيها عقب أحداث سبتمبر ١٩٨١ . وقد حاولت أحزاب المعارضة استثمار هذا المناخ لتوسيع هامش الحريات الديموقراطية المتاحة ، بينها حرصت الحكومة على أن يظل هذا الهامش محكوما بالقوانين والقيود العديدة بحيث لا يهدد مقتضيات الاستقرار والشرعية .

وقد خاضت أحزاب المعارضة وهي التجمع والشعب وانوفد والأحرار الانتخابات في مواجهة الحزب الوطنى الديموقراطى الذى جند النظام السياسى الحاكم كل إمكانياته السياسية والدعائية ندعاه الى الحد ادى اعلن الرئيس مبارك قراره بالنزول الى الشارع والطواف بالمحافظات تقييدا للحزب الوطنى وقد :عتبرت المعارضة هذا الموقف اخلايا بضرورات الحياء والنزاهة اللازمة لاجراء الانتخابات فى جو صحى . وقد استثمر الحزب الوطنى موقف رئيس الجمهورية الى أبعد مدى فى التأثير على الناخبين . وفى هذا السياق احتكر الحزب الوطنى أجهزة الاعلام الرسمى فى المعركة الانتخابية . وقد طالبت أحزاب المعارضة بأن يكون لها الحق فى شرح برامجها والدعاية لها من خلال أجهزة الاعلام . وقد سمح لها بعد لجوئها الى القضاء بأن تعرض برامجها لمدى زمنى لا يتجاوز الدقائق العشرين فى الاذاعة وتلفزيون . امّا الصحف القومية فقد تميزت نغطيتها لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ بالانحياز الكامل الى جانب الحزب الوطنى وقد وصلت الى الحد الذى جند رئيس تحرير الأهرام افتتاحيات الصحيفة لتتقد برامج الأحزاب وموقفها من قضايا الدعم والقطاع العام والفلاحين وكان يستثنى برنامج الحزب الوطنى وحزب الأحرار ( لاتعمد ام ثقله فى الانتخابات(٥١) وكان يعتقد على الخطأ الخمسية فى ردوده على صف المعارضة . وقد لوحظ اتفاق بل تطابق ما كانت تنشره الصحف القومية مع صحيفة مايو نسان الحزب الحاكم حول نزاهة الانتخابات والهجوم على أحزاب المعارضة واتهامها بالهجمة والتشكيك فى برامجها الانتخابية . وقد التزمت الصحف القومية اليومية بهذا النزع المعادى لأحزاب المعارضة والمؤيد للحزب الحاكم طوال فترة الانتخابات فيما عدا بعض الاستثناءات المحدودة التى تمثلت فى بعض المقالات مثال مقالات كامل زهير وصلاح حافظ بالجمهورية التى كانت تمثل أصواتا مستفيرة وموضوعية حيث تناولت ضرورة إلغاء القوانين المقيدة للحريات وحرية اصدار الصحف وأشارت الى أن كل الأحزاب قد تقدمت بمرشحين صحفيين ما عدا الحزب الوطنى(٥٢) .

### الصحافة المصرية وانتخابات ١٩٨٧

منذ اعلان فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الشعب فى ٦ إبريل ١٩٨٧ يبرز ايماننا وحدة التوجه بالنسبة للصحف القومية فى مواجهة

أحزاب المعارضة من خلال رصد وتحليل المعالجات التي تقدمتها الصحف القومية للانتخابات يمكننا أن نلاحظ حرصها الشديد على مساندة الحزب الوطني والترويج له وقد تمثل ذلك في تخصيص صفحاتها للدعاية السافرة للحزب الوطني وبرنامجه والهجوم على أحزاب المعارضة وبرامجها . وقد انعكس ذلك على جميع أشكال المعالجة الصحفية في الصحف اليومية الثلاث ( الأهرام - الأخبار - الجمهورية ) . مثلاً في المعالجة الخيرية نلاحظ انحياز هذه الصحف من خلال المتابعة الدورية المنتظمة لكل ما يتعلق بمرشحي الحزب الوطني ونشاطاتهم . وكذلك من حيث البرامج خصصت الأهرام مساحة كبيرة لعرض برنامج الحزب الوطني مقابل تخصيص تلك هذه المساحة تقريباً لبرامج جميع أحزاب المعارضة (٥٣) وكذلك في استقصاءات الرأي التي كانت تجريها الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية للتعرف على أفكار وآراء المرشحين وكانت تغفل مرشحي أحزاب المعارضة وتركز نحسب على مرشحي الحزب الوطني (٥٤) .

ولم تتوان الصحف القومية عن توجيه شتى أنواع التهم والافتراءات الى أحزاب المعارضة والتأكيد على ضعف فرص المعارضة للفوز في الانتخابات . بل بلغ الأمر حد الزعم بأن ( الحزب الوطني هو الذي سيتيح للمعارضة فرص الفوز في بعض الدوائر الفردية ) (٥٥) .

وقد كثفت الصحف القومية جهودها للنييل من التحالف وركزت هجوماً على الإخوان المسلمين خصوصاً بعد أحداث الفتنة الطائفية حيث تصاعدت الاتهامات كي تلقى بالمسئولية على الإخوان بسبب رفع شعار الإسلام هو الحل (٥٦) .

كما حرصت معظم الصحف القومية على إجراء أحاديث مع مدير عام الانتخابات لنفي ما رددته المعارضة عن تزوير الانتخابات والتأكيد على أن هذه الدماوى كاذبة كذلك طالبت هذه الصحف أحزاب المعارضة وصفها بضرورة التخلي عن نغمة التزوير والتفرغ للدعاية بل واستغرت كبيرائها بمطالبتها بمقاطعة الانتخابات بقولها ( لو كنت مكان المعارضة وتأكدت أن الانتخابات ستزور لمقاطعتها ) (٥٧) .



وقد بدى واضحا أن هناك نخوسا من جانب النظام الحاكم من عزوف الجماهير عن المشاركة فى الانتخابات . ومن ثم حلت الصحف القومية لواء الدعوة الى ضرورة المشاركة الايجابية فى عملية الانتخابات . وقد برز ذلك من خلال التحقيقات الصحفية المعديدة لاستطلاع الآراء حول أسباب عزوف الجماهير عن الادلاء بأصواتهم(٥٨) هذا وقد دعت ( الأهرام الدولى ) الى ضرورة اتخاذ إجراء يتيح للمصريين الفائقين فى الخارج المشاركة بالرأى فى عملية التصويت(٥٩) .

هذا وقد لقت الصحف القومية مسئولية افساد المسيرة الديمقراطية على الممارسات غير المسئولة التى تقوم بها الصحف الحزبية والتى زعمت انها ( تمثل خروجاً عن الوعى الحضارى فى الممارسة الديمقراطية ) (٦٠) .

وقد تجلت مظاهر التحيز السافر من جانب الصحف القومية للحزب الوطنى عند اعلان نتائج الانتخابات حيث حرصت هذه الصحف على التاكيد بأن الانتخابات قد جرت فى نزاهة كاملة وردت على اتهامات المعارضة بالتزوير بنشر البرقيات المنقولة عن صحف عالمية والتى تشير الى أن الانتخابات قد حفلت ببعض الظواهر الايجابية التى تدعم البناء الديمقراطى بغضل حكمة مبارك(٦١) .

وتواصل الصحف القومية مسارها المتحيز للحزب الحاكم حتى بعد اعلان النتائج وذلك من خلال اجراء الأحاديث الصحفية مع المرشحين الفائزين من الحزب الوطنى(٦٢) .

اما الصحف الحزبية فقد تناولت مجريات انتخابات ١٩٨٧ من الضفة الأخرى المواجهة للحزب الوطنى الحاكم . ويلاحظ أننا قد تبنت موقفا يكاد يكون موحدا تجاه قضايا الانتخابات التى تضمنت ما يلى :

- ١ — قانون الانتخابات المعدل .
- ٢ — الأحزاب المشاركة فى الانتخابات .
- ٣ — نزاهة الانتخابات .

- ٤ - المشاركة الانتخابية .
- ٥ - البرامج الانتخابية .
- ٦ - قضية الديمقراطية والتغيير .

تقدّ اجمعت الصحف الحزبية على الطعن في دستورية القانون الجديد للانتخابات وقد تميزت صحيفة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكي في تحليلاتها القانونية وإبراز العيوب الدستورية للقانون واجمعت انصحف الحزبية على المطالبة بضرورة الغاء هذا القانون والعودة الى نظام الانتخاب الفردي (٦٣) .

٢ - اجمعت الصحف الحزبية على تأكيد خصوصتها السياسية للحزب الوطني لذلك حفلت صفحاتها بحملات الهجوم على الحزب وكبار مرشحيه وأسندت اليه مسؤولية التدهور الاقتصادي الذي تعاني منه أغلبية الشعب المصري بالإضافة الى مسؤوليته عن حوادث الأغذية الفاسدة والملوثة بالاشعاع . ولم تتوان عن اتهمائه بأنه حزب أقلية وبلا أرضية شعبية ولولا تحيز مؤسسات الدولة له لأكتشف نغمة الحقيقي في الشارع السياسي (٦٤) .

وقد أكدت الصحف الحزبية على ما سبق أن رددته أثناء انتخابات ١٩٨٤ عن خطوة استمرار رئاسة حسنى مبارك للحزب الوطنى على الصيغة الديمقراطية السائدة واجمعت على المطالبة بتخليه عن رئاسة الحزب الوطنى ضمانا لنزاهة الانتخابات (٦٥) .

اجمعت الصحف الحزبية على التحذير من التزوير بل وسيطوت نغمة التزوير على معظم معالجات هذه الصحف للعملية الانتخابية حتى اعلان النتائج ولم تكف عن المطالبة بتحقيق بعض الضمانات مثل اشراف القضاء على الانتخابات ضمانا لنزاهتها (٦٦) .

٤ - أولت الصحف الحزبية اهتماما ملحوظا للبرامج الانتخابية وأكدت على أهمية أن تقوم المنافسة بين الأحزاب على أساس البرامج وليس لشعارات أو الأشخاص وقد كانت صحيفة الأهالى لسان حال حزب

التجبع الوطنى التقدمى الوحىوى هى أكثر الصحف الحزبية اهتماما بهذه الجزئية حيث قامت بمناقشة برامج الأحزاب وتنفيذها وتحديد موقفها منها ؛ الأمر الذى أسفر عن وقوع صدام بين التحالف والتجبع بسبب وصف الأهالى لبرنامج التحالف بأنه تلفيقى (٦٧) .

٥ - أثمرت قضية التغيير على صفحات الصحف الحزبية وقد انفتحت جميعها على حاجة مصر الى تغيير جذرى يتناول كافة الواقع والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وكانت صحيفة الشعب أكثر الصحف اهتماما بهذه القضية حيث تبنت شعار التحالف ( الاسلام هو الحل ) وظلت تؤكد أن التغيير قادم لا محالة (٦٨) .

٦ - اجتمعت الصحف الحزبية على أن النتائج ؛ المعلنه للانتخابات مزورة وأن الحد الأدنى للنزاهة لم يتحقق لهذه الانتخابات ونذلك فأن النتائج لا تعكس الوزن الحقيقى لكل حزب . وقد اعتبرت الأهالى أن النتائج الانتخابية تؤكد وقوع مذبة للديموقراطية فى مصر مما يعنى اسقاط الخيار البرلمانى كأحد أساليب الممارسة الديموقراطية ومن ثم دعت الصحيفة الى استخدام أساليب للاضراب والاعتصام والتظاهر كبديل للنضال الديموقراطى (٦٩) .

#### **الصحافة المصرية وقضية الدعم فى الثمانينات :**

ويلاحظ تزامن معالجة الصحف القومية لقضية الدعم مع الفترات التى اثارت اثناءها الحكومة هذه القضية . ولذلك كانت أكثر الفترات التى نوقشت فيها قضية الدعم على صفحات الصحف خلال عرض وتقديم الموازنة العامة للدولة التى مجلس الشعب أو عقب اعلان الحكومة عن رغبتها فى مناقشة الدعم مظلما حدث عام ١٩٨٢ بعد دعوة الرئيس مبارك لعقد مؤتمر اقتصادى ؛ وعام ١٩٨٤ بعد دعوة الرئيس مبارك لعقد مؤتمر اقتصادى حول الدعم ؛ وفى عام ١٩٨٦ عندما اتجهت الحكومة الى إلغاء الدعم السعوى وتقديم الدعم النقدى لتوطئة لالغاء الدعم نهائيا (٧٠) .

ولم تلحظ قضية الدعم على صفحات الصحف القومية فى حقبة الثمانينات فحسب بل بذات من منتصف السبعينات حيث نشرت بعض الصحف

القومية دراسات عن إلغاء الدعم السلمي بها ضمن عدم تأثر محدودى الدخل كما حاولت أن تبرز مزايا إلغاء الدعم والتوفير الذى سيعود على الدولة بسبب ذلك(٧١) .

وقد رأت الأهرام منذ أوائل الثمانينات ضرورة ( التدرج فى إلغاء الدعم والتدرج فى زيادات الأسعار وفقا لبرنامج زمنى معين بحيث ينتهى شبح الدم تماسا بعدها )(٧٢) .

وكانت الصحف بدرجات مختلفة تتبنى رغبة الحكومة وتحولها الى مواد صحفية تؤيد بها الحكومة عندما رفع الحزب الوطنى والحكومة شعار « نظام جديد لوصول الدعم لمستحقيه من محدودى الدخل يقضى هذا النظام بصرف كوبونات حراء يتم بمقتضاها الصرف بالسعر المدعم(٧٣) ركزت الصحف وأكدت على ان الكوبونات ( وسيلة لتحرير الدعم وضمان وصوله الى مستحقيه ) .

وكانت الجمهورية هى أكثر الصحف تحمسا فى ذلك الوقت لموضوع الكوبونات فاستضافت من الخبراء الاقتصاديين من يقترح إلغاء الدعم عن الحفل الثالث من الأمر الجديدة ، ويؤكدون على أن ( نظام الكوبونات هو أكثر النظم عدالة فى ترشيد الدعم ويجب أن تكون الكوبونات طبقا لعدد أفراد الأسرة ) .

كما فتحت الأهرام الحوار حول الدعم بين الإلغاء والإبقاء .. وعرضت فيه عدة اقتراحات وآراء حول قضية الدعم ودارت معظمها باختلاف تناولاتها للموضوع والزوايا التى عالجتها حول تأييد اتجساره الحكومة للإلغاء الدعم )(٧٤) .

وقد تناولت صحيفة الأخبار قضية الدعم من خلال بعض التحقيقات حيث استشهدت بآراء بعض الشخصيات البارزة فى الحزب الوطنى وكبار المسؤولين الحكوميين وذلك فى سياق دعايتها الانتخابية للحزب الحاكم خلال انتخابات ١٩٨٤(٧٥) .

وقد كثفت الصحف القومية اهتمامها بقضية الدعم بعدد شهر سبتمبر ١٩٨٤ على اثر الدعوة التي وجهها الرئيس مبارك للأحزاب للمشاركة في دراسة الدعم تهيئاً لمؤتمر موسع لمناقشة هذه القضية (٧٦) .

وقد تبنت الصحف القومية موقف الحكومة من قضية الدعم وروجت له وتفاوتت مطالباتها ما بين رغبة استخدام الكوبونات والبطاقات الملونة والجدل حول الدعم :لعينى والدعم النقدي .

وإذا كانت الصحف القومية قد تبنت وجهة النظر الرسمية سواء في توقيت المعالجة أو مضمونها فإن هذا لم يحل دون سماحها بنشر بعض وجهات النظر التي تختلف اختلافات جزئية مع وجهة النظر الرسمية وإن كانت لم تسمح مطلقاً بنشر الآراء المعارضة باستثناء ندوة الأهرام التي عرضت فيها مختلف الآراء الحزبية في قضية الدعم .

ومن أبرز الآراء التي سمحت بعض الصحف القومية بنشرها رأى الدكتور فؤاد مرسى في إطار ملف الدعم الذى فتحته الجمهورية عام ١٩٨٤ حيث أكد بأن ( مسألة الدعم مسألة اجتماعية اقتصادية قبل أن تكون مسألة مالية وهى آخر مصدر ينبغي اللجوء اليه ومحاولة تخفيفه للحصول على موارد لتغطية عجز الموازنة العامة (٧٧) كذلك سمحت أهرام لبعض الكتاب من خارجها بطرح وجهات نظر لا تتطابق مع الرؤية الرسمية وترفض الدعم النقدي وترى أنه يؤدي الى رفع الأسعار وأن الحكومة بهذه الصورة تدعم الأغنياء (٧٨) وقد علق الكاتب أحمد بهاء الدين على أسلوب تناول الصحف لقضية الدعم مشيراً الى أن معظم الكتابات الصحفية والتصريحات الرسمية لم تجد النغمة الصحيحة لمعالجة الموضوع فضلاً عن الحل الذى يطول الكلام فيه (٧٩) . هذا وقد استعانت الصحف القومية فيما نشرتته من مقالات ودراسات عن الدعم بالخبراء الاقتصاديين وأغلبهم من الذين يؤيدون وجهة النظر الرسمية .

وتعد صحيفة الأخبار هى الصحيفة الوحيدة التى التزمت بصورة مطلقة بالموقف الحكوى في قضية الدعم فلم تسمح لوجهات النظر الأخرى

بالظهور على صفحاتها وقد ركزت الصحف القومية على القاء مسؤولية  
الأزمة الاقتصادية الراهنة على الدعم فهو المسئول عن عجز الموازنة  
وقصور مشروعات التنمية .

واقترنت معالجات الصحف القومية على تناول نوع واحد من الدعم  
وهو الدعم السلعي مع إغفال الصور الأخرى للدعم التي يتمتع بها  
السادرون والاغنياء مما وضع هذه المعالجات بسمة الجزئية التي  
انضمت إلى التفضيل العمدي للرأى العام المعرى .

### المصحافة الحزبية وقضية الدعم فى الثمانينات

تباينت معالجات ومواقف الصحف الحزبية إزاء قضية الدعم . فقد  
تبنّت صحيفة مايو صوت الحزب الحاكم وجهة النظر الحكومية واستضافت  
على صفحاتها الأقسام التي تؤيد وجهة نظرها واهتمت بإبراز تصريحات  
الوزراء حول استمرار الدعم لجميع السلع التي تم ربطها على البطاقات  
التوأمينية دون أى زيادة فى أسعارها لضمان عدالة التوزيع لأن الهدف  
فى النهاية هو وصول الدعم إلى مستحقه . كما أيدت الصحيفة للدعم  
التقدي على أساس أنه سيوفر بلون جنيا مما سيساعد على إعطاء  
الحق لأصحابه . وقد سيطرت نغمة ( لا أساس بمحدودى الدخل وأن  
القضية هى وصول الدعم إلى مستحقه ) على معالجات صحيفة مايو  
لقضية الدعم .

كذلك صحيفة الوفد اتخذت موقفا من قضية الدعم يمكن اعتباره  
على يمين الحكومة فقد هاجمت القطاع العام ونادت بإلغاء مجانية  
التعليم باعتبارها من مخلفات ثورة الملك والمسلمة التي تسمى فى بعض  
الأحيان ثورة يوليو .

ويهاجم أحد كتاب الوفد الأجهزة الحكومية التي تسرق الدعم ولا  
تدعى يصل إلى مستحقه دون أن يوضح ما هى الوسيلة المثلى لتحقيق ذلك ؟

أما صحيفة الأحرار لسان حال حزب الأحرار الاشتراكيين فقد  
هاجمت موقف الحكومة ورغبتها فى إلغاء الدعم وتحويله إلى دعم نقدي

وابرزت في اخبارها أن الدعم النقدي قد يؤدي الى ارتفاع كبير في الأسعار . وقد تناقض موقف الصحيفة مع اتجاه الحزب الذي تعبر عنه والذي يعد من انصار إلغاء الدعم العيني وتحويله الى دعم نقدي وقد عبر عن ذلك رئيس الحزب في مقاله رأى المعارضة تحت عنوان ( الدعم المزعوم والشعب المظلوم ) وقد اهتمت الصحيفة مثل باقى صحف المعارضة بالبراز اخبار ارتفاع الأسعار .

ويلاحظ أن صحيفة الشعب قد التزمت في معالجاتها نقضية الدعم بموقف الحزب الذي تعبر عنه وقد دافعت عن الدعم وعارضت إلغاءه وأوضحت ان ادعاء الحكومة بأن الدعم لا يصل لمستحقيه خدعة رسمية وتساعط لماذا تخفض الحكومة دعم التعليم والصحة ولا تخفض ميزانية الأمن المركزى .

وقد شنت الصحيفة عدة حملات ضد اتجاه الحكومة للإلغاء الدعم السلمي وأوضحت أن الولايات المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة تقدمان دعماً للمنتجات الزراعية رغم الرخاء الذى تمتع به هذه الدول الغنية . كما أكدت بأن موضوع الدعم يعد جزءاً من مجمل الأوضاع الاقتصادية ولا يمكن بحثه بمعزل عن السياسة الاقتصادية العامة . ويلاحظ أن بعض الصحف الحزبية قد سارت في نفس الدائرة المغلوطة التي تنهجتها الصحف القومية عندما اعتبرت أن الدعم يشكل أحد أسباب الأزمة الاقتصادية الراهنة ( الوفد والأحرار ) ويستثنى من الصحف الحزبية الأهالى والشعب . كذلك أقتصرت معالجات الصحف الحزبية باستثناء الأهالى على الدعم السلمي الاستهلاكى دون معالجة الصور الأخرى من الدعم وقد أشارت إليها في توسع صحيفة الأهالى . وقد ربطت الأهالى بين اتجاه الحكومة لإلغاء الدعم وبين شروط صندوق النقد الدولى . وانفردت بطرح تصورات وحلول للخروج من أزمة الدعم خلافاً للصحف الحزبية الأخرى . ونشرت صحيفة الأهالى العديد من رسائل القراء التي تعبر عن رأى الجماهير وموقفها من الدعم في اطار المعركة التي دارت بينها وبين الأهرام حينما نشرت الأهالى ( حصول شائعات الدعم وحقائق السوق )

وردت عليها الاحرام بشائعات الدعم ومسئولية المواطن ودعمتها برسائل  
من القراء تؤيد ما طرحه انحكومة من الغاء الدعم وتحويله الى دعم نقدى .

لقد حاولت صحيفة الاهالى ان تكسر الحلقة المحكمة التى فرضتها  
الصحف القومية وبعض الصحف الحزبية بقصر قضية الدعم على الدعم  
السلى الاستهلاكى واغفال الصور الأخرى للدعم عن عمد . ولذلك  
انفردت الاهالى بنوعية التناول النقدى المتخصص لقضية الدعم فأشارت  
وناقشت الصور الأخرى للدعم مثل دعم رجال الأعمال المتمثل فى :إعفاء  
الضريبى والإعفاء الجبرىكى ودعم مستلزمات الانتاج بالإضافة الى الأنواع  
العديدة للقروض الميسرة فى الاسكان والأمن الغذائى وشراء الأراضى  
المستصلحة . هذا علاوة على أسلوب معالجة الأهالى لقضية الدعم فقد  
اتسبت بالطابع العلبى الملتزم ومصالح الطبقات الشعبية الكادحة المستفيد  
الأساسى من الدعم . وقد استعانت الأهالى بكثير من الاقتصاديين  
المتخصصين الذين ينتمون الى اليسار المصرى . وتواصل الأهالى حملاتها  
الصحفية لكشف اتجاه الحكومة نحو دعم الفقراء ودعم الأغنياء فتشير  
الى ( أن الحكومة تكيل بمكيالين فى وقت واحد بينما تصر على تحويل الدعم  
العبنى الى نقدى فأنها تؤكد فى مشروع الموازنة الجديد لعام ٨٦/٨٧  
عدم المساس بالفائدة المنخفضة على قروض الأمن الغذائى والاسكان  
وهى توضع من الدعم المعبنى للأغنياء فكأن الدعم للفقراء ضار وبالتالي يجب  
التخلص منه بينما دعم :لإغنياء نافع وبالتالي يجب الإبقاء عليه ) .



## ملاحظات أساسية

في ضوء العرض السابق يمكن استخلاص بعض الملاحظات الأساسية التي تحدد معالم الاطار العام للعلاقة بين الصحافة المصرية والنظام السياسى الحاكم عبر المراحل المختلفة لثورة يوليو . وذلك بهدف استخلاص القانون العام والقوانين الجزئية التي حكمت هذه العلاقة وحددت مساراتها وانعكست بالتالى على المضامين والقضايا التي عالجتها الصحافة المصرية وما ترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى على اوضاع الصحفيين ومواقفهم ودوارهم سواء في دعم النظام السياسى ومساندته في ظل كافة المتغيرات التي طرأت على المجتمع المصرى في الثلاثين عاما الأخيرة او في محاولة النهوض بالرأى العام المصرى من خلال تزويده بالوعى والمعرفة الكاملة وتشجيعه على اتخاذ المواقف الصحيحة في مواجهة النظام لسياسى السائد .

وتغطى هذه الملاحظات أربعة محاور رئيسية يمكن ايجازها على النحو التالى :

### المحور الأول :

ويتضمن الفترات أو المراحل الأربعة التي مرت بها الصحافة المصرية في اطار ثورة يوليو سعيا لاستخلاص الملامح الأساسية التي تميزت بها علاقة الصحافة بالنظام السياسى خلال كل حقبة .

ويشمل أيضا أبرز التغيرات التشريعية التي طرأت على الهيكل المهني والادارى والتنظيمى للصحافة المصرية عبر المراحل الأربعة السابقة بهدف استخلاص السمات العامة للاطر التشريعى والقانونى الذى تعمل في ظله الصحافة المصرية وذلك للتعرف على القوى السياسية والاجتماعية التي تعبر عنها .

## المحور الثاني :

ويتضمن أبرز المواقف التي تبنتها الصحافة ازاء القضايا السياسية والاجتماعية الهامة التي طرحت خلال المراحل الأربعة على صفحات الصحف المصرية بهدف استخلاص الأدوار والوظائف التي قامت بها الصحافة وذلك سعياً للتعرف على القوى الاجتماعية التي تتوجه إليها وتؤثر في تشكيل وعيها وتحديد الموقع الفعلي الذي تشغله الصحافة المصرية في إطار الخريطة ائسياسية المعاصرة .

## المحور الثالث :

ويشمل المواقف والأدوار التي قام بها الصحفيون المصريون وخصوصاً رؤساء التحرير ككتائبين بالاتصال وحراس للبوابات الصحفية خلال تلك المراحل الأربعة وذلك سعياً للتعرف على العنصر الذاتي في الصحافة المصرية أي ( الكوادر البشرية ) ونوعيته ومستوى أدائهم لمسئولياتهم المهنية والاجتماعية في إطار علاقاتهم بالنظام السياسي وممارساته ومواقفه من المهنة والمشتغلين بها .

## فيم يتعلق بالمحور الأول ( الفترات والمراحل ) :

لوحظ أن الفترة الأولى ( ١٩٥٢ — ١٩٥٤ ) تمثل نهاية المرحلة الليبرالية في التاريخ السياسي المعاصر التي عاشتها مصر منذ ثورة ١٩١٩ حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وتميزت بنشوب صراعات حادة بين النخبة العسكرية الحاكمة والقيادات السياسية التقليدية وفي مقدمتهم رؤساء تحرير وأصحاب الصحف الحزبية وحسبها أحداث مارس ١٩٥٤ لصالح النخبة العسكرية وتوجهاتها . وقد شهدت هذه المرحلة اختفاء كافة الصحف الحزبية التي عرفتها مصر في مرحلة ما قبل الثورة وبروز خريطة جديدة للصحافة المصرية تتصدرها مجموعة الصحف الناطقة باسم الثورة والتي نوالى صدورها بعد قيام الثورة بأسابيع وهى مجلة التحرير ( سبتمبر ١٩٥٢ ) والجمهورية ( ديسمبر ١٩٥٣ ) والثورة ( يناير ١٩٥٤ ) .

وقد برز لأول مرة في تاريخ الصحافة المصرية دور الضباط في العمل الصحفي حيث تولوا الاشراف على تحرير وإدارة الصحف الناطقة باسم

الثورة وكانوا في الأغلب يفتقرون الى الثقافة السياسية بمعناها الشامل  
ويشرب عليهم الطابع العسكرى الفج .

#### اما المرحلة الثانية ( الفترة الناصرية ) :

ويعتبر قانون تنظيم الصحافة ( مايو ١٩٦٠ ) ابرز حدث فى الفترة  
الناصرية لانه يمثل البداية الفعلية لتقنين العلاقة بين النظام السياسى لثورة  
يوليو والصحافة المصرية . وتوضح المذكرة التفسيرية للقانون الكيفية التى  
تم بها استيعاب الصحافة لصالح النظام السياسى الحاكم سواء من ناحية  
الملكية او التبعية السياسية والفكرية للتنظيم الحزبى المعبر عن ثورة يوليو  
آنذاك اى الاتحاد القومى .

واذا كانت الفترة الناصرية قد شهدت ذروة السيطرة على الصحافة  
واستيعابها لصالح سلطة رئيس الجمهورية بمقتضى هذا القانون مثلما  
تم استيعاب السلطة التشريعية والتنفيذية من خلال الدستور . فان الميثاق  
الوطنى ( ١٩٦٢ ) قد حدد المضمون الاجتماعى لحرية الصحافة وقصر  
ممارستها على القوى الاجتماعية التى يتشكل منها تحالف قوى الشعب  
العاملة من خلال تنظيمها السياسى الواحد اى الاتحاد الاشتراكى  
الذى أوكلت اليه مهام الملكية والتوجيه والاشراف السياسى والتنظيمى على  
الصحافة المصرية . وهنا يلاحظ أن الكتاب والصحفيين المؤيدين للنظام  
السياسى لثورة يوليو قد استلهموا على حد قولهم مقولة أن لاتحاد  
القومى ثم الاتحاد الاشتراكى هما الكيلان بضمانة حق الشعب فى متابعة  
الأحداث وأبداء الراى فيها وتوجيهها فيها يحقق ارادته ومصالحه . والواقع  
أن هذا لم يحدث لأن هذا الراى انطلق من فرضية خاطئة أصلا  
فالاتحاد القومى وكذلك الاتحاد الاشتراكى لم يكونا سوى تنظيمات  
سلطوية تم اختيارها من أعلى رغم الانتخابات الظاهرية التى كانت تجرى  
لكل منهما ولذلك كانت هذه التنظيمات تدين بالولاء للسلطة السياسية التى  
اختارتها وعينتها ولم يكن ولائها للشعب الذى لم يسمح له بانتخابها بصورة  
حرة ونزيهة فى ظل التدخلات العديدة من جانب السلطة التنفيذية سواء  
فى استبعاد بعض التيارات السياسية وتجريمها أحيانا أو بالتزوير فى نتائج  
الانتخابات . ورغم الإطار المحكم الذى خضعت له الصحافة المصرية آنذاك

من القيادة الناصرية قد تركت هامشا محسوباً للتيارات الراديكالية تمثلت في وجود الطليعة والكاتب والفكر المعاصر والمجلة والثقافة بها سمح للرأى الآخر بأن يطرح كاملاً فيها عدداً القبار الاسلامى المتهمل فى الاخوان المسلمين .

وفى ظل القيادة الناصرية أصبحت الأهرام الناطق شبه الرسمى لهذه القيادة تليها صحيفة الأخبار وأصبحت الجهورية مؤثلاً للكتاب الذين ينتهون بدرجات متفاوتة إلى قوى اليسار المصرى ويختلفون عن توجهات كتاب الأهرام بالاضائه الى مجنتى الجذيعه وانكاتب كأصوات لليسار . وناقض أن المنبر اليسارى فى الصحافة المصرية قد بدأ بظهور النساء ( أكتوبر ١٩٥٦ ) واستمر حتى ١٩٥٩ وانتفى بنشوب الأزمة بين عبد الناصر ومحرريها أثناء تصاعد الأزمة مع النظام :العراقى حيث تم اعتقال أغلبهم وتقرر ضمها إلى حظيرة الصحف الناطقة باسم ثورة يوليو .

#### فترة السادات :

ويلاحظ أن القيادات والكوادر الصحفية ظلت كما هى نفس القيادات التى سيطرت فى الفترة الناصرية وكذلك التشريعات التى تنظم علاقة الصحافه بالسلطة السياسية ممثلة فى قوانين المطبوعات القديمة وموائن الفترة الناصرية ( قانون تنظيم الصحافة ١٩٦٠ ) والقرارات الادارية والتنظيمية التى أضيفت كقيود تنظيمية خاصة تعيين رؤساء مجالس الادارات والتحرير بالاضافة الى ما جاء فى الميثاق الوطنى .

وقد أضيف إليها فى فترة السادات على المستوى التشريعى مجموعة قيود عامة تمثلت فى القوانين المتتالية مثل قانون حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وقيود تنظيمية تمثلت فى انشاء المجلس الأعلى للصحافة وميثاق الشرق الصحنى علاوة على سلسلة المشروعات التى كانت تهدف الى اعداد قانون جديد للصحافة أبرزها مشروع عبد المنعم الصاوى واخرها قانون سلطة الصحافة ١٤٨ لعام ١٩٨٠ .

أما على مستوى الممارسة فلم يكف السادات عن توجيه اللوم والتهديد للصحافة والصحفيين واتخاذ مجموعة اجراءات معادية للصحافة والصحفيين

مثل نقل الصحفيين والتهديد بتحويل النقابة الى نادى وتصادعت التهديدات حتى وصلت الى حد اعتقال الكثير من الصحفيين المعارضين بالإضافة الى تجربة لاهالى المصادرة ، ثم الشعب وكل ذلك تم فى اطار الصيغة التعددية .

ان الصحف القومية تحولت الى ابواق دعائية اكثر منها اجهزة اعلامية وسخرت كل امكانياتها للدفاع عن وجهة نظر النظام السياسى ومهاجمة خصومه ومعارضيه والترويج لسياساته وتخلت عن وظائفها فى التوعية والتثقيف وأصبحت أدوات شبه دعائية ورغم ذلك الشد والجذب بين السلطة والصحافة فقد أتيح للرأى الآخر أن يعبر عن نفسه على صفحات الصحف الحزبية المعارضة وقد انتزع هذا الحق رغم كل الصعوبات التى أحاطت به فى هذه الفترة وقد تم ذلك حتى على صفحات الصحف القومية ذاتها حيث نشب صراعا عنيفا بين بعض الأتقلام التى اختلقت لتوجهاتها عن اتجاهات رؤساء التحرير التابعين للسلطة والحريصين على تنفيذ تعليماتها بدقة مثال الأخبار ( جلال الحامى ) ، الجمهورية ( كامل زهيرى ) وبعض الأتقلام الشابة .

هذا وقد طرحت الرؤية اليسارية على صفحات الأهلأى والرؤية الاسلامية فى الدعوة — المختار الاسلامى والرؤية اليسارية المعتدلة فى الشعب .

### **فترة مبارك :**

رغم أن هذه المرحلة تعد امتدادا لحقبة السادات غير أن تفاقم الأزمة الاقتصادية ومجئ مبارك عقب الأزمة الشاملة لنظام السادات التى انتهت بقتله لم تتح للنظام فرصة التضييق أو فرض مزيد من القيود على حرية التعبير لذلك سمح النظام السياسى بهامش أكثر اتساعا برز من خلاله حزب الوفد وصحيفته وارتفع صوت القوى الليبرالية التقليدية لمتحالفه مع بعض العناصر الانفتاحية التى ازدهرت خلال الفترة الساداتية كما عادت الصحف الحزبية التى صودرت أثناء فترة السادات الى الظهور ( الأهلأى والشعب ) كذلك أتيح للناصريين اصدار صحيفتهم ( صوت العرب ) وشهدت الصحافة فترة استقرار نسبى فرضتها مصلحة النظام وحرصه على عدم تكرار تجاوزات الفترة الساداتية التى تمثلت فى العديد

من المعارك والمهارات بين النظام السياسى والمعارضة بصفة عامة وعلى الأخص صحيفتى الأهالى والشعب وبعض الأقلام والكتابات الذين ينتهون للصحف القومية .

هذا ويلاحظ قصر الفترات التى تمتعت خلالها الصحافة المصرية بما يسمى الانفراجة حيث كان يسمح للأقلام المختلفة أن تعبر عن اتجاهاتها المعارضة للنظام السياسى وتوجه انتقاداتها دون خوف إلى بعض مفردات الواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى ويمكن رصد هذه الفترات بأنها تتمثل فيما يلى :

### الانفراجة الأولى :

اثناء ازمة مارس ١٩٥٤ وهى تبدأ من ٥ مارس — ٢٥ مارس حيث ازدهر الجدل والنقاش حول قضية الديوقراطية وظهر العديد من الكتابات التى طالبت بضرورة النص فى الدستور الجديد على حق الانسان المصرى فى الحرية والسلامة والمساواة وتعددت الكتابات التى تناولت حقوق المواطنين والانتخابات وطالبت بحق العمل السياسى للأحوان المسلمين والشيوعيين . وترجع هذه الانفراجة الى رفع الرقابة عن الصحف لأول مرة فى مصر بعد قيام الثورة وقد أسفر ذلك عن ظهور التعددية فى الآراء والاتجاهات التى وجدت طريقها على صفحات صحف الثورة نفسها .

وقد انتهت هذه الانفراجة بعد أن حسمت الأحداث لصالح النخبة العسكرية وتوجهاتها وصحافتها .

### الانفراجة الثانية :

شهدت الصحافة المصرية الانفراجة الثانية بعد وقوع هزيمة يونيو ١٩٦٧ وقد كان لها آثارها المباشرة على المثقفين بصورة عامة وعلى الأخص الصحافة والصحفيين حيث فتحت الأبواب واسعة لطرح العديد من التساؤلات الجوهرية حول أسباب الهزيمة وطبيعة الصراع العربى الاسرائيلى والدور الحقيقى لوسائل الاعلام وخاصة الصحف وهل

هى أداة للتثوير والتوعية أم أداة للتضليل وتزييف الحقائق ؟ وترجع أسباب هذه الانفراجة الى الصدمة العنيفة التى أحدثتها الهزيمة لدى الرأى العام المصرى مما أجبر السلطة على السماح بهامش اكبر من حرية التعبير لامتصاص موجات السخط الجارفة التى اجتاحت الرأى العام المصرى وتصادعت بعد صدور الأحكام على المسؤولين عن الهزيمة واتخذت شكل مظاهرات شارك فيها الطلبة والعمال ( فبراير ١٩٦٨ ) .

### أما الانفراجة الثالثة :

فقد بدأت بقرار الرئيس السادات برفع الرقابة على الصحف وتخويل رؤساء التحرير المسئولية الكاملة عما تنشره الصحف أى تم إلغاء الرقابة بصورتها الرسمية وتقرر نظها الى داخل الصحف والصحفيين كى تصبح رقابة ذاتية وذلك فى فبراير ١٩٧٤ . ولكن لم يمض اقل من شهر حتى بدأت السلطة السياسية تضيق بهذا الهامش المحدود من الحرية وأبدى الرئيس السادات تبرمه مما أسماه سوء استغلال حرية الصحافة ثم اعقب ذلك حدوث بعض التغيرات الأساسية التى شهدتها الخريطة الصحفية فى مصر والتى تمثلت فى ظهور الصحف الحزبية تعبيرا عن الأحزاب الجديدة التى سمح بقيامها بموجب القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية .

### المحور الثانى — اتجاهات الصحافة المصرية ازاء قضايا المراحل الأربعة :

اختطت صحف الثورة تقليدا غريدا فى تاريخ الصحافة المصرية المعاصرة وهو أسلوب التبرير والتفسير والتأييد لكافة ما تقوم به الحكومة من اجراءات سواء كانت صائبة أم خاطئة وقد اقتصر هذا السلوك على الصحف الناطقة باسم قيادة الثورة فى المرحلة الأولى ( ١٩٥٢ — ١٩٥٤ ) ثم أصبح سمة بارزة فى الصحافة المصرية فى المراحل التالية . وقد كانت البداية فى يوليو ١٩٥٢ عندما ظهرت الدعوة الى تطهير الأحزاب ثم المطالبة بالغائها اذ بدى الاختلاف واضحا بين معالجات مجلة التحرير ( سبتمبر ١٩٥٢ ) أولى الصحف الناطقة باسم ثورة ثم صحيفة الجمهورية ( ديسمبر ١٩٥٣ ) وبين معالجات الصحف التقليدية لهذه القضية .

ثم تكرر هذا التقليد ( أسلوب التقرير وتأييد السلطة الحاكمة ) بصورة ملحوظة في المرحلة الثانية أي الفترة الناصرية وخصوصا بعد صدور قانون تنظيم الصحافة ( مايو ١٩٦٠ ) وانتقال ملكية الصحف والإشراف السياسي والإداري عليها للاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي . ويلاحظ أن مواقف الصحف ومعالجاتها للقضايا التي طرحت في الفترة السابقة على صدور قانون تنظيم الصحافة كانت تتسم بالطابع الرسمي بوجه عام مع وجود بعض التباينات مثل انتخابات ١٩٥٧ حيث كانت تعتبر الصحف عن وجهة نظر الحكومة أكثر من تعبيرها عن وجهات نظر الأعضاء داخل البرلمان ولكن لوحظ أن هناك بعض التباينات تثلثت في بعض الآراء الجادة التي طالبت بوضع قانون للانتخابات ضمانا لتشكيل برلمان سليم وحماية حقوق الناخبين من التزوير كذلك قامت جريدة المساء بدور بارز في توعية القراء بحقوقهم الانتخابية والربط بين الانتخابات ومعركة التحرير الوطني .

وفيما يتعلق بالمرحلة التالية لوحظ أن المعالجات الصحفية للقضايا المطروحة محليا وعربيا تلتزم بوجهة نظر السلطة السياسية التزاما مطلقا مثال موقف الصحف المصرية من المقاومة الفلسطينية في الستينيات حيث ساد الاتجاه القومي الراديكالي في معالجات الصحف لنشاط المقاومة الفلسطينية وذلك تأكيداً للالتزام الوطني والقومي الذي عبرت عنه الممارسات الناصرية منذ حرب السويس ١٩٥٦ وبلغ ذروته بتحقيق الوحدة المصرية - السورية ١٩٥٨ . وكانت الصحف المصرية تلتزم بشعار عبد الناصر الذي كان يدعو إلى وحدة القوى الثورية في مواجهة القوى الرجعية ثم اختلفت واقفها باختلاف موقف القيادة السياسية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ حيث برزت على صفحاتها الدعوة لوحدة الصحف وذلك تمثيلا مع الصيغة التوفيقية الجديدة التي طرحها عبد الناصر بعد الهزيمة والتي تجمع بين وحدة الصف ووحدة الهدف . كذلك لوحظ أن المتابعة الصحفية للمقاومة الفلسطينية كانت تنهز أثناء الخلافات مع المنظمات الفلسطينية ( مثال فترة قبول مبادرة روجز ) وبعد زوال الخلاف تعود الصحف المصرية إلى سابق اهتمامها بالمقاومة . هذا وقد برز الرأي الآخر متمثلا في الموقف الذي كانت تبناه مجلة الطليعة من المقاومة الفلسطينية حيث كانت تحاول



التعكس بالموافق المبدئية بعيدا عن تذبذبات السلطة السياسية وانعكاساتها على الصحف اليومية . كذلك لم يخلو الأمر من بعض التباينات داخل هذه الصحف ذاتها . فإذا كانت الأهرام قد حبلت لواء التعبير عن الاتجاه الرسمي لثورة يوليو آزاء تطورات القضية الفلسطينية وخصوصا الكفاح الفلسطيني المسلح ودوره في استعادة فلسطين فقد كانت الجمهورية تهتم بالتعبير عن الاتجاه الشعبى آزاء هذه القضية .

أما صحيفة الأخبار فقد تأرجح موقفها إذ كانت في البداية تتبنى الانحياز الأمريكى ثم تغيرت مواقفها بتغير قياداتها الصحفية فبدأت تتبنى شعار الكفاح المسلح وتدافع عن الثورة الفلسطينية المسلحة طوال النصف الثانى من مرحلة الستينيات ويلاحظ أن الأهرام رغم مساندتها للمقاومة الفلسطينية إلا أنها كانت تعبر عن موقف السلطة السياسية فى تنفيذها للحرب الوطنية النظامية .

أما موقف الصحافة المصرية من المقاومة الفلسطينية خلال الحقبة الساداتية فقد تعرض للتذبذب والتناقض الذى سيطر على موقف السلطة السياسية ذاتها خلال تلك المرحلة . فقد اتخذ هذا الموقف طابع التأييد الكامل قبل مبادرة السادات نوفمبر ١٩٧٧ ثم كان التجاهل هو الطابع الغالب على معالجات الصحافة المصرية للأعمال الفدائية الفلسطينية التى حدثت بعد المبادرة . وقد تواكب هذا مع سياسة النظام المصرى الحاكم تجاه المقاومة الفلسطينية وهنا يجدر الإشارة الى مواقف رؤساء تحرير الصحف اليومية من قضية الصراع العربى الاسرائيلى حيث كانوا يدينون الحل السلمى ويحثون الرأى العام المصرى على تأييد ومساندة الكفاح المسلح ويرفعون شعار تحويل الجبهة الداخلية الى خلايا ثورية لتحرير الوطن ولواجهة العدو الاسرائيلى . وقد كان ذلك خلال الحقبة الناصرية ثم تحول هؤلاء الكتاب والقيادات الصحفية الى النقيض خلال الحقبة الساداتية حيث جندوا أقلامهم للدفاع عن مبادرة السادات ومعاهدة الصلح المصرى الاسرائيلى والترحيب بتطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل بتجاهل آرائهم ومواقفهم فى الستينات ومستندين الى احتمالات ضعف الذاكرة القومية لدى الشعب المصرى . ولكن من الواضح ان الصيغة

التي بلورتها ثورة يوليو وحددت أبعادها القيادية الناصرية للعلاقة بين الصحافة المصرية والنظام السياسى هى :المسئولة الى حد كبير عن تحول الصحف المصرية والصحفيين الى ادوات تنفيذية فى ايدى النظام السياسى يقومون بتعبئة الراى العام المصرى لمساندة مواقف الحكومة السلبية والىيجابية ازاء القضايا الجوهرية التى يواجهها الشعب المصرى محليا وعربيا دون مراعاة لمسئولياتهم المهنية والفكرية كقادة للرأى وصنا أمناء للوعى الوطنى والاجتماعى .

هذا وقد اتاحت الصيغة التعددية التى تميزت بها الخريطة الصحفية اثناء الحقبة الساداتية الفرصة لظهور الراى الآخر المخالف للاتجاهات الرسمية التى تبنتها وروجت لها الصحف القومية وصحيفة مايو لسان حال الحزب الحاكم . وقد برز هذا بصورة جلية فى مواقف كل من صحيفتى الاهالى والشعب حيث خصصوا صفحاتهم وأقلام كتّابهم للدفاع عن المقاومة الفلسطينية ورموزها ومتابعة نشاط المقاومة الفلسطينية داخل الاراضى المحتلة علاوة على فضح كافة اشكال الغزو الثقافى والاقتصادى الاسرائيلى لمصر ومهاجمة التطبيع المصرى الاسرائيلى وتعبئة الراى العام المصرى ضد السياسات الحكومية المتعاونة مع اسرائيل والمطالبة بآلغاء معاهدة الصلح المصرى الاسرائيلى وتحرير الوطن المصرى من مختلف صور الغزو الصهيونى والاسرائيلى .

ويلاحظ استمرار انقسام الخريطة الصحفية فى مصر فى المرحلة الرابعة للثورة الى صحف رسمية وهى الصحف المسماة بالقومية تنلقى اشارة البدء من النظام السياسى كى تبادر بطرح القضايا التى يتبناها وتبدأ فى الترويج لوجهة النظر الحكومية وتبريرها ودعمها بثتى الأسانيد وتخصيص صفحاتها للدعاية السافرة لسياسة الحزب الوطنى الحاكم والهجوم على صحف المعارضة وقد بدى ذلك واضحا من خلال استقرارنا لمواقف الصحف القومية والحزبية من قضيتى الانتخابات ١٩٨٧ والدعم وقد تبادلت كل من الصحف القومية والحزبية الاتهامات اتُنسأ الانتخابات الأخيرة وتمسكت الصحف القومية بموقفها المنحاز للحزب الحاكم الى حد تخصيص افتتاحيات صحفها للدعاية المباشر له . وتبنت الصحف الحزبية المعارضة موقفا شبه موحد تجاه الانتخابات وموقف الصحف القومية منها . غُذ أُجهت انصحف

الحزبية على الطعن في دستورية القانون الجديد للانتخابات وتأكيد خصوصيتها السياسية للحزب الوطنى والتحذير من التزوير والاهتمام بالبرامج الانتخابية للأحزاب واثارة قضية التغيير على صفحاتها . وقد أجمعت الصحف الحزبية على حاجة مصر الى تغيير جذرى يتناول كافة المواقع والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

أما قضية الدعم فقد اتفقت كل الصحف القومية والحزبية في تزامن معالجتها مع الفترات التي اثارت فيها الحكومة هذه القضية . ولكن الاختلاف في تناول كان هو السبة البارزة فقد التزمت الصحف القومية بالرؤية الرسمية مما أدى الى وقوعها في العديد من التناقضات انسجاما مع موقف الحكومة . فاذا تبنت الحكومة فكرة الكيوبونات أو الكارت سارعت الصحف القومية الى عرض وتناول هذه الفكرة وتأييدها والترويج لها ولا بأس من اتخاذ الموقف النقيض في اليوم التالى تمشيا مع رؤية السلطة .

أما الصحف الحزبية فقد اتخذت موقع رد الفعل وكانت معالجتها لقضية الدعم مرتبطة باثارة القضية على صفحات الصحف القومية ولذلك اتسمت معالجاتها بالموسمية وان كانت قد طرحت رؤى مخالفة جذريا للاتجاه الحكومى . كما حاولت كشف وفضح نوايا الحكومة في حرصها على إلغاء الدعم للفقراء والابقاء على أشكال الدعم الخفية التى تمنحها للأغنياء .

### المحور الثالث ( الصحفيون المصريون ) :

رغم أن نقابة الصحفيين المصريين تضم حوالى ٢٨٠٠ عضوا غير أن القوى العاملة في المجال الصحفى لا تزيد عن ثلث هذا العدد فضلا عن أن القيادات الصحفية ويظهرها رؤساء التحرير ومعاونينهم من مديرى التحرير ورؤساء الأقسام لا يتجاوز عددهم بحال ٢٥٪ من الكوادر الصحفية الفاعله . وتتفاوت التخصصات المهنية داخل المؤسسات الصحفية وتتوزع المسئوليات ما بين أغلبية تنهض بالأعباء التقنية المهنة بدءا بجمع الأخبار والعلومات وتحريرها واعدادها للنشر سواء كانت هذه المواد ذات طابع خبرى أو مواد للرأى كذلك يدخل في نطاق هذه المهام عبء اخراج الصحيفة وطباعتها . أما الأقلية فهى تتمثل في القيادات الصحفية

العليا والوسطى الذين يقومون بدور حراس البوابات وهم يحددون ما ينشر وما لا ينشر ويقومون في الغالب بكتابة الافتتاحيات . ويدخل في نطاقهم كتاب المقالات والإعمدة وسأفر مواد الرأى الهامة التى تحفلها صفحات الصحف اليومية والأسبوعية . والصحفيون المصريون لا يشكلون طبقة ولكنهم يشكلون فئة متميزة في إطار شريحة المثقفين المصريين وينتمى الصحفيون المصريون الى الشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى وجميعهم مؤهلين تأهيلا جامعا . ويشكل المتخصصون في الدراسات الصحفية والاعلامية نسبة «رتفعة منهم» . (تزيد عن ٦٠٪) . وتضم الصحف القومية القاعدة العريضة من الصحفيين المصريين وخصوصا الكوادر الشابة . كما تعتمد الصحف الحزبية على نفس الكوادر الصحفية التى تعمل بالصحف القومية . وقد بدأت قيادة ثورة يوليو علاقتها المباشرة بالصحافة والصحفيين منذ الأسابيع الأولى للثورة حيث بدأ غزو النخبة العسكرية للوسط الصحفى ممثلا في اسناد مناصب رئاسة التحرير للعديد من الضباط في الصحف الناطقة باسم الثورة وقد تزايد نفوذهم تدريجيا حتى يمكن القول بأن حقبة جسيمة بدأت في تاريخ الصحافة المصرية يمكن تسميتها الحقبة العسكرية .

وقد ازداد تعدد الضباط داخل مهنة الصحافة خصوصا بعد اسناد مهنة الاشراف السياسى والادارى على الصحافة للاتحاد القومى بمقتضى قانون تنظيم الصحافة ( مايو ١٩٦٠ ) . واذا كان هذا القانون يستهدف تحرير الصحافة المصرية من سيطرة رأس المال وسيطرة الأفراد فإنه يمكن القول بأن الهدف الأول قد تحقق بتحويل ملكية الصحف الى الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى فمجلس الشورى . ولكن الهدف الثانى لم يتحقق بالصورة التى أشار اليها هذا القانون لأنه قام بنقل السلطة من رؤساء التحرير الحزبيين الى النخبة العسكرية .

والمعروف أن العسكر أو الضباط يشكلون شريحة ذات نوعية تتميز بالانضباط والصرامة ومعاداة الثقافة ورغم انتمائهم الى الشرائح الدنيا والوسطى من الطبقة الوسطى ولكنهم لا يملكون الوعى الطبقي فضلا عن أن أغلبهم غير ميسس وذلك بحكم تربيتهم العسكرية وطبيعة الأعباء الوظيفية التى يلزمون بها . ولذلك فهم ينتنون الى مهنتهم بصورة أعمق من سائر

المثقفين وقد انعكس ذلك على ممارستهم الاعلامية اذ ترتب على اقتحامهم لحقل الصحافة الكثير من الآثار السلبية التى انعكست على الاداء المهني والأدوار التى يقوم بها هؤلاء الذين ينتمون الى المهنة الصحفية .

فقد نجح هؤلاء العسكريون فى احكام الحصار حول مهنة الصحافة وتحويل الصحفى والصحفيين الى أدوات تنفيذية محضة تردد ما تراه السلطة صوابا وتتمادى فى التأييد والتبرير دون ابراز الجوانب السلبية والايجابية فى السياسات المطروحة . وإذا كانت الصحافة كمهنة لاتزدهر الا فى مناخ يسوده الجدل والنقاش وجو الاختلاف وهذه شروط لا تتوافر لدى العسكريين بحكم الأسباب التى أسلفناها لذلك أصبحت الصحافة المصرية ( بفضل المشاركة المتزايدة من جانب العسكر فى شئونها ) أداة لخدمة النظام السياسى وتنطبق منه وتصب فى قنواته وتوجه رأسا الى الرأى العام الذى يتلقى المواد الاعلامية المنشورة سواء كانت اخبارا أم آراء وكأنها تعليمات عسكرية غير قابلة للنقاش أو الاختلاف حولها وبذلك يمكن القول أن الصحافة المصرية فى مجملها عدا بعض الاستثناءات المحدودة أصبحت صحافة تعبئة بالمعنى العسكرى وليس بالمعنى الأيديولوجى المتعدد المنابع أى أصبحت مهمتها الأولى تنفيذ الأوامر دون محاولة تنفيذها فضلا عن نقدها أو استثمار ذلك فى بناء رأى عام حقيقى قادر على المناقشة والنقد واتخاذ المواقف .

وإذا كان هذا القول ينطبق بصورة أساسية على الصحف الناطقة باسم الثورة ثم الصحف القومية طوال مراحل الثورة الأربعة فإن الصحف الحزبية لم تمتلك بعد كامل حريتها بسبب القيود القانونية والتنظيمية العديدة التى تكبل حركتها وإن كانت قد نجحت الى حد بعيد فى توسيع هامش الحرية الممنوح لها من جانب النظام السياسى والذى يعد ضرورة أمنية للنظام حتمتها الظروف الراهنة التى يمر بها المجتمع المصرى .

## المصادر الأساسية للدراسة ومراجها

الصحف والمجلات ( ١٩٥٢ - ١٩٨٧ ) :

- ١ - مجموعة الأهرام ١٩٥٢ - ١٩٨٧ .
- ٢ - مجموعة الأخبار وأخبار اليوم ١٩٥٢ - ١٩٨٧ .
- ٣ - مجموعة الجمهورية ١٩٥٣ - ١٩٨٧ .
- ٤ - مجموعة المساء ١٩٥٦ - ١٩٨٧ .
- ٥ - مجموعة آخر ساعة ١٩٥٢ - ١٩٨٧ .
- ٦ - مجموعة روز اليوسف ١٩٥٢ - ١٩٨٧ .
- ٧ - مجموعة المصور .
- ٨ - مجلة الطليعة ١٩٦٥ - ١٩٧٧ .

الصحف الحزبية ( ١٩٧٧ - ١٩٨٧ ) :

- ١ - الأحرار ١٩٧٧ - ١٩٨٧ .
- ٢ - الأهالي ١٩٧٨ ، ١٩٨٢ - ١٩٨٧ .
- ٣ - الشعب ١٩٧٩ - ١٩٨١ ، ١٩٨٢ - ١٩٨٧ .
- ٤ - مايو ١٩٨١ - ١٩٨٧ .
- ٥ - الوغد ١٩٨٤ - ١٩٨٧ .

الوثائق :

- ١ - نص قانون تنظيم الصحافة ( مايو ١٩٦٠ ) . الهيئة العامة للاستعلامات .
- ٢ - الميثاق الوطنى مايو ١٩٦٢ - الهيئة العامة للاستعلامات .
- ٣ - برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ - الهيئة العامة للاستعلامات .
- ٤ - نص قانون نقابة الصحفيين سبتمبر ١٩٧٠ - الهيئة العامة للاستعلامات .

٥ — قانون سلطة الصحافة رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ — الهيئة العامة للاستعلامات .

٦ — ميثاق الشرف الصحفي مارس ١٩٨٣ — المجلس الأعلى للصحافة .

### المراجع :

١ — أحمد حمروش : قصة ثورة يوليو — الجزء الأول . ( مصر والعسكريون ) ١٩٧٤ ، الجزء الثاني ( مجتمع جمال عبد الناصر ) المؤسسة العربية للدراسات والنشر — بيروت ١٩٧٨ .

٢ — طارق البشري : الديمقراطية والناصرية — دار الثقافة الجديدة — القاهرة ١٩٧٥ .

٣ — عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ — سلسلة الكتاب الذهبي ( ٢١٨ ) — روز اليوسف — القاهرة ١٩٧٧ .

٤ — عواطف عبد الرحمن : دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة — دار الفكر العربي — القاهرة ١٩٨٦ .

٥ — فاروق أبو زيد : أزمة الديمقراطية في الصحافة المصرية — مكتبة مدبولي — القاهرة ١٩٧٦ .

٦ — عثي الدين هلال : تجربة الديمقراطية في مصر — المركز العربي للبحث والنشر — القاهرة ١٩٨٢ .

٧ — كرم شبلبي : صحافة الثورة وقضية الديمقراطية في مصر — مركز الدراسات الصحفية بمؤسسة التعاون — القاهرة ١٩٨٢ .

٨ — نبلي عبد المجيد : حرية الصحافة في مصر بين التشريع والتطبيق ١٩٥٢ — ١٩٧٤ — دار العربي — القاهرة ١٩٨٣ .

## هوامش الدراسة

- ✽ أنظر : روز اليوسف : ١١ مايو ١٩٥٣ .
- ١ - أنظر : هجوم صلاح سالم على جريدة المصرى وتأكيدُه أن الرقابة على الصحف سنظل قوية تضع سيفاً فوق كل رأس مخربة في المؤتمر الشعبي ١٥ سبتمبر ١٩٥٣ - ( الأهرام : ١٩٥٣/٩/١٦ ) .
- ٢ - أنظر : أخبار اليوم : ١٩٥٣/١٠/٢٥ ( محمد التابعى ) ، وآخر ساعة : أبريل ١٩٥٣ ( محمد حسين ميكل ) .
- ✽ أنظر : ليلى عبد المجيد : السياسة الاعلامية في مصر ١٩٥٣ - ١٩٧١ رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الاعلام - جامعة القاهرة ١٩٨٢ . ص ٣١٣ .
- ٣ - أنظر : مجلة التحرير : ١٥ نوفمبر ١٩٥٣ . اول اكتوبر ١٩٥٣ مقال لكاهل التناوى : هل يعود الجيش الى نكثاته .
- ٤ - أنظر : التحرير : ١٥ نوفمبر ١٩٥٣ ، ٢٨ يناير ١٩٥٣ ( نحن والديمقراطية ) ٤ أنروت عكاشة ، الجمهورية : ٧ ديسمبر ١٩٥٣ .
- ٥ - أنظر : الجمهورية : ٢٨ ديسمبر ١٩٥٣ مقال لجمال عبد الناصر بعنوان : رأى الجمهورية : ١٠ أبريل ١٩٥٤ ، ٢٩ ، ٣١ يناير ١٩٥٥ مقالات أنور السادات .
- ٦ - أنظر : المصور : ٣٠ اكتوبر ١٩٥٥ نقلا عن كرم شلبي : صحافة الثورة وقضية الديمقراطية في مصر - مراكز الدراسات الصحفية بمؤسسة التعاون - القاهرة - ١٩٨٢ .
- ٧ - أنظر : عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وأزمة مارس - روز اليوسف ١٩٧٧ ص ١٦٩ - ١٧٦ .
- ٨ - أنظر : الجمهورية : ١٤ ، ١٥ ، ٢١ مارس ١٩٥٤ : مقالات لويس عوض عن ( تستور الشعب ) .
- ٩ - أنظر للجمهورية : ٢٢ ، ٢٤ مارس ١٩٥٤ مقالات محمد منصور عن الجمهورية الاشتراكية .
- ١٠ - أنظر : الجمهورية : ٢٠ مارس ١٩٥٤ خالد محمد خالد ( الاخوان والشيوعيون والثورة ) .
- ١١ - أنظر : الأخبار : ٨ مارس ١٩٥٤ ، ٩ مارس ١٩٥٤ .
- ١٢ - أنظر : روز اليوسف : ١ ، ٨ ، ١٥ ، ٢٢ ، ٢٩ مارس ١٩٥٤ .



- ١٣ - أنظر : مجلة التحرير : أول مارس ١٩٥٤ ، الجمهورية : ٧ مارس ١٩٥٤ نقلا  
عن كرم شلبي - مصدر سابق - ص ١٠٣ - ١٠٣ .
- ١٤ - الجمهورية : ٣١ مايو ١٩٥٦ .
- ١٥ - أنظر : أحمد حمروني : قصة ثورة يوليو - مجتمع جمال عبد الناصر - المؤسسة  
العربية للدراسات - بيروت - ١٩٧٨ - ص ١٥٨ .
- ١٦ - التسع : ٢ نوفمبر ١٩٥٧ .
- ١٧ - أنظر : عواطف عبد الرحمن : دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة - دار  
الفكر العربي - القاهرة - ١٩٨٦ - ص ٥٥ .
- ١٨ - أنظر : كرم شلبي ص ١٦٢ ، ليلى عبد المجيد ، ص ٢٢٨ - مصران سابقان .
- ١٩ - إدارة المطبوعات - الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة ١٩٦١ .
- ٢٠ - نص قانون تنظيم الصحافة - الهيئة العامة للاستعلامات - ١٩٦١ .
- ٢١ - أنظر : الأهرام : ٢٦ مايو ، ١ ، ٣ يونيو ١٩٦٠ رأى الأهرام مقالات محمد  
حسين هيكل ، الأخبار : ٢٧ ، ٢٨ مايو ، روز اليوسف : ٣٠ مايو ، الصور : ٣ يونيو ١٩٦٠ .
- ٢٢ - الجمهورية : ٢ يوليو ١٩٥٧ .
- ٢٣ - الجمهورية : ١١ يوليو ١٩٥٧ ، نقلا عن كرم شلبي - مصدر سابق - ص ١٤٣ .
- ٢٤ - مجلة الثورة : ٢ فبراير ١٩٥٧ .
- الجمهورية : ١١ مارس ١٩٥٧ .
- ٢٥ - أنظر : الثورة : ٩ يونيو ١٩٥٥ ، ٢٣ فبراير ١٩٥٦ .
- ٢٦ - أنظر : المساء : ٥ مايو ، ٢٠ مايو ، ٥ يونيو ، ١٨ مايو ١٩٥٧ .
- ٢٧ - برنامج : ٢٠ مارس ١٩٦٨ - الهيئة العامة للاستعلامات - ص ٨٦ .
- ٢٨ - نص قانون نقابة الصحفيين - الجريدة الرسمية - ١٧ سبتمبر ١٩٧٠ . العدد
- ٣٨ - ص ٦٤٣ نقلا عن ليلى عبد المجيد - مصدر سابق - ص ١٠٦ .
- ٢٩ - على الدين هلال : تجربة الديمقراطية في مصر - المركز العربي للبحث والنشر -  
القاهرة ١٩٨٢ - ص ١٧٢ - ١٧٧ .
- ٣٠ - أنظر : الأهرام : ٢٦ يوليو ١٩٦٧ .
- ٣١ - أنظر : الأهرام : ٧ ، ١٠ أغسطس ١٩٦٧ ، الأخبار : ١٢ ، ١٩ أغسطس ١٩٦٧ .
- ٣٢ - أنظر : الأهرام : ١٢ سبتمبر ١٩٦٥ ، ٤ أكتوبر ١٩٦٥ ، الجمهورية : ٦  
يونيسو ١٩٦٦ .

٣٣ - أنظر : الأهرام ٢٧ مايو ١٩٦٦ ، أخبار اليوم ٢٣ يوليو ١٩٦٦ ، الأخبار  
١١ فبراير ١٩٦٧ .

٣٤ - أنظر : عواطف عبد الرحمن : مصر وفلسطين - العيمة الثانية - سلسلة عالم  
المعرفة - الكويت - يونيو ١٩٨٥ - ص ٣١٨ .

- ٣٥ - الأخبار - ٢ يوليو ١٩٦٧ . ٥ نوفمبر ١٩٦٧ .
- ٣٦ - الأخبار - ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ .
- ٣٧ - الأخبار - ١٨ ديسمبر ١٩٧٧ .
- ٣٨ - الأخبار - ٢١ نوفمبر ١٩٧٧ .
- ٣٩ - الأخبار - ديسمبر ١٩٧٧ .
- ٤٠ - الأهرام - ٢٧ ديسمبر ١٩٧٧ .
- ٤١ - الأهرام - ١٦ نوفمبر ١٩٧٧ .
- ٤٢ - الأهرام - ١٦ نوفمبر ١٩٧٨ .
- ٤٣ - الأهرام - ١٨ مايو ١٩٧٨ .
- ٤٤ - الجمهورية - عمود من القلب - ١٢/٢٨/١٩٧٧ .
- ٤٥ - الجمهورية - عمود من القلب - ١٢/٣٠/١٩٧٧ .
- ٤٦ - الأخبار - ٣٠ أغسطس ١٩٦٦ .
- ٤٧ - الأخبار - ١٧ يوليو ١٩٧٤ .
- ٤٨ - الأخبار - ٢٨ يوليو ١٩٦١ .
- ٤٩ - الأخبار - ٢٥ أغسطس ١٩٧٤ .
- ٥٠ - أنظر حيث حسن مبارك لجريدة مايو ١٥/١٠/١٩٨٤ .

٥١ - أنظر انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ - مركز الدراسات السياسية  
والاستراتيجية - مؤسسة الأهرام - القاهرة - ١٩٨٦ - ص ١٣٢ - ١٥٠ .

- ٥٢ - أنظر انتخابات مجلس الشعب - مصدر سابق .
- ٥٣ - أنظر الأهرام ٩ مارس ١٩٨٧ - الأخبار ١٠ ، ١٢ مارس ١٩٨٧ .
- ٥٤ - أنظر آخر ساعة ١٨ مارس ١٩٨٧ .
- ٥٥ - أنظر الأهرام ٢٢ مارس ١٩٨٧ .
- ٥٦ - أنظر المصور ٣٠ مارس ١٩٨٧ .
- ٥٧ - أنظر الأخبار ١٣ مارس ١٩٨٧ .
- ٥٨ - أنظر الأخبار ٥ ، ٩ مارس ١٩٨٧ .
- ٥٩ - أنظر الأهرام ١٧ ، ١٨ مارس ١٩٨٧ .
- ٦٠ - أنظر الأهرام ٢٩ مارس ١٩٨٧ .
- ٦١ - أنظر الأهرام ٨ أبريل ١٩٨٧ .

- ٦٢ - أنظر الأهرام ١٠ أبريل ١٩٨٧ .
- ٦٣ - أنظر الأهالي ٢٥ فبراير ، أول أبريل ١٩٨٧ ، الوفد ١٢ فبراير ٩٠ أبريل ١٩٨٧ .
- ٦٣ - للشعب ٣ ، ١٧ ، ٢٤ فبراير ، ٦ أبريل ١٩٨٧ .
- ٦٤ - أنظر الشعب ٣١ مارس ١٩٨٧ ، الأهالي ١٨ مارس ، أول أبريل ١٩٨٧ ، الوفد ٣ أبريل ، الأحرار ١٦ فبراير ، ٩ مارس ١٩٨٧ .
- ٦٥ - أنظر الأهالي أول أبريل ١٩٨٧ ، الشعب ٣١ مارس ١٩٨٧ والأحرار ٣٠ مارس ١٩٨٧ ، الوفد ١٤ مارس ١٩٨٧ .
- ٦٦ - أنظر الأهالي ١١ مارس ، أول أبريل ١٩٨٧ ، الشعب ١٧ فبراير ، ٣١ مارس ، الوفد ١٩ فبراير ، ٥ مارس ١٩٨٧ ، الأحرار ٩ ، ١٦ ، ٢٣ مارس ١٩٨٧ .
- ٦٧ - أنظر : الأهالي ١١ ، ٢٥ مارس ، أول أبريل ١٩٨٧ . للشعب ٣١ مارس ، والأحرار ٢ مارس ، الوفد ٢٦ فبراير ، ١٠ مارس ١٩٨٧ .
- ٦٨ - أنظر : الشعب ١٧ فبراير ، ٣١ مارس ١٩٨٧ .
- ٦٩ - أنظر : الأهالي ٨ ، ٥ أبريل ، الشعب ٦ أبريل ، الوفد ١٠ أبريل ١٩٨٧ .
- ٧٠ - أنظر : الأهالي ١٥ أبريل ١٩٨٧ .
- ٧١ - أنظر : الأهرام ٢ ، ٥ يناير ١٩٧٦ .
- ٧٢ - أنظر : الأهرام ١٧ أبريل ١٩٨١ .
- ٧٣ - أنظر : الجمهورية ٢٥ أغسطس ١٩٨١ ، الأهرام ١١ مايو ١٩٨١ .
- ٧٤ - أنظر : الأهرام ١١ سبتمبر ١٩٨٢ ( ملف الدعم ) .
- ٧٥ - أنظر : الأخبار ١٧ أبريل ١٩٨٤ .
- ٧٦ - أنظر : الأهرام ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٦ ، سبتمبر ١٩٨٤ ، الأخبار ١٩ ، ٢١ سبتمبر ، أخبار اليوم ٢٤ سبتمبر ١٩٨٤ ، الجمهورية ٣٠ أكتوبر ، ١٣ نوفمبر ١٩٨٤ ، ٢٥ يناير ١٩٨٥ .
- ٧٧ - أنظر : الجمهورية ٢٧ سبتمبر ١٩٨٤ .
- ٧٨ - أنظر : الأهرام ١٢ نوفمبر ١٩٨٥ .
- ٧٩ - أنظر : الأهرام ٢١ سبتمبر ١٩٨٤ .
- ٨٠ - أنظر : مايو ١٥ أكتوبر ١٩٨٤ ، ٣١ مارس ١٩٨٦ .

- ٨١ - أنظر : مايو ٢ ، ١٦ يونيو ، ٧ . ٢١ يوليو ١٩٨٦ .
- ٨٢ - أنظر : الوفد ١٣ أبريل ١٩٨٦ . ٢٤ أبريل ١٩٨٦ .
- ٨٣ - أنظر : الوفد ٢٤ أبريل ١٩٨٦ .
- ٨٤ - أنظر : الأعرام ٢٦ مايو ، ١٦ يونيو ١٩٨٦ ، ١٥ ديسمبر ، ٢٤ نوفمبر ، ١٢ يناير ، ١٦ يناير ١٩٨٧ . ٣٠ مارس ، ٢٧ . أبريل ، ١٨ مايو ١٩٨٧ .
- ٨٥ - أنظر : الشعب ١٤ فبراير ، ٢٧ مايو ، ٢٢ يوليو . ٢١ أكتوبر ١٩٨٦ .
- ٨٦ - أنظر : الأهالي ١٥ فبراير ١٩٨٤ ، ٢٨ مايو ، ١٨ يونيو ، ٢٣ يوليو ، ٢٣ أكتوبر ١٩٨٦ .
- ٨٧ - أنظر : الأهالي ١٧ يوليو ١٩٨٦ ، ١٥ يناير ، ٣٠ أبريل ١٩٨٧ .
- ٨٨ - أنظر : محمد منصور - الثورة ٩ يونيو ١٩٥٥ ، ٢٣ فبراير ١٩٥٦ .
- ٨٩ - أنظر : النساء ٥ مايو ، ٥ يوليو ١٩٥٧ .

## المصحافة المصرية والعدوان الثلاثى ١٩٥٦

بقدر تنوع وتعدد الاجتهادات والمحاولات التى بذلها الكثيرون ( مصريون واجانب ) من أجل تفسير وتاصيل فهم أبعاد ونتائج هذا الحدث التاريخى المتميز وأعنى به تأميم قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦ ثم الحدث التالى له والمترتب عليه وهو العدوان الثلاثى ( أكتوبر ١٩٥٦ ) .  
الا أن كل ما كتب وما قيل لم يزل يدور فى دائرة المعالجات الجزئية التى لم تف الحدث حقه من الرصد الأمين المتكامل أو التحليل العلمى السدى تدعبه الوثائق وتسند الأدلة الموضوعية . وإذا كانت معظم الدراسات التى اجريت فى هذا الصدد قد اقتصررت على توضيح أبعاد الدور الغربى والاسرائيلى فان الدور الوطنى وعلى الأخص الدور الشعبى داخل مصر لم تتح له حتى الآن فرصة الرصد أو التحليل أو ما يستحقه من اهتمام الدارسين والمفكرين المصريين والعرب على السواء . ولعل الصحافة المصرية والدور الذى قامت به فى تعبئة الجماهير ومساندة القيادة الوطنية اثناء العدوان الثلاثى ما زالت تشغل صفحة مجهولة من صفحات تلك الحقبة الهامة بكل ملامساتها وهزائمه وانتصاراتها بل ودروسها الوطنية .

ولذلك سأحاول فى هذا التقرير التاريخى الموجز أن أخص الملاح العامة لمعالجات الصحافة المصرية للعدوان الثلاثى من ناحية الأسباب والوثائق والنتائج وذلك من خلال تحليل كائنه اشكال التغطية الخبرية والمقالات والتعليقات التى قامت بها بعض الصحف المصرية اليومية ( الصباحية والمسائية ) وهى :

١ — صحيفة الاهرام .

٢ — صحيفة الجمهورية .

٣ — صحيفة المساء .

وذلك بهدف ان نتبين شيئين ضروريين اولهما يتعلق بالدور الذى تقوم به الصحافة فى المشاركة فى صنع بعض أحداث التاريخ ثم تسجيلها وخصوصا فى الفترات الاستثنائية فى حياة الشعوب وأعنى بها الثورات أو الانتفاضات أو المعارك الوطنية وثانيهما التعرف على صفحة مضئئة من تاريخ الصحافة المصرية حيث سجلت أحداث العدوان الثلاثى وشاركت فى تعبئة الطاقات الشعبية والرأى العام المحلى والعربى وحاولت ان تثبت وتؤكد صحة المقولة بأن النصر والهزيمة لا يتحققان فقط فى ميدان القتال وان الاعلام الوطنى الملتزم له دور فى المعركة لا تقل بحال عن دور البندقية والعمل السياسى المباشر .

سأتناول فى هذا التقرير ما يلى :

( أ ) الخريطة الصحفية فى مصر اثناء العدوان الثلاثى .

( ب ) الملامح العامة لمعالجات الصحافة المصرية للعدوان الثلاثى وتشمل :

#### ١ — المعالجات الصحفية للقضايا التالية :

( أ ) أسباب العدوان الثلاثى وأطرافه .

( ب ) الوقائع والأحداث من ٢٩ أكتوبر — ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ .

( ج ) نتائج العدوان .

#### ٢ — المعالجات الفكرية وتتضمن أهم قضايا المرحلة وهى :

( أ ) المقاومة الشعبية .

( ب ) الاستعمار الثقافى .

( ج ) الاستعمار الاقتصادى .

( د ) التضامن العربى .

مع مراعاة التركيز بشكل خاص على صحيفة المساء التي صدرت قبل وقوع العدوان بثلاثة أسابيع ( ٦ أكتوبر ١٩٥٦ ) كأول منبر علنى لليسار المصرى سمحت به القيادة السياسية لثورة يوليو وكان يرأس تحريرها خالد محبى الدين عضو مجلس قيادة الثورة .

### الخريطة الصحفية في مصر أثناء العدوان الثلاثى :

لقد تصددت الملامح العامة للخريطة الصحفية في مصر خلال الفترة الاولى من الثورة ( ١٩٥٢ - ١٩٥٤ ) على النحو التالى :

١ - كانت الصحافة تدور في دائرة يرسمها لها النظام تتسع وتضيق كيفما يشاء هذا النظام .

٢ - كان التوجيه في الصحافة يتم من خلال .

( أ ) الرقابة بأشكالها المختلفة .

( ب ) الاعتماد على الصلات والعلاقات الشخصية مع بعض الصحفيين ثم اصدار صفح جديدة ناطقة باسم الثورة .

وعندما انتهت أزمة مارس ١٩٥٤ وتم اعلان حل الأحزاب وتصفية القوى السياسية السائدة أعلنت قيادة الثورة حل نقابة الصحفيين وادانة بعض الصحفيين بسبب علاقتهم المريبة بالأحزاب مع استمرار الرقابة على الصحف .

أما الاطار التشريعى الذى كان ينظم علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في تلك الفترة وحتى صدور قانون تنظيم الصحافة ( مايو ١٩٦٠ ) فهو يمثل في دستور ١٩٢٣ الذى أعلنت ثورة يوليو التزامها به حتى يناير ١٩٥٦ عقب جلاء القوات البريطانية عن مصر أوقف العمل بالقانون وقد نص الدستور المؤقت في المادة ٤٥ منه على كفاية حرية الصحافة والطباعة وفقا لمصالح الشعب وفى حدود القانون وفى ٨ يونيو سنة ١٩٥٦ . عقب جلاء القوات البريطانية عن مصر أوقف العمل بالقانون العسكرية والغيت الرقابة التى ظلت مفروضة على الصحف المحرية منذ قيام

الفوره وبدأت البلاد تستعد للانتخابات الجديدة وأعلن عبد الناصر في خطابه في المؤتمر الشعبي بمناسبة الجلاء ( انهساء الأحكام العرفية وأن تستخدم حرية الصحافة في سبيل المحافظة على سيادة الشعب وتحقيق أهدافه ) .

وعندما وقع العدوان الثلاثي في أكتوبر سنة ١٩٥٦ أعلنت حالة الطوارئ وعادت الرقابة من جديد كما صدر قرار من رئيس الجمهورية رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ ، في ١٨ أغسطس يحظر نشر أية أخبار عن القوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها وعنايدها وأفرادها بأى طريقة من طرق النشر إلا بعد الحصول مقدما على موافقة كتابية من القيادة العسكرية للقوات المسلحة .

وقد استمرت الرقابة حتى ٤ يناير ١٩٥٧ حيث تقرر إلغاؤها وأن ظلت مغروضة على نشر التحركات العسكرية وبعض المسائل المتصلة بالأمن القومي(١) .

### الصحف الناطقة باسم الثورة :

صدرت قيادة ثورة يوليو مجموعة من الصحف الجديدة كى تعبر عن اتجاهاتها فصدرت مجلة التحرير ( ديسمبر ١٩٥٢ ) كمجلة نصف شهرية عن إدارة الشؤون العامة للقوات المسلحة وتوقفت عن الصدور ١٩٥٩ بعد أن توالى عليها العديد من رؤساء التحرير مثل حذى سلام وقاسم حودة وعبد العزيز صادق وأحمد حمروش ، أما جريدة الجمهورية فقد صدرت عن هيئة التحرير ( ديسمبر ١٩٥٣ ) وكان يرأس تحريرها حسين فهمى وفى يناير ١٩٥٤ صدرت مجلة الثورة عن منظمات الشباب وكان شعارها ( لا شرقية ولا غربية ) وتوقفت سنة ١٩٥٦ . وفى يوليو ١٩٥٨ صدرت مجلة بناء الوطن الشهرية وكانت تدعو الى الاقتصاد الحر ونشر الثنافة القربية وقد توقفت نهائيا فى عام ١٩٦٦ ، وقد استمرت الثورة فى سياسة اصصدار صحف خاصة بها فاصدرت صحيفة الشعب فى يونيو ١٩٥٦ ثم ادجتها فى صحيفة الجمهورية عام ١٩٥٩ وفى أكتوبر ١٩٥٦ اصدرت صحيفة المساء لتكون منبرا لليسار المصرى وكان يرأس تحريرها خالد محبى الدين .



ومما يجدر ذكره أن عبد الناصر كان حريصا على متابعة الصحف بدقة وتوجيهها في بعض الأحيان وكان يعدد نفسه مسئولا عن هذه الصحف مسئولية كاملة من حيث تحريرها ، ادارتها وتعيين رؤساء تحريرها والمسؤولين الإداريين فيها وكان تعيين رؤساء التحرير أو المسؤولين عن الصحف من الضباط يخضع أساسا لعامل الثقة مع مراعاة الخبرة السابقة في العمل الصحفي ولكنها لم تكن شرطا أساسيا . ومن هنا فقد بدت صحافة الثورة في مظهرها العام وكأنها صحافة المؤسسة العسكرية (٢) .

### أسباب العدوان السلطاني :

حرصت المساء على توضيح أسباب هذا العدوان الحقيقية وعكست مقالاتها وتحليلاتها استبصارا وادراكا لأبعاد وخفايا هذا العدوان فكتب « خالد محيي الدين » يقول أن سبب العدوان ليس قناة السويس ولا حرية الملاحة ولا تدويل القناة وحسد جذور ودوافع هذا العدوان بأنه قوة مصر العسكرية المتزايدة التي تؤهلها لدفع أى عدوان من جانب إسرائيل مما يفقد الاستعمار سلاح هام في الشرق كذلك فإن تحرر مصر من الضغط العسكري لإسرائيل أو بالأحرى الضغط الاستعماري مكثها من الخروج من دائرة النفوذ الغربي الاستعماري كما أن الخوف من أن تحذو الدول العربية حذو مصر وقد حدث ذلك فعلا في سوريا ثم بدأ في الأردن وهناك خوف من أن يمتد ذلك الوعي إلى حقول البترول في الشرق وخلص خالد محيي الدين إلى أن العدوان الذي شن على مصر هو صراع بين القوية العربية النامية التي تمثلها مصر وبين الاستعمار (٣) وقد أرجعت المساء الأسباب (٤) الحقيقية لهذا العدوان على مصر إلى سنوات ١٩٤٧ - ١٩٤٩ وذلك بعد انهيار أعمدة الاستعمار في الشرق الأقصى وتطلع الاستعمار لتعويض خسارته في المنطقة التي تمتد من أعلى النيل إلى شواطئ بحر قزوين والتي تضم ٨٠ مليونا من العرب والإيرانيين . وهي التي يجب أن تكون مركز الثقل في الإمبراطورية البريطانية . كما أن الاحتكاريين راوا في منطقة الشرق الأوسط أنها أغنى مناطق العالم في البترول وأيضا أراجوا تحقيق أكبر ربح ممكن من وراء البترول . . ولذلك حرص الاستعمار على فرض سيطرتهم السياسية والعسكرية المطلقة على منطقة الشرق الأوسط كلها ظنا منهم أن بإمكانهم اتخاذ المنطقة نقطة وثوب لاستعادة بعض النفوذ على

الأمل في الهند وبورما وأفغانستان وذلك كي يسهل عليهم اخماد أية حركة تحريرية في المستعمرات انبريطانية الأفريقية وبدأت الخطط الاستعمارية تنجلى في مشروع سوريا الكبرى الا انه سقط من حساب الاستعماريين أن العمال والفلاحين والبدو والتجار والطبقة الوسطى بين العرب الدوم لم يعودوا كما كانوا قبل الحرب العالمية الأولى .

ورأت المساء ان الأسباب الحقيقية الى بروز عبد الناصر في مؤتمر باندونج وظور ٢٩ دولة أفريقية وآسيوية كثوة عالمية تؤثر في مجرى الأحداث ثم مؤتمر بريوني وصفقة السلاح التشيكي مما ابرز دور مصر كثوة في لعالم يعمل حسابها الى ان جاء تأميم القناة ضربة قاصمة لكافة المشاريع الاستعمارية التي انتهت معها احلام انجلترا وخطتها التي بنتها في بطة من ١٩٤٣ وجن جنون انجلترا وكان الصدوان (ه) .

وفي اطار معالجة ( المساء ) لأسباب العدوان الثلاثى على مصر . تناولت قضية الصراع العالمى مع الاستعمار من زاوية أن هذا الصراع ليس مقصورا على مصر وانما هى معركة كل الشعوب وان لجنة الشعوب تطارد الاستعمار في كل مكان منذ أن انتهت الحرب العالمية الثانية حيث يعانى الاستعمار من ازيمات مقاتالية . . كوريا تليها الهند الصينية وانتهت المعركتان بانتصار الشعوب ثم كينيا . . . وكلما ادعى الاستعمار انه قضى على حركة « ماو ماو » ظهرت قوات جديدة تطاردهم لتطردهم من افريقيا والملايو والجزائر وقبرص .

كذلك ابرزت المساء في معالجتها الدور التاريخى الذى تقوم به مصر في مقاومة الاستعمار ذلك الدور الذى يتعلق به انتمائها العربى به والاسيوى الأفريقى هذ الدور الذى اطلق مضاجع الاستعمار فقاموا بعدوانهم الثلاثى على مصر . . ذلك العدوان الذى ابرز حقيقتين أحدها داخلية والثانية خارجية ومع ذلك فهى حقيقتان متصلتان لأنهما نتيجتان لسبب واحد أما الحقيقة الأولى فهى أن الحملة البريطانية الفرنسية الاسرائيلية كان الهدف الأساسى لها هو القضاء على النظام الموجود في مصر ذلك أن الحكومات الاستعمارية أدركت انها لن تستطيع ان تقف في وجهه التطور السريع

الزاحف الذى شمل المحيط العربى الا اذا قضى على الزعامة التى تعبر عن هذا التطور والتى تؤكد .

أما الحقيقة الثانية وهى حقيقة دولية .. اذ ان الأمم المتحدة كانت تصول فيها دول الغرب وتجول حتى كانت قضية مصر واصرارها على ان ينفذ حكم القانون الدولى ولولا وقفة مصر لبقيت الأمم المتحدة على حالها القديم وهذا النصر الذى كسبته مصر للأمم المتحدة وللإنسانية جمعاء سيجعل الأمم المتحدة مصدرا للقوة التى تبنت الشعوب والأمم ان توجد كى يحل حكم القانون محل حكم القوة (٦) .

#### أطراف العدوان الثلاثى :

يلاحظ ان التغطية الاخبارية عن العدوان الثلاثى فى صحيفة المساء كانت تتشكك فى اطراف العدوان وهل هى اسرائيل فقط ؟ وهذا يتضح مما كتبه المساء يوم ١٩٥٦/١١/٢ اى بعد اربعة ايام من المعركة أصبح ثابتا ان عدوان اسرائيل على الحدود المصرية وتسربها الى شبه جزيرة سيناء جزء من مؤامرة عامة مدبرة القصد منها ان تشترك اسرائيل وبريطانيا وفرنسا فى محاولة كسر شوكة القضية المصرية او ذلك البعث الوطنى المصرى الذى انتفض انتفاضة كبرى منذ يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأنه حين تنكسر هذه الشوكة وحين تنكسر مصر تنكسر معها كل الحركات القومية فى البسلام العربية .. وازدادت ان مصر تدافع الآن عن كيانها ازاء عدوان ثلاث دول (٧) .

كما اشارت المساء الى تصريح وزارة الدفاع الاسرائيلية والذى اعتبرته اعترافا خطيرا بالؤامرة الثلاثية والذى جاء به انه ( لو لم نشترك مع بعض الدول التى لها مصلحة فى تدمير قوة مصر لما استطعنا ان ننجو من مخالب القوة المصرية الهائلة ) (٨) هذا كما اشارت المساء الى انه لأول مرة تهتم امريكا اسرائيل بانها هى البادئة بالعدوان وانها تهدد السلام فى الشرق العربى ولأول مرة تطالب امريكا مجلس الأمن بأن يأمر القوات الاسرائيلية بالرجوع الى خط الهدنة وأن يتخذ المجلس كافة الاجراءات

لينفذ ذلك ولأول مرة تقف أمريكا مع الاتحاد السوفيتي ضد إسرائيل وعلنا في مجلس الأمن ضد بريطانيا وفرنسا .

أما عن مبررات هذه المواقف فكتب على الشطآن يقول ( أن الهجوم لإسرائيل قد قلب الأوضاع السياسية في الشرق العربي ان موقف الاتحاد السوفيتي لا يدعو الى الدهشة وأنه قد اعتدنا أن نراه يقف بجانب مصر وبجانب جميع الشعوب التي تكفح من أجل الحرية والاستقلال أما موقف أمريكا فهو يدعو الى التفسير وكذا موقف إسرائيل والمتمثل ببساطة في مخالفة أمريكا وفت الكاتب النظر الى ان أمريكا لا تستطيع أن تقبل رجوع القوات البريطانية الفرنسية الى الشرق العربي لأن في عودة الجيوش تدعيمها النفوذ البريطاني والفرنسي وشركات البترول في الشرق العربي تعتبر النفوذ البريطاني أخطر منافس لها في هذه المنطقة .

فالحقيقة أن أمريكا وبريطانيا بالذات حلفاء الداء .. ثم ان ضبط انراى العام الأمريكى ومصالح البترول الأمريكية من جانب آخر ضغطت على بريطانيا وفرنسا لى تمنع التدخل عسكريا في مصر وهكذا اتفقت مصلحة أمريكا في هذه المسألة مع مصلحة مصر(٩) .

#### الغطية الصحفية لوقائع العدوان الثلاثى :

اهتمت الصحف الثلاث ( الأهرام — الجمهورية — المساء ) منذ يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ بتغطية أحداث العدوان الثلاثى على مصر ، ذلك العدوان الذى لم يكن مفاجئا للحكومة المصرية وإنما سبقته عدة مقدمات تشير الى قرب وقوعه . وقد بلغت تلك المقدمات ذروتها في ٢٨ ، ٢٩ أكتوبر عندما أصدرت الولايات المتحدة أمرا الى رعاياها بالعودة الى بلادهم .

ومن خلال استقراء المتابعات الصحفية لوقائع العدوان يمكن استخلاص الملاحظات التالية :

أولا : لوحظ ان التغطية الخبرية لأبناء المعارك كانت تتم بالنسبة لصحيفتى الأهرام والجمهورية من خلال البيانات العسكرية التى كانت تصدرها وزارة الحربية المصرية بينما كانت صحيفة المساء تحاول عدم

الاقتصار على هذه المصادر الرسمية بل استعانت بمراسليها ( رغم قلتهم ) في منطقة القناة ( السويس - الاسماعيلية - بور سعيد ) وفي اندول العربية . هذا مع حرصها على التعليق على الأحداث بابرار خلفياتها الإجتاعية والسياسية . وهذا لم يكن متوفرا بالنسبة للصحفتين الأخريين .

ثانيا : لوحظ غياب المراسلين العسكريين الذين يؤاغسون الصحف اليومية بآبناء المعارك من ميدان القتال مما كان له مردود سلبي على تغطية هذا الجانب . فقد اعتمدت الصحف المصرية على وكالات الأنباء الغربية في موافقتها بأخبار المعركة في بور سعيد مما ترتب عليه عدم تزويد القارئ بالكثير من تفاصيل الأحداث التي وقعت في ميدان القتال وخصوصا أبناء المقاومة الشعبية والبطولات التي قدمها أبناء بور سعيد في تصديهم لقوات العدوان .

ثالثا : ركز المساء على البعد الشعبي منذ اللحظة الأولى لإعلان التعبئة العامة وقد تجلى ذلك في العديد من الاستطلاعات والتحقيقات التي نشرتها عن جيش التحرير الشعبي والمقاومة الشعبية . كما أجرت العديد من التحقيقات في مراكز التطوع للقتال وبرزت الكثير من البطولات الفردية . هذا بينما ركزت كل من صحيفتي الأهرام والجمهورية على البيانات الرسمية واجتماعات مجلس الأمن وردود الفعل في الدول الغربية ( ١ ) .

رابعا : لوحظ غلبة الطابع الانشائي والحاسي في صياغة أخبار المعارك وكذلك في التعليقات والمقالات الانتحاحية والأعمدة وينطبق هذا على جميع الصحف المصرية مثل ( شال لنسا الرئيس سنقاتل سنقاتل سنقاتل .. وهذا شعارنا حتى الآن ) ( لن تكون مصر لقمة سائغة للمعتدين .. ) ( العدوان العسكري الغاشم ... الخ ) .

خامسا : أجمعت الصحف الثلاث على إبراز ردود الفعل العربية والدولية مع التركيز على العالم الثالث والكتلة الأفروآسيوية وقد اهتمت المساء بإجراء الأحاديث واللقاءات مع السفراء والوزراء المفوضين العرب والأجانب في القاهرة لاستطلاع آرائهم في تطورات أحداث العدوان .

سادسا : خففت جميع الصحف المصرية عدد صفحاتها ابان العدوان لمواجهة احتمالات نقص المخزون من ورق الصحف والأخبار . وقد اختفت الاعلانات وخصصت جميع الصفحات لمتابعة انباء المعارك والتعليق عليها . وصارت الصحف اليومية تصدر في ٤ صفحات فقط . وقد صدرت المساء في عدة طبعات متتالية ( كل ثلاث ساعات ) لتغطية أخبار المعركة التي اتخذت شكل البلاغات العسكرية المقتضبة . وقد كان لقرار الجمعية العامة بضرورة وقف القتال اثره في تغطية المساء لأحداث العدوان حيث بدأت تصدر ابتداء من ١٩٥٦/١١/٣ في ٤ صفحات خصصت جميعها لمتابعة ردود فعل هذا القرار وتطورات المعركة وبلغت المسألة ذروتها في ١ نوفمبر حيث أصبحت المساء تصدر في صفحتين فقط حتى يمكن القول بأن المساء كانت في هذه الفترة ( صحيفة المعركة ) بالمعنى الكامل لهذه الكلمة .

سابعا : اهتمت كل من الأهرام والجمهورية بالتركيز على قوى المعارضة داخل دول العدوان وأصبحت تنقل عن صحف اليسار الأوروبي بصورة دائمة خصوصا الصحف الناطقة باسم الأحزاب الشيوعية في كل من إنجلترا وفرنسا وتشير الى تأييد ومساندة الأحزاب الشيوعية الأوروبية لمصر سواء في اقصائها على تأييم قناة السويس أو بسالتها في التصدى شعبا وحكومة للعدوان الثلاثي .

ثانيا : لوحظ تركيز صحيفتي الأهرام والجمهورية على التغطية الاخبارية وقلة اللجوء الى الأيماط الصحفية الأخرى مثل التحقيقات والأحداث والتعليقات . بينما اهتمت المساء بتحقيق التوازن بين الغطية الخبرية من ناحية والمقالات والتحقيقات والتعليقات من ناحية أخرى كما استعانت المساء التكتيكات الدعائية الملائمة لطبيعة المعركة باعتبارها معركة تحرر وطني ولذلك لجأت الى استخدام الشعارات والاقتباسات وتوزيعها على الصفحات والأبواب مع مراعاة الربط بين مضمون الشعار وتخصص كل باب . ومن أبرز هذه الاقتباسات الآية القرآنية التي تكررت طوال فترة العدوان ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) أو ( انها معركة الحياة أو الموت ) وفي باب الاذاعة مثلا كان الشعار المتكرر ( لا تسعوا لاذاعات العدو ) وكانت تنشر هذه الشعارات على شكل سلبى معكوس

وهو ( شكل تظهر فيه الحروف بيضاء بلون الورق على أرضية سوداء بلون الحبر المستخدم في الطبع ) . كذلك حرصت صحيفة المساء على معالجة الأبعاد المتعددة للقضية من زواياها العسكرية والسياسية والاقتصادية من خلال كتابات عبد العظيم أنيس وطاهر عبد الحكيم وفوزى منصور .

ناسا : نلاحظ أن الأبواب الثابتة في صحيفة المساء قد شاركت في تغطية أحداث العدوان حيث عالج كل باب تطورات الممارك من زاوية تخصصه مثل أبواب ( الطبقة العاملة ) و ( الشباب ) و ( مع انفلحين ) و ( الأسرة ) و ( العلم ) فقد ركزت كل هذه الأبواب على متابعة الأحداث من ناحية ردود فعل القراء ومحاولة اثراكم في التصدى لمخططات العدوان الثلاثى من الناحية الأخرى .

عاشرا : اهتمت صحيفتا الجمهورية والأهرام بالتركيز على ضرورة وقف إطلاق النار بينما اهتمت المساء بابرار حقيقة هامة هى ان وقف إطلاق النار ليس غاية في ذاته بل ان انسحاب القوات المعتدية وعودة الوضع الى ما قبل ٢٩ أكتوبر هو الهدف الرئيسى الذى يستحق الإهتمام . كما ابدت المساء من خلال افتتاحياتها مخاوفها من احتمال ان تتحول قوة البوليس الدولى الى قوة احتلال يرفض للخروج بعهد اجلاء القوات المعتدية (١١) .

ويلاحظ مما سبق ان صحيفتى الأهرام والجمهورية كانتا تركزان بصورة أساسية على متابعة تطورات العدوان الثلاثى من خلال الموقف الرسمى للحكومة المصرية مع عدم تجاهل ردود الفعل الشعبية التى تمثلت في تدفق الشباب للتطوع والمشاركة في المعركة . سواء التحرك الدولى داخل هيئة الأمم المتحدة أو التصريحات الرسمية لرؤساء الحكومات وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية . أما صحيفة المساء فقد تفاعلت مع أحداث العدوان سواء من حيث تخفيض عدد صفحاتها وزيادة عدد طبعاتها وتوظيف كافة امكانياتها لخدمة المعركة من حيث التغطية الاخبارية والتعليقات وابرار القوى الكامنة لدى الشعب المصرى والتى نظهرتها الممارك المباشرة مع العدو . وقد انفردت المساء في تغطيتها لأحداث العدوان الثلاثى بما يلى :

١ — إبراز البعد الشعبى للمعارك فى الداخل والدعوة الى التعبئة الشعبية .

٢ — التركيز على ردود الفعل الشعبية على المستوى العربى والاسيوى والافريقى مثل ( المظاهرات واقبال الشباب على مراكز التطوع الى جانب مصر ) .

٣ — عدم التغافل عن حقيقة الدور الذى لعبته الولايات المتحدة اثناء العدوان والعمل على إبراز المصلحة الأمريكية فى ازالة الاستعمار القديم المتمثل فى فرنسا وانجلترا من منطقة الشرق الأوسط كى تحل محله .

٤ — كانت المساء الصحفية المصرية الوحيدة التى أبدت مخاوفها من احتمال تحول القوات الدولية الى قوات احتلال دائم .

هكذا ولم تغفل المساء الجوانب الأخرى للعدوان التى ركزت عليها الصحف المصرية مثل متابعة البيانات الرسمية العسكرية والسياسية والتحرك المصرى على المستوى الدولى وردود الفعل الرسمية والاذار السوفيتى . ويبدو الاختلاف واضحا بين موقف صحيفة المساء وكل من الصحابيتين ( الأهرام — الجمهورية ) فى تقييم الموقف الأمريكى وتصريحات المسئولين الأمريكين فقد اهتمت كل من الجمهورية والأهرام بإبراز حياض امريكا وجهودها من أجل تسوية الأزمة وحرصها على اعلان وتأكيد استقلالها عن المخططات الاستعمارية التى تقوم بها كل من انجلترا وفرنسا وحرصها على تحييد الانحياز السوفيتى وخشيتها من أن تبعث روسيا قواتها الى الشرق (١٢) .

وقد اهتمت الأهرام بصفة خاصة بالتركيز على القلق الشديد الذى اجتتاح الدوائر الأمريكية بسبب الانذار السوفيتى والتحذير الأمريكى لروسيا من استخدام قواتها فى الشرق الأوسط (١٣) وبلغ اهتمام الأهرام بالموقف الأمريكى الى حد تخصيص إحدى افتتاحياتها للاشادة بالولايات المتحدة واستقلالها عن كل من بريطانيا وفرنسا فى معالجة مشكلات الشرق الأوسط وضغطها الدائم على دول العدوان من أجل الانسحاب (١٤) .



كذلك كانت صحيفة الجمهورية تحاول إبراز الفروق بين الولايات المتحدة وبين كل من إنجلترا وفرنسا وإنها دولة لا تسعى للتوسع وليس لديها طماع في الشرق الأوسط وإنها دولة صديقة ومحبة للسلام (١٥) هذا بينما اختلف تماما موقف صحيفة المساء من الولايات المتحدة الأمريكية عن سائر الصحف المصرية حيث لم تتوان عن إبراز حقيقة الموقف الأمريكي بالتذكير دوماً بأن الولايات المتحدة إحدى الدول الغربية الثلاث التي خلقت إسرائيل وإن الاستعمار الغربي قد فشل في التدخل المباشر ضد مصر في أزمة القناة وذلك بسبب صلابة مصر وتأييد الاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية والرأي العام العالمي (١٦) .

كما أكدت المساء أثناء انسحاب المعتدين وبداية دخول قوات البوليس المصري إلى بورسعيد لاستلام مسئولية الأمن بها ( ٢١ ديسمبر ١٩٥٦ ) أن الانسحاب يعني زوال النفوذ الاستعماري وإن هناك دلائل قوية على أن فرنسا وبريطانيا قد فقدتا إلى حد كبير قدرتهما على التأثير ضد مصالح شعوب الشرق الأوسط وإنهما تتركان المسألة لأمريكا (١٧) .

### الإنذار السوفيتي :

إبرزت الصحف المصرية من خلال التغطية الخيرية صدق الإنذار السوفيتي للبحول المعتدية بوقف القتال فوراً بعد تجاهلها لقرار الأمم المتحدة الصادر في ٢ نوفمبر ١٩٥٦ . وحرصت على التركيز على حالة الفزع التي سببها الإنذار السوفيتي لدى الدوائر الغربية جميعها وخصوصاً إنجلترا وفرنسا . كما دأبت هذه الصحف على الإشادة بالموقف الإيجابي للاتحاد السوفيتي من خلال إبراز ردود الفعل المختلفة للإنذار السوفيتي واستعداد روسيا لاستخدام قواتها ضد المعتدين وسحب السفير السوفيتي من تل أبيب احتجاجاً على العدوان (١٨) .

وقد تميزت صحيفة المساء في تعليقها على الإنذار السوفيتي وذلك بالكشف عن بعض الجوانب التي لم تشر إليها الصحف المصرية الأخرى وهي تحذير الاتحاد السوفيتي للولايات المتحدة بأنه سوف يعمل منفرداً محتفظاً بنفسه بالحق في اتخاذ كافة الإجراءات التي يراها لصد العدوان عن

مصر خصوصا بعد ان رفضت الولايات المتحدة الطلب الذى تقدم به  
اليها في مشاركته عمليا بقواتها العسكرية في سبيل تحقيق هذا الهدف  
وازاء هذا الرفض تقدم الاتحاد السوفيتى مشروع قرار لمجلس الامن  
بتوجيه انذار عاجل الى كل من بريطانيا وفرنسا بسحب قواتهما من مصر (١٩) .

وبعد ان أعلن الاتحاد السوفيتى استعدادده للمساهمة الفعالة في  
تصفية الغزو الثلاثى لمصر كتبت المساء نقول ( قبل ايدن وقف اطلاق النار  
مضطرا ولم يتقبله اطاعة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بل قبله بعد  
ان تالت الأحداث وكلها ليست في صالح العدوان على مصر ) (٢٠) .

### المقاومة الشعبية في بور سعيد :

كان لازدياد حركة المقاومة الشعبية في بور سعيد اثره في معالجات  
الصحف المصرية لهذا الجانب . اذ تبارت هذه الصحف في محاولة اختراق  
المدينة الباسلة بكافة الأساليب وذلك بهدف متابعة اشكال المقاومة  
وتسجيل بطولات أهالى بور سعيد ونشرها على صورة تحقيقات وتقارير  
وأحاديث وتعليقات . وقد أفردت الصحف معظم صفحاتها لتغطية هذا  
الجانب الهام . ويمكن القول ان معارك بور سعيد وتصميم شعبها على  
سحق العدوان من خلال حرب الشوارع قد تم تسجيلها بصور مختلفة  
في كافة الصحف المصرية وان تباينت المستويات والزوايا التى ركزت عليها  
كل صحيفة على حدة (٢١) وقد أبرزت صحيفة المساء من خلال التقارير  
اليومية التى كان يزودها بها مراسلها ( شفيق خالد ) الحياة داخل  
بور سعيد . و من المعروف ان الصحف المصرية لم تتمكن من اختراق المدينة  
ومتابعة ما يدور بداخلها قبل مرور شهر من العدوان حيث تسابق مندوبوها  
في تغطية جوانب المقاومة والحياة اليومية في المدينة . وقد تبنت صحيفة  
المساء حملة لاعادة تعمير بور سعيد وانتاج فيلم عن المقاومة الشعبية في  
بور سعيد . كما أبرزت شعارات واقتباسات صحيفة المساء خلال فترة  
العدوان دور شعب بور سعيد في المقاومة مثل ( بور سعيد رمز الفخر  
والبطولة ) - ( شعب لقن الاستعمار درسا لن ينساه ) (٢٢) . وقد  
اهتمت الأهرام باجراء السديد من الأحاديث والتحقيقات الصحفية تناولت  
فيها البطولات المصرية من خلال الحوار مع الفدائيين داخل بور سعيد .

وقد ظهرت هذه التحقيقات تحت عنوان ( الأهرام في بور سعيد الباسلة  
صور حية من البطولات .. ) (٢٣) . كما احتفلت الصحافة المصرية بعودة  
بور سعيد لمصر .. وقامت بتغطية المظاهرات التي قامت في بور سعيد  
لتخليد ذكرى الشهداء .

### نتائج العدوان :

بعد أن هددت مصر بأنه يجب على الأمم المتحدة إخراج المعتدين  
بالقوة إذا لم ينسحبوا فوراً بدأت تتوارد الأخبار عن التعجيل الفجائي  
بالانسحاب . وقد أجمعت الصحف المصرية الصباحية على أن الانسحاب  
من الأراضي المصرية لا يعنى أبداً انتهاء العدوان فالانسحاب في ذاته  
ليس غاية لكى يستقر هذا العالم المضطرب (٢٤) . وقد نقلت صحيفة  
المساء عن صفح الصباح هذا القول وأضافت إليه التحذير الذى سبق  
أن نشرته عندما صدر قرار وقف القتال اذ كتبت تقول ( ان وقف القتال  
لا يعنى نهاية المعركة ولنحذر من مؤامرات الاستعمار والصهيونية ولكن  
دائماً في يقظة تامة لمواجهة هذه المؤامرات ولتواصل تعبئة قواتنا وحشد  
جيوذنا وتنظيم صفوفنا ولنستمر في المقاومة لأن المعركة لا تزال مستمرة  
وربما يكون وقف اطلاق النار يمثل مرحلة أخرى من مراحل سياسة العدوان  
ضد بلادنا ) (٢٥) .

ومنذ ١٥ ديسمبر بدأت تتوالى برقيات مراسلى المساء وسائر الصحف  
الصباحية من داخل بور سعيد وخصصت صفحاتها لتلقى برقيات التهاني  
التي كانت تتدفق على رئاسة الجمهورية .

وكتب خالد محبى الدين في افتتاحية المساء يقول ( لقد تم انسحاب  
القوات المعتدية من بور سعيد ولا شك ان ذلك انتصار كبير لمصر في معركةها  
الأخيرة ضد الاستعمار . تلك المعركة التي اظهرت لنا القوى التي مهدت  
لنا طريق النصر ) (٢٦) . وقد أرجع خالد محبى الدين أسباب نصر مصر  
في المعركة الى ما يلي (٢٧) :

اولا : جبهة داخلية متهاكة مع قواتها المسلحة .

ثانيا : الجبهة العربية الواحدة وراء مصر ( اذ لم يتحد العرب في التاريخ الحديث مثل هذا الاتحاد لأنهم ايقنوا ان معركة مصر العربية هي معركتهم وان مستقبلهم مرتبط بمصر ) .

ثالثا : حزام قوى من تأييد الدول الآسيوية والأمريكية .

رابعا : تأييد الاتحاد السوفيتى والصين والكتلة الشرقية .

خامسا : تأييد الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة فقد أثبتت حيويتها وأعطت املا للشعوب الضعيفة في العدالة الدولية .

سادسا : المتناقضات داخل المعسكر الاستعماري وهو ما يجب ان نراقب ويستثمر لصالح الدول النامية .

سابعا : تأييد الأحرار في كل مكان . ففقد أصبح الراى العام العالمى عملاقا له دور في السياسة العالمية .

ثامنا : تأييد الأحرار في انجلترا وفرنسا .

هذا وقد حرصت صحيفة المساء على توضيح الحقائق العالمية الجديدة بعد العدوان الثلاثى على مصر واطهار الاختلاف ما بين عالم ما قبل العدوان حيث شاعت النظريات السياسية التى روج لها اذئاب الاستعمار والتى تدعى بأننا لا نستطيع الا الارتباط بالمعسكر الغربى وذلك لأن الدول الصغيرة لابد لها من حماية الدول الكبرى وما بين عالم ما بعد العدوان حيث ان وجود الاتحاد السوفيتى والمجموعة الاشتراكية وقيامهم بدور فعال في مجال السياسة الدولية وفي مساعدة الدول الصغيرة ما يمثل حقيقة عالمية جوهرية بدونها لا يمكن فهم ان موقف في العالم كما ان الشعوب الصغيرة قوة يعتد بها ويحسب لها حساب في المجال الدولى (٢٨) .

### قضايا المرحلة :

لقد حرصت جريدة المساء على ابراز قضايا الوعى الوطنى والاجتماعى والتحرر الثقافى من القيود الاستعمارية والدور الهام الذى تقوم

به في معركة التحرر الوطنى المتعددة المراحل . وظهر هذا الحرص في أبوابها الثقافية خاصة في الصفحة الأخيرة حيث اهتمت صفحة الأدب والسينما والمسرح والفنون التشكيلية بإبراز دور الثقافة والفن في المعركة .. وعرضت لأدب المعركة لدى الشعوب من خلال عرض الكتب والدراسات . كما أرخت للعديد من المواقف الوطنية في حياة الشعب المصرى واستعانت في ذلك بكبار الكتاب مثل د. محمد أنيس وأحمد حبروش ولطفى الخولى .

كما تبنت المساء مشروعا قوميا باقتراح انتساج فيلم سينمائى يبرز بطولات المقاومة لأهالى بور سعيد وشغل هذا الموضوع مساحات كبيرة من صفحات جريدة المساء . تداول فيها كبار الفنانين والنقاد آراءهم حول هذا المشروع .. ونشرت عدة تحقيقات عن معرض الفنون الشعبية الذى طاف بأحياء القاهرة وأيضاً عرضت لرسوم عدة فنانيين منهم « مصطفى حسين » تصور رعى المعركة الدائرة في بور سعيد بل وزعت هدية مجانية تصور أحداث هذه المعركة للفنان كامل مصطفى .

ومن أبرز القضايا التى ركزت عليها جريدة المساء أثناء فترة العدوان الثلاثى هى :

- ١ - المقاومة الشعبية ( الدور الشعبى فى المعركة ) .
- ٢ - الاستعمار الثقافى .
- ٣ - تصفية الاستعمار الاقتصادى .
- ٤ - التضامن العربى .

#### أولا - المقاومة الشعبية :

وظفت المساء العديد من أبوابها ومقالاتها لحث المواطنين على الاسهام في المقاومة الشعبية .

وتجسد ملامح اهتمام جريدة المساء بالدور الشعبى فى المعركة فيها على :

- ١ - أبرزت بطولات الجنود والأهالى من خلال باب ثابت هو « يوميات الشعب » :

٢ - أجرت العديد من الاستطلاعات والتحقيقات وخاصة إبان تصاعد المعركة خصوصاً في الجبهة الأمامية في مدن القنساء والشرقية وبور سعيد وسيناء قام بها الصحفي شفيق خالد وجلال فكرى .

٣ - قامت بحملة توعية للمواطنين تحت عنوان « كيف ندافع عن وطنك » كتبها وجيه عباس وجلال فكرى وكتب أحمد حمروش سلسلة مقالات عن حرب العصابات .

٤ - خصصت باب آراء وأفكار لنشر مقالات المواطنين والجمهور .

٥ - اهتمت بتغطية الاقبال على مراكز التطوع وظهرت دور رجال جيش التحرير الشعبى والمقاومة الشعبية .

٦ - نشرت في باب « الشعب في ساحة الشرف » برقيات التأييد وقوائم تبرعات المواطنين لأهالى بور سعيد ورجال الجيش .

٧ - وظفت البابين المصورين « صور من حياة الشعوب » و « صور اليوم » لتوضيح طرق التدريب وإبراز بطولات الجنود في المعركة . كما تضمنت التعليقات على الصور في هذين البابين تشجيع المواطنين على المشاركة الإيجابية في المقاومة .

٨ - حرصت جريدة المساء على تغطية كافة الإجراءات الوطنية ضد الممتلكات الاستعمارية من اقامة الحراسة على مؤسسات المعتدين الى الاستيلاء على بعض الشركات الانجليزية مثل شركة شل وسخرت أبوابها الصغيرة « أخبار سريعة » لنشر هذه الأعمال وباب « رأى وخبر » للتعليق على هذه الأعمال وتشجيعها .

٩ - اهتمت المساء بكتابة الشعارات أو الاشارات للمواطنين في شكل اقوال مقتبسة ونجحت في توزيع الاقتباسات على أبوابها بما يتفق مع تخصص كل باب فمثلا في باب الاذاعة حرصت على تكرار الشعارات التالية « كل على اتصال دائم بأخبار معركتكم » « اسمع الى ذاعتك دائما » « أحذر أكاذيب العدو » .

١٠ - بلغ اهتمام المساء بهذا الجانب ( دور المواطنين ) ان باب « الاعلانات » في اعداد غير قليلة كانت عبارة عن تقارير للمراسلين من الائتليم يبدأ بكلمة من المراسل يؤيد فيها القيادة على تصديدها للمعتدين . وقد عكست نصوص المادة الاعلانية هدى التلاحم بين المواطنين والجنود من خلال الاشارة الى تبرعات المواطنين من سجاثر وبرتقال للجنود .

١١ - حرصت المساء على توضيح صور (٢٩) التأييد للقضية المصرية . وقامت بحملة للتعريف بـ « اعدائنا وأصدقائنا » أبرزت فيها القوى والدول التي تقف مع القضية المصرية وتلك التي تعادياها وكان هدف الحملة ابراز أن مصر ليست الوحيدة التي تتصدى للاستعمار . ونشرت أسباء الدول التي تؤيد مصر وتلك التي تعادياها اثناء عرض قضية العدوان الثلاثي في هيئة الأمم المتحدة وكررت هذا النشر ..

١٢ - أكدت المساء دوماً وقوف الشعب بجوار الجنود في المعركة وقد أبرزت ملامح هذا الدور وأكدت أن ثبات الشعب المصرى ازاء هذه المحنة كان هو الظاهرة الواضحة هذه الأيام .. وأن قوة الوعى في مصر أصبحت السلاح الأول أو الصف الأول من صفوف الدفاع المصرية ضد الغزو البريطانى الفرنسى الاسرائيلى .. وأن الشعب قد انصهر وأصبح قوة لن يهزمها الاستعمار (٣٠) .

#### ثانياً - الاستعمار الثقافى :

لقد تميزت جريدة المساء عن سائر الصحف المصرية في الاهتمام بابراز المكاسب الثقافية التي عادت على الشعب المصرى بفضل عدم انهياره أمام العدوان الاستعمارى ويفضل صموده ومقاومته الرائعة وخصوصا في بور سعيد . فأشارت في العديد من المقالات الى المفزى الوطنى لاقامة الحراسسة على المنشآت البريطانية والفرنسية في مصر وخصوصا المراكز التعليمية المثقلة في المدارس الأجنبية كما أوضحت ان المصالح الاستعمارية التي تجسدها الشركات الاحتكارية مثل شركة القناة أو شركات البترول والبنوك ما كان لها أن تستقر الا لاستنادها الى دعمات ثقافية معينة الى جانب دعائمتها الأخرى الاجتماعية والعسكرية

وغيرها . كما اشارت الى ان الأوكار الثقافية في عهود الاستعمار كانت تتعد كالأخطبوط من بعض المدارس الأجنبية الى الصحافة وبعض دور النشر الكبرى والسينما وبعض الأفراد الدعاة الماثرين بهذه الثقافات ان هذا النوع من الثقافات أخذ في الانهيار بعد أن تحددت مبادئ سياستها القومية في التحرر الوطني وتحققت للثقافة القومية فرحة التحرر من التبعية المطلقة لثقافات بعينها وهذه السياسة وحدها كفيلة بتصفية البقية الباقية من الجيوب الاستعمارية(٣١) .

هذا وقد طالبت جريدة المساء بضرورة وجود منهج منظم تقترن فيه التهيئة العسكرية بتعبئة قومية حقيقية ، يدرس في لجان المساومة الشعبية وحددت دروسه في الأول لتعرف شعبنا والثاني لتعرف أصدقائنا والثالث لتعرف عدونا والرابع لتعرف كفاح الشعوب في كل مكان والخامس لتعرف استراتيجية الاستعمار واستراتيجية التحرير وأيضا ان اسرائيل قاعدت الاستعمار والتعريف بالقومية العربية ومعاركنا القادمة في تصفية الاستعمار وطرق حماية الجبهة الداخلية وطرق حرب الميدان ودور المسلم في المعركة ولتقضى على التخلف الفكرى ثم نعرف ماذا نريد لمصر الغد ولأى شيء نههدف .

### ثالثا - قضية تصفية الاستعمار الاقتصادى :

أبرزت صحيفة المساء ان الاعتداء الذى أقدمت عليه بريطانيا وفرنسا لم يكن ولهد تصرف مفاجيء من جانب هاتين الدولتين ، ولم يكن كذلك نتيجة لتأميم قناة السويس وانما مرحلة من مراحل الصراع بين المصالح الاستعمارية من جهة وحركة التحرر الوطنى التى حققت معظم أهدافها في مصر والتي تسعى الى تحقيق هذه الأهداف في بقية أجزاء العالم العربى في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي اطار معالجتها لهذه القضية حرصت المساء على تصديد الجيوب التى يمكن أن يتركها الاستعمار بعد انسحابه لاشاعة الاضطراب من جهة ولتكون عينا له ثم عونا بعد ذلك من جهة أخرى ، في العدد الكبير من المؤسسات الاقتصادية التى تخضع للمصالح الانجليزية والفرنسية والتى تعتبر ثغرات في خطوطنا الدفاعية ، وطالب بتصفية هذه الجيوب والقضاء عليها ودراسة اثرها على جهازنا الانتاجى(٣٢) .



وأوضحت المساء ما ترمى اليه من تصفية الاستعمار الاقتصادي بأنه ( لا يعنى تصفية المرافق التى كان يديرها الاستعمار وانما ان يستمر استغلالها ليس لصالح الاستعمار ولكن لصالح شعب هذا البلد الحريص على حريته العامل على رفع مستوى معيشته ) وبررت ذلك بأن رأس المال الوطنى لقي الأمرين من رأس المال الأجنبى الذى يرتكز على قواعد كثيرة منتشرة فى الكثير من بقاع العالم وكان عليه فى كثير من الأحوال ان يقبل مشاركته اياه فى عمليات الاستثمار وقال ( الآن ها هى ذى الفرصة بين أيدينا ومعامل الاستعمار فى ديارنا لفهمل نتعهد ولدينا من ابنائنا من له الخبرة والكفاية لادارة هذه المشروعات .. واضاف بأن هناك أكثر من وسيلة تؤمن بها خطوطنا ومستقبلنا اذا قمنا بتصفية مراكز الاستعمار مما يمكننا من رسم السياسة التى نريدها للوصول الى المستوى الرفيع الذى نريده لبلدنا ) (٣٣) .

وتناول د. فوزى منصور الأسباب التى تدعو الى مواجهة رأس المال الأجنبى الاستعمارى الموجود فى مصر بحلول حاسمة ، فقال ان اولها ناشئ عن حق مصر فى الحصول على تعويض كامل عن الاضرار التى لحقتها من جراء العدوان والثانى يتصل بالأصل المشروع الذى تبكت هذه الأموال فى ظله من التغلغل فى الاقتصاد المصرى والميطرة عليه والسبب — هو الاستجابة الى الضرورات التى تعرضها على مصر اتجاهات فى بناء اقتصادها .. وطالب الحكومة بتحديد هذه الاتجاهات من بين التمسير أو التأميم أو التصفية (٣٤) .

#### رابعا — التمسلم العربى :

اظهرت التغطية الخبرية التى قامت بها المساء خلال فترة الدراسة كذلك ما نشرته من تقارير وكالة أنباء الشرق الأوسط ووكالات الأنباء العالمية وتقارير مراسلها فى دمشق « محمد عودة » وتحليلات كتابها مبدى تقاضى وموازرة الشعوب العربية لمصر فى تصديدها للعدوان الثلاثى فكتب « محمد عودة » ( 'ن الشعور السائد هنا فى شوارع بيروت او أزقة دمشق او مخيمات البدو فى أقاصى عمان شعور واحد لا يتغير هو النصر أو الموت ، ان هذه هى معركة مصر هى معركة العرب وهى معركة آسيا

وهي أيضا معركة من معارك الحرية .. ان الشعور السائد هنا أن الحروب التحريرية العادلة هي مدرسة الشعوب .. أن سوريا كلها شعبا وحكومة وجيشا تنتظر اشارة مصر والاردن كذلك .. أن الجماهير لم تتجاوب منسذ ألف عام مع قائد مثلما تجاوبت مع عبد الناصر (٣٥) .

وكتب خالد محيي الدين يقول ( منذ أن بدأ العدوان الثلاثي على مصر هبت الدول العربية جميعها تؤيد مصر في موقفها وقطعوا علاقاتهم مع فرنسا وبريطانيا ثم قابت الشعوب العربية جميعها بدون استثناء بالتعاون الفعال المنم مع مصر فمن تقديم طلبات التطوع الى جمع التبرعات لمصر ثم القيام بتخريب منشآت العدو في يبلها . وكان أبرز هذه الأعمال نسف أنابيب البترول التي توصله الى البحر الأبيض وراى « خالد محيي الدين » أن تضامن الشعوب العربية قوة لا تقهر فان الاستعمار كان يوجه ضربه للبلاد العربية كلها حين هاجم مصر ولقد خرجت القومية العربية أكثر تضامنا وقوة وكان هدف الاستعمار القضاء على معركة مصر كدولة قوية ذات جيش قوى وفصلها عن باقى الأمم العربية ولكن يقطه وتضامن الشعوب العربية أوقفت هذه المؤامرة . وأكد أنه بقدر تضامن الشعوب العربية فى المستقبل سينال العرب جميع مطالبهم وعقبت المساء على اجتماعات ملوك ورؤساء الدول العربية وما جاء فى البيان الذى أصدره من انهم سيعتبرون تلك المعتمدين فى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بوجود الانسحاب من الأراضى المصرية وأنه فى حالة استثناء الأعمال العسكرية فانهم سيعطون المادة الثانية من الميثاق الدفاعى المشترك المعقود بين الدول العربية والتي يوجب تدخلهم الى جانب مصر لاتخاذ كل الاجراءات اللازمة لمؤازرتها . فكتبت تقول ( أن هذا يؤكد أن مصر لا تقف وحدها وأن كل شىء قد تم باتفاق قادتها مع اخوانهم رؤساء الدول العربية الأخرى وأنه لا تقاسم ولا تردد بل حساسة فى معركة التحرير ) (٣٦) .

## صحافة مصرية : القسم الأول

### الصحافة المصرية والمبدؤان الثلاثى ١٩٥٦

#### هوامش

- ١ - أنظر : جمال العفيفى ، محاضرات فى التشريعات الاعلامية ، كلية الاعلام ١٩٧٨ .
- ٢ - أنظر : عواطف عبد الوديد ، دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٦ ، ص ٥٣ - ٥٤ ، نقلا عن ليلى عبد المجيد ، السياسة الاعلامية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧١ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاعلام ، ١٩٨٢ .
- ٣ - المساء ، ١٩٥٦/١١/١٥ ، للتضامن العربى قوة لا تقهر .
- ٤ - المساء ، ١٩٥٦/١١/١٤ ، الأسباب الحقيقية للمعوان على مصر .
- ٥ - المساء ، ١٩٥٦/١١/١٩ ، « خالد محى الدين » .
- ٦ - المساء ، ١٩٥٦/١١/١٣ ، حقيقتان بارزتان فى الموقف الحاضر ( فتحى رضوان ) .
- ٧ - المساء ، ١٩٥٦/١١/٢ .
- ٨ - المساء ، ١٩٥٦/١١/١٤ .
- ٩ - المساء ، أول نوفمبر ١٩٥٦ ( الصراع العالمى فى الشرق الأوسط ) .
- ١٠ - أنظر : المساء ، الجمهورية ، الأهرام خلال ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ .
- ١١ - أنظر : المساء فى ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤/١١/١٩٥٦ ، الانتخابات ( خالد محى الدين ) والمقالات ( عبد العزيز فهمى ) .
- ١٢ - أنظر : الأهرام ، ١١/٧ ، ١١/٨ ، ١١/١٠ ، ١١/١٥/١٩٥٦ .
- ١٣ - أنظر : الأهرام ، ١٩٥٦/١١/٦ .
- ١٤ - الأهرام ١١/١٧ ، ١١/٢٢ حتى ١٩٥٦/١١/٣٠ .
- ١٥ - أنظر الجمهورية ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ أكتوبر ١٩٥٦ .
- ١٦ - المساء ، ١٩٥٦/١٠/٣٠ نحن والعالم ( على الشلقانى ) .
- ١٧ - المساء ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ .
- ١٨ - ونبأ : الأهرام والجمهورية ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ نوفمبر ١٩٥٦ .
- ١٩ - أنظر : المساء ، ٦ ، ٧ نوفمبر ١٩٥٦ .

- ٢٠ - المساء ٧ نوفمبر ١٩٥٦ \*
- ٢١ - أنظر الأعرام - الجبهوية - المساء من ١٥ ديسمبر - ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ \*
- ٢٢ - المساء ٦ - ٨ - ٢٠ نوفمبر ١٩٥٦ \*
- ٢٣ - الأعرام ١٤ ، ١٥ نوفمبر ١٩٥٦ \*
- ٢٤ - أنظر : الأعرام - الجبهوية - المساء ، ١ ، ٣ ، ٤ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ديسمبر ١٩٥٦ \*
- ٢٥ - أنظر المساء ٧ نوفمبر ١٩٥٦ ، ١١ ديسمبر ١٩٥٦ \*
- ٢٦ - المساء : ١٢/٢٣ ١٩٥٦ \*
- ٢٧ - أنظر المساء ١٩/١٢ ١٩٥٦ \*
- ٢٨ - المساء ، ١١/٢٢ ١٩٥٦ ، « حقيقة عالمية جديدة » ( عبد العظيم أنيس ) \*
- ٢٩ - المساء ١١/٢ ١٩٥٦ \*
- ٣٠ - المساء ، ١١/٣ ١٩٥٦ \*
- ٣١ - المساء ، ١١/١١ ١٩٥٦ - تربية قسومية ( أييب ديمتري ) \*
- ٣٢ - أنظر : المساء ، ١٥ نوفمبر ١٩٥٦ ( دعموا الجبهة الداخلية ) د\* راشد البراوي \*
- ٣٣ - المساء ، ١٧ نوفمبر ١٩٥٦ ( تصفية الاستعمار في مصر ) تقييم اقتصادي \*
- ٣٤ - المساء ، ٨ ديسمبر ١٩٥٦ \*
- ٣٥ - المساء ، ١١/١٣ ١٩٥٦ ( التضامن العربي قوة لا تقهر ) \*
- ٣٦ - المساء ، ١١/١٥ ١٩٥٦ \*

صحافة عربية  
الدراسة الأولى  
القسم الثاني

الاعلام العربى وحقوق الانسان فى الثمانينات



تحتفل أجهزة الاعلام العربية في شهر ديسمبر من كل عام بذكرى صدور الاعلان العالمى لحقوق الانسان وتشاركها هذا الاحتفال الهيئات والأحزاب ولجان حقوق الانسان . ويتمخض هذا الاحتفال فى اغلب الأحيان عن صدور مجموعة من البيانات التى تندد بالانتهاكات الصهيونية لحقوق الانسان العربى فى الأرض المحتلة وتتجنب الإشارة ولو بكلمة واحدة الى حقوق المواطن العربى المهجرة وأن بنسب متفاوتة فى ظل كافة الأنظمة العربية .

وإذا كان هناك ثمة ضرورة توجب الإشارة الى تلك المبادئ التى ينص عليها الميثاق العالمى لحقوق الانسان الذى تحتفل بذكرى صدوره جميع أجهزة الاعلام العربية كل عام . فان هناك ضرورة مماثلة تستلزم العودة الى الجذور التاريخية لقضية حقوق الانسان على الأرض العربية منذ بدء ظهورها كجزء لا يتجزأ من تراث الحضارات القديمة فى مصر والهند وبلاد النهرين وفى الصين واليابان ثم فى الجزيرة العربية منذ ظهور الاسلام فى القرن السابع الميلادى حيث أرسيت أسس اجتهادية وفكرية جديدة رسخت لدى الغالبية العظمى من البسطاء قيم المساواة والمعادلة المكملان لقيم العمل والاجتهاد واحترام العقائد الأخرى وصيانة حقوق معظم المواطنين ضمن المجتمع . كما أتاح الاسلام لكافة المواطنين حق الوصول الى قمة السلطة فى المجتمع شريطة أن تتوافر فيهم صفات الايمان والحكمة والقدره على تحمل المسئولية فضلا عن ثقة الناس ومحبتهم . كذلك أرسى الاسلام أسس المشاركة فى شئون الحكم حيث أوصى الناس بضرورة توجيه النقد للحكام والعمل على تقويم اعوجاجهم فى حالة وقوعه واعطاهم شرعية التغيير عندما يتوقف النظام الحاكم عن التعبير عن مصالحهم وحمايتهم(١) .

ولا شك أن تلك الممارسات التى شهدتها الأرض العربية قبل أربعة عشر قرنا كانت تمثل تجربة متقدمة بمقاييس عصرها بل سابقة لكثبات

جان جاك روسو ومونتسكيو وجون لوك وغيرهم حول الحرية والمساواة والمعدل الاجتماعى وأحقية الشعب فى السلطة .

ولذلك لا يمكن اعتبار كتابات الرواد الأوربيين وخصوصا الذين مهدوا للثورتين الفرنسية والأمريكية هذا الأساس النظرى الوحيد. لقضية حقوق الإنسان . فالحضارات القديمة والأديان تقدم رؤى واسعة لهـذه القضية تمد لا تكون مطابقة للرؤية التى صدر عنها الاعلان العالمى لحقوق الإنسان ولكنها تطرح جوهر القضية وأصولها الأولى وإن اختلفت الأطر والسياق العلم . ومن هنا وانطلاقا من اعتبارات الخصوصية العربية لابد أن نضع فى اعتبارنا الملامح المميزة للفكر العربى الإسلامى ومفاهيمه الخاصة بحقوق الإنسان مع عدم إغفال المبادئ المنصوص عليها فى الاعلان العالمى وسائر المواثيق الدولية التى تعد تجسيدا شاملا للتراث الإنسانى فى مجمله وليست تراث حضارة بذاتها .

وتأكيدنا على محور الخصوصية فى قضية حقوق الإنسان لا يأتى بأى حال على حساب البعد العالمى لهذه القضية التى تتسع وتضيق أطرها النظرية طبقا لتعدد واختلاف منابعها الحضارية والفلسفية كذلك تتفاوت تطبيقاتها باختلاف نظم الحكم وانتماءاتها السياسية والاجتماعية . والواقع أن البعد المحلى لقضية حقوق الإنسان لا يمكن أن يتناقض مع ما حققته من مكاسب على المستوى العالمى سواء فيما تمثّل فى ميثاق إنشاء منظمة الأمم المتحدة أو الاعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ أو سائر المواثيق الدولية التالية له .

ولا شك أن هناك أسس مشتركة لقضية حقوق الإنسان تتمثل فى مجموعة القيم والمعانى الإنسانية سواء تلك المستمدة من الأصول الدينية أو الوضعية ولذلك فإن محور الخصوصية أو الجانب القومى لحقوق الإنسان لا يبرز بصورة واضحة إلا فى الأطار التطبيقى . ورغم أن الهيئات الدولية التى تعمل فى مجال حقوق الإنسان قد حققت بعض النجاحات المحدودة باعتبارها تمثّل عناصر ضغط دولية تحول دون التهادى فى تصعيد الانتهاكات التى تمارسها الحكومات المختلفة ضد حقوق الإنسان . غير أن الواقع يطرح سلسلة لا تنتهى من الانتهاكات التى لا يخلو منها أى



مجتمع في العالم . فالحقيقة أن دول العالم بكافة أنظمتها السياسية انها تنتهك حقوق الانسان المنصوص عليها في المواثيق الدولية والقوانين المحلية بدرجات متفاوتة في الظروف المختلفة (٢) .

وإذا كان هناك ثمة فارق أو اختلاف في مجال الانتهاكات بين أكثر الدول ديموقراطية وأشدّها استبدادا فهو اختلاف في نوع الحقوق المنتهكة . ولكن الجميع يتساوون في ممارسة الانتهاك .

ولعل مرجع ذلك أن لكل نظام حاكم خصومه وأعدائه الأيديولوجيين والطبقيين ومن أولى مهامه الحفاظ على بقائه بكل الأساليب المشروعة وغير المشروعة سواء على المستوى المحلى أو الدولى . ولذلك لا يمكن اتهام حكومات معينة بالتحصن في انتهاك حقوق الانسان واعفاء غيرها من هذا الاتهام . فهناك دول تبرز فيها شتى صور القمع السياسى والاجتماعى والاقتصادى وهى تشكل أغلب دول الجزء الجنوبى من العالم أو ما يسمى بدول العالم الثالث حيث تسود الأنظمة الاستبدادية وتتسع رقعة الفقر والامية فتضم معظم مواطنى هذه الدول . وتمارس الحكومات أساليب قمعية ضد معارضيه تراوح بين القتل والتعذيب . وهناك الدول الغربية ذات التوجه الراسمالى التى تمارس القمع تحت اقمعة متعبدة رغم ما تنص عليه دساتيرها ومواثيقها من احترام لحقوق الانسان وحرياته فهى لا تلجأ لحماية أنظمتها السياسية الى الصور الفجة من القمع المباشر خصوصا وأنها قد حققت مستويات عالية في مجال التقدم الاقتصادى والتكنولوجى لأسباب تاريخية تتعلق بفترة سيطرتها الاستعمارية على العالم الثالث واستنزافها لموارده وثرواته البشرية والطبيعية التى لا تزال لها امتداداتها المعاصرة . وقد ساعدها ذلك على بلوغ مرحلة من الاستقرار السياسى القادر على استيعاب حركات الرفض الاجتماعى والفكرى من خلال بعض التنازلات الجزئية التى تتمثل في الاعانات الاجتماعية للمتعطلين وتعدد المنابر السياسية والاعلامية والسماح بما يسمى بحقوق الصراخ من خلال ممارسة كافة أشكال الاحتجاج السلمى .

أما الدول التى تتبنى الاشتراكية فكراً وممارسة فهى وأن كانت تمنح الأولوية لقضية العدل الاجتماعى أى ما يعرف بالحقوق الاقتصادية

والاجتماعية ، الا انها لم تتوصل بسبب قصور ابنىتها الحزبية الراهنة  
وجوبدها الايديولوجى وسوء تطبيقها للمركزية الديموقراطية الى الصيغة  
الملائمة لحل التناقضات السياسية والايديولوجية التى تزخر بها مجتمعاتها  
وقد ترتب على ذلك لجوء تلك الحكومات الاشتراكية الى انتهاج اساليب  
ضد معارضيها تمثل انتهاكات صريحة بل وصارخة أحيانا لحقوق الإنسان  
وتتمثل هذه الأساليب فى العزل السياسى والسجن عدا التضيق على  
حرية المواطنين فى السفر والتنقل وحقوق الاضراب والتظاهر واستخدام  
وسائل الاعلام للتعبير عن احتجاجهم أو اختلافتهم مع السلطة الحاكمة .

## الديموقراطية الضرورة الغائبة في الوطن العربى

لقد طرحت قضية الديمقراطية في الوطن العربى منذ نهاية القرن التاسع عشر وبقيت مطروحة ولا زالت خلال كل العقود التالية في القرن العشرين . وعندما نتحدث عن هذه القضية الهامة في اطار الوطن العربى فائتسا لا يمكن ان نغفل خريطة القوى الاجتماعية في المجتمعات العربية كما لا يمكن ان نتجاهل حصيلة التطور التاريخى الذى مرت به وما نتج عن ذلك من تراث وقيم . كذلك لا نستطيع ان نغفل معطيات العصر وتجارب الشعوب الأخرى .

ان الخريطة الاجتماعية في الوطن العربى تشير بوضوح الى ان الطبقات الشعبية التى تشمل العمال والفلاحين والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى تمثل الغالبية العظمى من السكان في حين انها لا تشغل في الخريطة السياسية الا هامشا ضئيلا ، ولا تستطيع اى حركة سياسية عربية ان تزعم انها تحتكر تمثيل هذه القوى الاجتماعية الضخمة بالكامل . كما يلاحظ ان التيارات الفكرية الرئيسية الثلاثة التى يتوزع عليها ولاء هذه لجهات وهى الفكر القومى والطرح الاشتراكى والاتجاه الدينى ما هى الا وجوه لتحقيق مركبة متكاملة هى حقيقة الوجود القومى العربى بأبعاده الاجتماعية والحضارية .

وعندما نتأمل الخريطة الراهنة للوطن العربى بكل ما يزر به من تراث حضارى وثقافى ودينى يتميز بالتنوع واثراء وبكل ما يتضمنه من تناقضات اجتماعية وصراعات سياسية وايدولوجية وبكل ما ينفوى عليه من امكانيات بشرية وموارد طبيعية وأهمية استراتيجية متميزة عندما نتأمل هذه الخريطة تطالعنا المعطيات الموضوعية التالية :

اولا : التنوع الثقافى والحضارى الذى تتفاعل في وعاء عربى اسلامى مسيحى خلال ما يقرب من ١٤ قرنا وأبرز هذا الكيان التاريخى الذى يتميز بوحدة اللغة والتراث والأرض والتكوين النفسى والمصالح المشتركة .

ثانيا : التجزئة التي فرضت على الوند العربى غادت الى انقسامه الى دول ذات نظم سياسية متباينة تتراوح بين نظم المشيخات والامارات والممالك المقيدة والمطلقة مروراً بانظمة ليبرالية على النمط الغربى وانتهاء بنظام الحزب الواحد . وتتفاوت هذه الدول فى تحررها الاقتصادى والاجتماعى كما تتباين من حيث حجمها الجغرافى والبشرى .

ثالثا : علاقة التبعية التى تربط معظم الأنظمة العربية بالقوى الدولية الأجنبية وخصوصا الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية والشركات المتعددة الجنسية التى تمارس هيمنتها خصوصا فى مجالات التكنولوجيا والثقافة وما يترتب على ذلك من اهدار للحقوق الوطنية والنياسية لشعوب المنطقة من خلال تصعيد اساليب القمع المادى والفكرى والايديولوجى الذى تحتكر الحكومات العربية ادواته الرئيسية وتتمثل فى الجيوش وقوات الأمن الداخلى ووسائل الاعلام ومؤسسات التعليم .

رابعا : ظاهرة الاستعمار الاستيطانى العنصرى المتمثل فى اغتصاب الوطن الفلسطينى واقامة الدولة الصهيونية فوق ترابه وما ترتب على ذلك من تشريد واقتلاع للشعب العربى فى فلسطين وهذه الظاهرة لا تشكل امتدادا عضويا للاستعمار العالمى فحسب وانما تمثل تحدى اجنبى من نوع خاص يهدد الأرض والتراث القومى ككل . فضلا عن استناده الى قسوة عسكرية وتكنولوجية وركائز مادية اتلحت له ايكانية التغلغل الثقافى والاعلامى داخل الوطن العربى خصوصا بعد توقيع ما يعرف بمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ١٩٧٨ — ١٩٧٩ والغزو الاسرائيلى للبنان فى ١٩٨٢ . وقد ترتب على استمرار الظاهرة الصهيونية المزيد من التشردم العربى نتيجة افتقاد وغياب المنظور القومى الموحد للمواجهة العربية — الاسرائيلية .

خامسا : انتشار الأمية لدى الجماهير العربية ( تتراوح ما بين ٦٥٪ الى ٧٥٪ فى الدول العربية ) علاوة على سيادة التخلف الثقافى والاجتماعى وخصوصا لدى الطبقات الشعبية . ويرجع ذلك الى قصور النظام التعليمى وهبوط الاداء الاعلامى وسيادة الثقافة التجارية وانحسار الابداع القومى

والاستسلام أمام ما يسمى بالغزو الثقافي الأجنبي وخصوصا الغزو الأمريكى .  
وقد استثمرت الحكومات العربية حالة التدنى التعليمى والثقافى المنخفضة  
بين الجماهير العربية فى تكريس هامشية هذه الجماهير فى كافة الأنشطة  
الثقافية والسياسية (٣) .

سادسا : أزمة النخبة المثقفة التى تتمثل فى حالة الانفصام المتنامى  
بينهم وبين الطبقات الشعبية وبينهم وبين تراث الأمة وتاريخها وخصوصا  
هؤلاء ( وهم يمثلون الأغلبية ) الذين ارتبطوا بالثقافة الغربية . فضلا عما  
شهدته سنوات ما بعد الاستقلال من انصراف أغلب المثقفين العرب عن  
القضايا العامة وانغماسهم فى الأخذ بنمط الحياة الاستهلاكية واعتكافهم  
على العمل الأكاديمى البحث أو تحويلهم الى أدوات للأنظمة العربية القائمة .  
وقد ترتب على ذلك غياب الطلائع العربية المثقفة وتخليها عن القيام  
بدورها القيادى فى توعية القطاعات الشعبية وتميئتها لمواجهة اشكال  
التهمر السياسى والاجتماعى أو التصدى لحاولات الابداء والتشريد .  
التي تمارسها الحكومات المحلية والقوى الأجنبية .

وإذا كانت المعطيات السابقة تجسد فى مجملها الأسباب الذاتية  
والموضوعية التى أدت الى غياب الديمقراطية فى الوطن العربى مضافا  
اليها عنصر تاريخى هام هو انتفاء وجود تراث ديموقراطى فى الأبنية  
الاجتماعية والثقافية المختلفة فى الوطن العربى بدءا بالأسرة والقبيلة  
ومرورا بالمؤسسات التعليمية وانتهاء بالأحزاب السياسية وتنظيمات المثقفين  
انفسهم مما يجعل غياب الديمقراطية السياسية لا يبدو شيئا شاذا فى  
إطار السياق الراهن للواقع العربى (٤) والواقع أن الديمقراطية قد  
طُرحت على المستوى العربى من خلال منطق المفاضلة بين مفهومين للحياة  
السياسية فى المجتمع المفهوم الليبرالى الذى تأثر به قطاع كبير من المثقفين  
العرب والمفهوم الآخر الذى يرى أن من الضرورى قبل اعطاء الحريات  
للشعب مرور فترة من سيطرة حزب أو نخبة طليعية تصهر الأمة فى بوتقة  
واحدة وتحقق التحرر السياسى الشامل وتقوى أسس الدولة المركزية .  
ويعتمد هذا المفهوم على فكرة المستبد العجل التى طورها تيار الإصلاح  
الدينى على يد جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده وفكرة الحزب الطليعى الذى

يقسود الأمة والدولة . وقد ارتبط الصراع العربى من أجل الديمقراطية تاريخيا بالصراع ضد الاستعمار ولم يتوقف هذا الصراع عند حدود انتزاع الاستقلال الوطنى بل استمر فى المرحلة الثانية التى أعقبت الاستقلال حيث برزت قضية التنمية الاقتصادية والتصنيع والوحدة القومية الضرورية للتصدى للأجنبى .

سابعاً : تميز وضع الدولة فى العالم العربى بخصوصية تاريخية ترجع الى سيادة نظام الانتاج الآسيوى فى هذا الجزء من العالم وما يستلزمه من مركزية نظام الرى والزراعة مما فرض مركزية دور الحكومات كضرورة مجتمعية وقد استمر هذا الدور أثناء فترتى الحكم العثمانى والسيطرة الأوربية . كما اكتسب هذا الدور أبعاداً عصرية بعد حصول الدول العربية على استقلالها اذ أصبحت الحكومات تعتد الأمل لتحقيق الوحدة القومية والتنمية الاقتصادية وانهاء الصراع العربى الاسرائيلى وقد كان لهذه الخصوصية سلبياتها الملحوظة التى تمثلت فى تعاضل دور جهاز الدولة فى المجتمعات العربية فى مقابل تهميش دور المواطنين مما أسهم فى اضافة مزيد من التعقيدات فى علاقة المواطن بالدولة واهـدار لحصيلته الإيجابية لتراث النضال الوطنى على مدى قرن كامل . اذ أسفرت مسيرة التحرر الوطنى فى الوطن العربى عن عصور قاتنة تبرز فيها قلة ثرية تسيطر على مصادر الثروة الاقتصادية والنفوذ السياسى والثقافى واغلبية محرومة من الحد الأدنى لمقومات الحياة الآتية الكريمة سواء على المستوى الاقتصادى أو السياسى أو الثقافى(٥) .

واذا كانت المعطيات السابقة تجسد فى مجملها الأسباب الذاتية والموضوعية التى أدت الى غياب الديمقراطية فى الوطن العربى مضافاً اليها عنصر تاريخى ذى طابع اجتماعى يتجلى فى انتقاء وجود تراث ديمقراطى فى الأبنية الاجتماعية والثقافية المختلفة فى الوطن العربى بدءاً بالأسرة والقبيلة وبعدها بالمؤسسات التعليمية وانتهاء بالأحزاب السياسية وتنظيمات المثقفين أنفسهم . مما يجعل غياب الديمقراطية السياسية لا يبدو أمراً شاذاً فى سياق الواقع العربى الراهن .

ولتعد طرحت قضية الديمقراطية وهى الاطار الأوسع لقضية حقوق

الإنسان في الوطن العربي طرحا مثاليا اتخذ شكلا أخلاقيا يستند الى مفهوم الحرية بصورة عامة ورغم أهمية الدور الذي لعبه هذا الشعار أثناء فترة الكفاح الوطني ضد الاستعمار غير أن سلبياته بدت تظهر في فترة الاستقلال حيث سارعت جميع نظم الحكم العربية الى استخدامه مستفيدة من عمومياته متغافلة عن حقيقة أولية هامة أن قضية الديمقراطية ليست قضية فكرية مجردة كما أن الديمقراطية ليست شعارا سياسيا غارغ المحتوى بل هى مفهوم سياسى ذو مضمون اجتماعى واقتصادى وتحدى صور أشكال ممارستها طبقا لطبيعة السلطة السياسية وفى اطار خريطة القوى والصراعات الاجتماعية السائدة مضافا اليها السياق التاريخى أى مقتضيات المرحلة التاريخية .

وفى اطار قضية حقوق الإنسان لا يمكن فصل شعارى الديمقراطية والحرية عن بعضهما بسبب الطبيعة المركبة لقضية حقوق الإنسان إذ لا تقتصر هذه القضية على الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية فحسب بل تتناول جانبها أساسيا يسبق هذه الحقوق الا وهى الحقوق الطبيعية مثل حق الإنسان فى الحياة وفى عدم تعرضه للاستعباد والعبودية والسخره ومن هنا فان الدفاع عن الديمقراطية سرتبط دوما فى الوطن العربي بالدفاع عن الحرية (٦) .

هذا وقد ترتب على سيادة الأوضاع اللاديموقراطية التى تنشر مظلتها على كافة انحاء الوطن العربي بلا استثناء مع اختلاف الدرجات بروز حقيقة أساسية هى حرمان الإنسان العربي من أغلب حقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . فهو محروم من المشاركة فى صنع القرارات التى تمس وطنه ومصيره ومحروم من حقه فى ابداء الرأى والتعبير فى قضايا وطنه وشئون مجتمعه وهذا الحرمان لا يقتصر على ابداء الرأى فحسب بل يشمل حرمان المواطن العربي من المعلومات التى تتعلق بشئون وطنه وما يدور حوله وطنيا وعالميا مما لا يتيح له فرصة تكوين رأى سليم ومتكامل فهو لا يرى ولا يسمع الا ما يسمح به النظام الحاكم ولا يقرأ الا ما تسمح به الرقابة وهو يتعرض بصورة منظمة لكافة أشكال القمع والغزو الفكرى والأيديولوجى المحلى من جانب الحكومات والأجانب

ولا يستطيع مقاومة هذا الطوفان من القهر المعنوى لأنه لم يتوصل بعد  
الى خلق أدواته البديلة التى تكفل له صيانة حقوقه فى الوعى والمعرفة  
فضلا عن حقوقه المادية التى تتمثل فى ضمان حياة آدمية كريمة وأمنة من  
الخوف والحاجة .



## حقوق الإنسان وإزمة الاعلاميين العرب

تضم الأنشطة الاعلامية والانصالية في الوطن العربي بضعة آلاف من الاعلاميين الذين تستوعبهم المجالات المختلفة في الصحف والاذاعات والتلفزيون ووكالات الأنباء . ويشكل الصحفيون والكتاب القوة المؤثرة داخل هذه الفئة بسبب تميزهم عن سائر الاعلاميين الذين يعملون كموظفين في اجهزة الاعلام مثال ذلك ( اعداد البرامج وتقديمها - قراءة النشرات الاخبارية - الاعلانات - التوثيق - تكنولوجيا الاتصال - الادارة والتوزيع ) .

ولقد شهد العقدان الماضيان اشكال وصور عديدة من الضغوط والاجراءات التي مارستها الحكومات العربية من اجل احتواء الأعداء الهائلة من المثقفين العرب وفي مقدمتهم رجال الاعلام . واذا كانت هذه الحكومات قد نجحت في استقطاب الكثيرين من هؤلاء الاعلاميين الذين تحولوا الى ابواق للأنظمة العربية القائمة وسخروا افلامهم لتبرير كافة الممارسات اللاديموقراطية بل والمعالجة لحقوق الانسان في أبسط صورها. التي اقترفتها هذه الحكومات ضد شعوبها ومواطنيها . غير ان هناك العديد من الصحفيين والكتاب العرب الذين قاوموا الاغراءات الحكومية وانضوا الى صفوف المعارضة وتعرضوا بسبب مواقفهم لكافة اشكال الاطاردة والتشريد والسجن مما دفع اغلبهم الى الهجرة وترك الوطن والاستقرار في العواصم الغربية والاشتراكية ولكن يبرز اماننا في المرحلة الراهنة ذلك الدور الذي يقوم به الكثير من قادة الرأي الاعلاميين وخصوصا رؤساء التحرير وكبار الكتاب العرب في الدفاع المستميت عن مواقف الحكومات وعلان الخصومة شبه المطلقة للجماهير العربية وحقوقها المدنية والسياسية والاجتماعية مضافا الى ذلك اصرارهم على تشويه المعلومات وتزييف الحقائق وتضليل الرأي العام العربي وتشويه مساره لخدمة مصالح الحكام وحلفائهم من القوى الأجنبية وذلك دون مراعاة لحقوق الإنسان من الاصوليات التي تنص عليها مواثيق الشرف المحمدي وسائر

المواثيق الإعلامية المحلية والعالمية فضلاً عن مقتضيات الصالح الوطني والقومى . وهناك أشكال أخرى من القوانين التى تنظم تقابلات الصحفيين ومواثيق الشرف التى يلتزم بها الاعلاميون فى الوطن العربى .

ويضاف الى العوامل السابقة عامل آخر يتسم بأهمية خاصة ويتعلق بالبنية الداخلية للمؤسسات الإعلامية فى الوطن العربى أى الكوادر الإعلامية ومدى كفاءتها وتجانسها الفكرى والمهنى وأسلوب تنظيم المؤسسات وطبيعة العلاقات التى تحكم العاملين فيها سواء العلاقات الرأسية بين الرؤساء والمرعوسين أو الأفقية بين العاملين انفسهم وكذلك الهيكل التنظيمى العام للمؤسسات الإعلامية ويشمل العلاقات بين الوحدات المختلفة مثل الادارة والتحرير والاعلانات والتوزيع والاشتراكات داخل المؤسسات الصحفية وبين رؤساء القطاعات والبرامج المختلفة داخل المؤسسات الاذاعية والتليفزيونية وكذلك بين اقسام الترجمة العربية والأجنبية داخل وكالات الأنباء العربية . كما يتضمن هذا الجانب اللوائح التنظيمية للعمل داخل المؤسسات الإعلامية المختلفة وهل تعتمد على تقاليد مهنية مدونة أم تستند الى السلطات التقديرية لرؤساء مجالس الادارات ورؤساء التحرير . كذلك مدى سيادة روح التعاون أم التنافس بين الاعلاميين داخل مؤسساتهم ومدى تأثير العوامل الأخرى مثل اختلاف المؤهلات والأجيال والجنسيات وتأثير ذلك على علاقات العمل وسائر المسئوليات المهنية والتنظيمية .

ومما يؤسف له ان جميع هذه الجوانب لم تثل بعد ما تستحقه من دراسات استطلاعية أو وصفية بل ويمكن القول ان تناوبها فى أغلب الأحيان يأخذ صورة التعميم الانطباعى قياساً على ما قدمته لنا الدراسات الأمريكية والأوروبية فى هذا المجال مما لا يمكن الاستناد اليه الا فى اضيق الحدود .

### **حق الاتصال فى ضوء الممارسات الإعلامية فى الوطن العربى :**

يسيطر الطابع المركزى على الممارسات الإعلامية فى الدول العربية المختلفة سواء بالنسبة للتوزيع الجغرافى لوسائل الاعلام أو بالنسبة للإدارة فالتراسل الاذاعى والتليفزيونى ينبع دائماً من العاصمة الرسمية للدولة أو احدى المدن الرئيسية . وكذلك الانتاج الاعلامى يتم معظمه فى العواصم

ونادرا ما يتم في مراكز انتاج اقليمية خصوصا في الدول العربية التي تسمح  
رقعتها الجغرافية ومواردها الطبيعية والبشرية بإنشاء هذه المراكز وينطبق  
هذا القول على الصحف والاذاعات والتلفزيون ووكالات الأنباء والطابع  
والانتاج السينمائي ان وجدت .

أما الناحية الادارية فان القرارات الرئيسية تتخذ دائما من جانب  
السلطات الرئيسية في المواقع الاعلامية المختلفة . وقد ترتب على هذا  
الوضع اقتصر الخدمات الاعلامية على سكان المدن بل والاتجاه الى  
اشباع احتياجاتهم الاعلامية وتجاهل القطاعات العظمى من سكان الريف  
في العالم العربي . اذ أصبحت الفرائح العليا والمتوسطة من سكان المدن  
يسيطرون بثقافتهم وتطلعاتهم وتوجيههم على اتجاهات الصحف والبرامج  
الاذاعية والتلفزيونية في شتى انحاء العالم العربي . مما أدى في النهاية  
الى عزلة سكان الريف واغترابهم فضلا عن حرمانهم من حقوقهم الاتصالية  
التي نصت عليها المواثيق العالمية والمحلية .

ومما يلاحظ على الممارسات الاعلامية في الوطن العربي تركيزها على  
الجوانب السياسية والدعائية والتحريك في دائرة الحكم والرؤساء وتسلطها  
الأضواء على أنشطتهم وخطبهم السياسية وتنقلاتهم مما يؤدي الى اهمال  
الوظائف الأساسية للاعلام وهي احاطة المواطنين بمعلومات كاملة وأمانة  
عن كافة ما يدور حولهم محليا وعالميا فضلا عن تجاهل التنقيف والتوعية  
التبوية والاجتماعية .

يلاحظ أنه رغم الدور البارز الذي قامت به الصحافة العربية أثناء  
مرحلة النضال الوطني والذي يشكل ملحا ساطعا من ملامح التراث  
الديموقراطي الحديث في الوطن العربي ، فقد نجحت في ارساء جبهة  
من التقليد الديموقراطية من خلال الممارسات العديدة التي قامت بها  
في مواجهة السلطات الاستعمارية والحكومات المتواطئة معها . الا أن هذا  
الدور الذي قامت به الصحافة العربية اختلف تماما بعد الحصول على  
الاستقلال اذ التزمت معظم الصحف العربية بمواقف حكوماتها . مما ساعد  
على بروز مشكلة جديدة لم تكن مطروحة بوضوح أثناء مرحلة النحر  
الوطني وهي مشكلة علاقة الصحافة بالسلطة الوطنية والآثار السلبية

الناجمة عن ذلك فنيا يتعلق بتضيّة الديمقراطية ورغم انه لا يوجد اجماع بين النخبة السياسية والثقافة في الوطن العربي على تحديد دور مسؤوليات وسائل الاعلام وفي مقدمتها الصحافة في مرحلة ما بعد الاستقلال ، الا ان الممارسة العملية خلال ربع قرن تد طرحت موقفا موحدا في مختلف الاقطار العربية رغم اختلاف المضمون الاجتماعي والأيدولوجي ويتلخص هذا الموقف في استخدام وسائل الاعلام والاتصال العربية كأدوات في يد السلطة وذلك للقيام بدور الشرح والتفسير والتأييد للقرارات الرسمية أكثر من كونها أداة لتوجيه النقد والاسهام في اعادة تشكيل العقل العربي بصورة بناءة وإيجابية (٧) .

ويلاحظ بوجه عام أن الحكام العرب يعتبرون أي نقد موجه للحكومات على أنه موجه دوما ضدهم ورغم أن الكثير من الدول العربية لم تنص في دساتيرها على تحريم قيام حزب أو أحزاب معارضة ولكن يختلف الأمر من الناحية الواقعية . إذ أن أي محاولة لتشكيل معارضة حقيقية سرعان ما يقضى عليها ولو باستخدام العنف ويمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة . والواقع أن العالم العربي لم يشهد صحافة تمثل مختلف القوى السياسية والاجتماعية الا في الفترة التي سبقت الحصول على الاستقلال عندما حدث تحالف مقدس بين جميع فئات الشعب لمواجهة السلطات الاستعمارية . أما في الوقت الحالي فالدول العربية تشهد أشكالا متعددة للقيود التي تفرض على الحريات العامة دفاعا عن النظام العام وأمن الحكومات وهما من المفاهيم المطاطة التي تستخدم بمهارة لحرمان القوى الاجتماعية المختلفة وتنظيماتها السياسية والثقافية من حرية التعبير والمشاركة في تشكيل مصائر الوطن العربي (٨) .

وتمارس الحكومات العربية رقابة مشددة على وسائل الاعلام وخصوصا الصحافة وتتخذ الرقابة أشكالا متنوعة فقد تكون قاصرة في بعض الأحيان على موضوعات معينة مثل الأمور الدينية أو المسائل الحساسة في العلاقات الدولية والشخصيات الأجنبية البارزة ولكنها كثيرا ما تشمل الموضوعات التي تمس أمن وسلامة الحكومات العربية وغالبا ما تستند الرقابة على الصحف العربية الى قوانين مدونة ولكنها في كثير من الأحيان

تستند الى السلطة التقديرية للحكومات وتتوافر لدى الدول العربية قوانين للرقابة تطبق اثناء فترات الطوارئ . ومن ابرز أنواع الرقابة التي تلجأ اليها الحكومات العربية الرقابة المسبقة حيث تقدم المادة الإعلامية للرقب للموافقة عليها قبل نشرها او اذاعتها وهناك ايضا الرقابة بعد التوزيع ( بالنسبة للمصحف فقط ) حيث يتم مصادرة النسخ المعدة للتوزيع من هذه الصحف . ولكن اخطر اشكال الرقابة الشائعة اليوم في وسائل الاعلام العربى هى الرقابة الذاتية التي يمارسها رؤساء التحرير والصحفيون والكتاب من تلقاء أنفسهم دون الحاجة الى رقيب رسمى(٩) :

والواقع ان اغلب وسائل الاعلام الرسمية وخصوصا الصحف ذات الملكية الحكومية لا تتسع الا لوجهات النظر الرسمية وتنطوى على اتجاه واحد لسريان الاعلام من السلطة الى الجماهير ولا يوجد اتصال متبادل في اتجاهين فرسائل القراء نادرا ما تنشر في صورتها الحقيقية وكذلك الآراء المخالفة لراى الحكومات . وفي الحالات القليلة التي يسمح فيها بالنشر تتعرض للعديد من التعديلات على ايدى حراس البوابات الاعلامية من رؤساء التحرير واثمالهم وتمز المواد الاعلامية التي تنشر بالصحف العربية الموالية للحكومات بعدة مراحل تتعرض اثناءها للحذف والتعجيل والتفتيح والتحرير والاضافة والتلفيق والاقتصار على مزار اخبارية معينة دون سواها وذلك بهدف وصولها في النهاية الى القراء في صورة ترضى الحكومات العربية وتدعم سلطاتها الفكرية ونفوذها السياسى . ونفس الشيء يحدث بالنسبة للاذاعات والتليفزيون في الوطن العربى اذ نادرا ما يسمح باذاعة برامج خاصة بأحزاب المعارضة او تحمل رؤية نقدية للحكومات .

وهناك العديد من الدراسات الاعلامية التي اجريت في مراكز البحوث والجامعات العربية خلال حقبة السبعينيات واهتمت بقياس اتجاهات ومواقف الصحف ووسائل الاعلام العربية ازاء القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية المعاصرة . وقد توصلت هذه الدراسات الى مجموعة من النتائج التي يجب ان نأخذها بعين الاعتبار عند تحليل أبعاد العلاقة بين وسائل الاعلام والحكومات العربية والتي يحكمها قنانون السيطرة ثسبته

المطلقة من جانب الحكومات والتبعية من جانب وسائل الاعلام مما يؤثر على المعالجات والمواقف التي تتبناها أجهزة الاعلام ازاء القضايا المعاصرة . ويكون في الغالب على حساب الاعتبارات المهنية التي تستلزم تزويد الرأي العام باطار متكامل وصادق للمعلومات ويكون متضمنا شتى وجهات النظر السائدة .

ومن أبرز النتائج التي أسفرت عنها بعض هذه الدراسات ما يلي :

١ - تطرح الصحف العربية المواقف الرسمية فحسب اراء القضايا القومية وقد ثبت صحة هذه النتيجة من خلال الدراسات التي أجريت عن ( القدس في الصحافة العربية ) وشملت كل من الدستور الاردنية والأهرام المصرية والقبس الكويتية والمجاهد الجزائرية والصحافة السودانية . وكانت صحيفة الوطن الكويتية تمثل الاستثناء الوحيد اذ ثبتت اتجاهها يمثل يسار الحكومة الكويتية (١٠) .

## دراسة حالة الصحافة المصرية وحقوق الانسان في الثمانينات :

تم اجراء دراسة استطلاعية اعتمدت على عينة بنائية شملت الصحف المصرية اليومية والصحف الحزبية الصادرة خلال حقبة الثمانينات . وقد تم التركيز على رصد التغطية الخبرية والكتابات التي تناولت قضية حقوق الانسان وقد أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج الأولية التي يمكن اتخاذها كمؤشرات عامة لمعالجات الصحافة المصرية لقضية حقوق الانسان خلال حقبة الثمانينات .

وفيما يلي تفاصيل الدراسة :

تناولت الصحافة المصرية قضية حقوق الانسان اثناء حقبة الثمانينات من خلال المحاور التالية :

- ١ - مصادر حقوق الانسان .
- ٢ - انتهاكات حقوق الانسان .
- ٣ - أسباب أزمة حركة الدفاع عن هذه الحقوق .

أولا - مصادر حقوق الانسان :

— تراوحت رؤية الصحافة المصرية في الثمانينات لمصادر حقوق الانسان بين تيارين :

- ( أ ) الشريعة الاسلامية .
- ( ب ) المواثيق الرسمية .

— وأضافت الصحافة لها — فيما يتعلق بحقوق الانسان في مصر — مبادئ ثورة مايو ١٩٧١ — ومواد الدستور .

— هذا وقد حرصت الصحافة المصرية على تأكيد اعتبار الشريعة الاسلامية المصدر الاصيل لحقوق الانسان — وعقدت مقارنات بين ما نصت عليه الشريعة الاسلامية من حقوق — وبين ما يقابلها في مواثيق

حقوق الإنسان (١١). حيث جاء « يطلب الإسلام بحرية المناقشات الدينية مع أهل الأديان الأخرى — وأن يكون عمادهم الاقتناع والحجة » وجادلهم بالتي هي «حسن» وإذا كانت المادة ١٨ من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية تقرر في فقرتها الأولى « أن لكل فرد الحق في حرية الفكر والضمير والديانة » وجاء في الفقرة الثانية انه لا يجوز اكراه أحد على الانتماء لأحد الأديان أو العقائد ، فان الإسلام كان الأسبق في الاعتراف بحرية العقيدة من كل النصوص الدولية » .

— ولم يتوقف الأمر عند ذلك بل تجاوزه الى رصد بعض التناقضات بين مبادئ الشريعة الإسلامية . وبنود ميثاق حقوق الإنسان .. « ليس في الإسلام نظام المعارضة ، فان المنهج واحد والمسلمين جميعا أمة واحدة ولكل فرد أن يعارض في أى أمر يخالف المنهج والشريعة » .

— مع التأكيد على عدم جواز تطويع الشريعة الإسلامية لقلائم « الحزبية » بالاستدلال بفرق الخوارج ، والمعتزلة ، لأن ظهور هذه الفرق كان « بداية النحر في جسم الأمة الإسلامية » .

— وجاء التأكيد على الشريعة الإسلامية كمصدر لحقوق الإنسان لمواجهة الزعم القائل بأنها تراث غربي اذ أشارت كل من الأهرام ومايو الى « أن الإسلام كان الأسبق في اعلان حقوق الإنسان بمفاهيمها الواسعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبضماناتها الملزمة قبل صدور الاعلان العالمى لحقوق الإنسان والانتفاطات الدولية اللاحقة » ، ان حقوق الإنسان ليست تراثا غربيا مستمدا من أفكار الفلاسفة البشرية في أى عصر من العصور كما يحاول البعض ان يزعم « (١٢) » .

— أما التأكيد على ميثاق حقوق الإنسان . كمصدر لهذه الحقوق ، فقد تم من خلال التراكم الكمى للأخبار التى تناولت ما تحقق من هذا الميثاق وما ينتظر تحقيقه وانشطة منظمة العفو الدولية ولجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة للرفع عن هذه الحقوق وحمايتها .

— وفي اطار الحديث عن حقوق الإنسان المصرى . جاء « ان أرجاع



الحقوق الأساسية في حياتنا ، مثل حقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية بكافة صورها الى القانون والدستور انهما هو تأكيد لمسار التصحيح الذى بدأ في مايو ١٩٧١ « (١٣) .

— كما جاء « ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن ثورة مايو المجيدة قد حققت ممارسة فعلية لحقوق الإنسان المصرى دون حاجة الى صياغتها أو إعلان عنها » (١٤) .

### ثانياً — انتهاكات حقوق الإنسان :

— أكدت الصحافة المصرية على مدخل رئيسى للحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان هو مدخل إبراز التناقض بين ما تعلنه موائيق حقوق الإنسان ، والممارسات الفعلية للحكومات إزاء هذه الحقوق .

ولا زالت حقوق الإنسان تنتهك في أنحاء كثيرة في العالم سواء على الصعيد الداخلى لكل بلد أو على الصعيد العالمى « (١٥) .

وبسبب اتساع الهوة بين الإعلان النظرى والممارسة الفعلية برزت حركة الدفاع عن حقوق الإنسان في العالم العربى « (١٦) .

— وقد اتسم تناول الصحافة المصرية لانتهاكات حقوق الإنسان في الثمانينات بالطابع الخبرى الذى تمثل في نشر الأخبار المتعلقة بآدانات المنظمات الدولية ، ولجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة للممارسات اسرائيل في الأرض المحتلة . وحكومة جنوب افريقيا العنصرية . والمعاملة السيئة للمجوسين في سوريا وإيران مع نشر تقارير منظمة العفو الدولية حول حقوق الإنسان :

— وترى الصحافة المصرية أن أهم قضيتين تتعلقان بانتهاك الإنسان هما :

- \* ممارسات اسرائيل في الأرض المحتلة .
- \* التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا .

— وتفسر هذا بوجود ارتباط وثيق بين الدولتين إذ .. « قامت  
كلاهما على أساس عنصري بغض » (١٧) .

— وترى الصحافة المصرية — أيضا — ان المأساة ليست في انتهاك  
حقوق الانسان فحسب ، وانما في السموت عليها ، والصمت ازاءها خاصة  
من الدول التي تتشدد بالدفاع عن هذه الحقوق بينما تنتهك هذه الحقوق على  
اراضيها . : اذا كان الغرب يشعر بالقلق بسبب انتهاك حقوق الانسان في  
الاتحاد السوفيتي ، فان العكس صحيح أيضا ، فالاتحاد السوفيتي  
كذلك يشعر بالقلق على انتهاك حقوق الانسان في الغرب « (١٨) .

وتنفرد الصحافة « الحزبية » بتوجيه الادانة للموقف المتخاذل للولايات  
المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة ازاء اسرائيل لانتهاكها حقوق الانسان في  
الأرض العربية المحتلة فتشير صحيفة الشعب الى ان « الجمعية العامة  
لا تدين اسرائيل الا خلال أسبوع حقوق الانسان بالذات . وتوافق على  
القرار ١١٥ دولة الا أمريكا الصديقة العزيزة لاسرائيل ، فتعارض قرار  
الجمعية العامة رغم أنه لا يعدو أن يكون مجرد صرخة ضد وحشية  
اسرائيل ، حتى الصرخة مرفوضة من جانب أمريكا شريك لسلام في معسكر  
كلمب ديفيد » (١٩) .

### ثالثا — اسباب أزمة حقوق الانسان :

تغزو الصحافة المصرية اسباب أزمة حقوق الانسان الى العوامل  
القالية (٢٠) .

١ — حساسية الحكومات العربية ازاء مجرد الكلام في موضوع حقوق  
الانسان بالإضافة الى المواطن العربي ، الذي يعيش حالة اللامبالاة الشديدة  
ازاء القضايا العامة بما في ذلك قضية « الحقوق الانسانية » .

٢ — تنحصر حركة حقوق الانسان في اطار الصفوة السياسية المثقفة  
المحدودة الصلة بالجمهور الأوسع من المواطنين .

٣ — تضم حركة الدفاع عن حقوق الانسان عددا محدودا من

العناصر النشيطة المحسوبة على الأنظمة والحكومات القلابة ، وللشعوب العربية تجربة مريرة في هذا الشأن حيث كثيرا ما تحول الدافعون عن الديمقراطية من موقع المعارضة الى ممارسين للقمع من موقع السلطة .

٤ - هناك اختلال في تناول الحركة للجوانب المختلفة لتفضية حقوق الانسان ، إذ أن التركيز ينصب على مواجهة القمع السياسى .

- وتضيف صحيفة الوند لهذه العوامل « أن الأنظمة السياسية هي وحدها التي تحدد مدى هذه الحقوق التي يتمتع بها شعوبها . وفي سبيل ذلك تقوم هذه النظم باحتكار الرأى والسيطرة على وسائل الاعلام في بلادها » (٢١) .

رابعاً - أمسايب تطبيقي هوائىق حقوق الانسان :

- ركزت الصحافة - في الثمانينات - على الوسائل التالية (٢٢) :

١ - مبادرة للشعوب بالحركة للدفاع عن هذه الحقوق .

٢ - غرس الاختناع اللازم لدى الأفراد والحكومات وتنشئة الأبطال على احترام حقوق الانسان .

٣ - تحول القرارات الدولية الى مواقف - للدفاع عن حقوق الانسان المهدوة .

٤ - حفز الرأى العام للدفاع عن حقوق الانسان ، وشعور الحكومات بأن هناك رأيا عاما يراقب ويلاحظ ، وكذلك شعور المواطنين بأن لهم حقوقا أساسية من حقهم ممارستها .

٥ - أجهزة شعبية وقضائية للاشراف على التطبيق والفصل فى انشكاوى .

- ويواكب هذه الوسائل التاكيد على عدم كفاية تقارير اداة انتهاكات حقوق الانسان ، ومواثيق الدفاع عن هذه الحقوق ، بل لابد ان يساند كل ذلك تيار شعبى بأهمية حقوق الانسان .

— أما المعالجات الاعلامية من الناحية الاعلامية فقد اتسم تناول الصحافة المصرية لقضية حقوق الانسان في الثمانينات بالخصائص التالية :

#### اولا — التناول الخبرى :

يلاحظ أن اغلب المسألة التي تناولت حقوق الانسان كانت أخبارا وأردة من وكالات الأنباء ، حول تقارير المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان . أو أخبار محلية حول احتفالات الهيئات المختلفة في مصر باليوم العالمى لحقوق الانسان ( ١٠ ديسمبر من كل عام ) وفي الأغلب كانت تتضمن اقتباسات من بيان وزارة الخارجية المصرية بهذه المناسبة ، التي تتركز — غالبا — حول ازدهار حقوق الانسان في مصر (٢٣) .

— وفيما يتعلق بهواد الرأي ، فقد اتسمت بالقلة تياسا الى الأخبار ، وكان أغلبها مقالات موقعة ، خاصة لكتاب مثل د. مفيد شهاب و د. زكريا عزمى أو كتاب الأعمدة أو كتابات الباحثين في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام « (٢٤) .

ولم تتناول الصحف المصرية قضية حقوق الانسان في افتتاحياتها سوى من خلال تكرار المفولات النمطية ، وهى أن حقوق الانسان في مصر تحظى بالاهتمام في مقابل انتهاك هذه الحقوق في الدول العربية (٢٥) .

#### ثانيا — التناول الموسمى :

— ويقصد بالموسمية ، تكثيف التناول ، قبيل وأثناء وبعد الاحتفال باليوم العالمى لحقوق الانسان بفترة قليلة ، ثم يفتر التناول ، لياتى على فترات متباعدة بصورة خبرية ، ليتكثف مرة أخرى في شهر ديسمبر من كل عام .

— كذلك فإن الموسمية ، تعنى ارتباط التناول بمناسبات عقيد. الندوات والمؤتمرات الخاصة بقضية حقوق الانسان .

### ثالثاً - التناول الرسمي :

ويتمدد به الاختصار على ما يلي :

( أ ) تقارير المنظمات الرسمية ، وتصريحات المسؤولين حول قضية حقوق الإنسان ، خاصة بيانات وزارة الخارجية في الاحتفال السنوى باليوم العالمى لحقوق الإنسان .

(ب) توجهات القيادة السياسية ، وقد تأكد هذا في تناول الصحافة لقضية حقوق الإنسان المصرى : اذ ارتبط ذلك بدعوة الرئيس السابق أنور السادات لضياغة ميثاق لحقوق الإنسان المصرى حيث اندفعت الصحافة تقسم اقتراحاتها بشأن هذا الميثاق(٢٦) ولم يكن هذا الارتباط زمنيا محسوب : وإنما استتجت الباحثة من مضمون المدة ذاتها ، فقد جاء مثلا .. « هناك عدة معان لها أهميتها الحيوية فى هذه المرحلة التى نمر بها . أبرزتها كلمة الرئيس أنور السادات فى الحوار السياسى مع قيادات الحزب الوطنى بالإسماعيلية والتى قال فيها أن حقوق الإنسان المصرى سوف تستند من الشريعة ومن تراب مصر » (٧٢) .

لقد قال الرئيس بكل وضوح وجلاء : أن حقوق الإنسان المصرى سوف تستند من الشريعة ومن تراب مصر ، وهكذا تتحدد الضوابط وتنسق المواقف فى تناول القضايا .

### رابعاً - التناول السطحى والجزئى :

— يلاحظ أن المسادة المنشورة فى الصحافة المصرية عن حقوق الإنسان لم تحاول الاقتراب من جوهر هذه القضية وجذورها ؛ وبدأ تناول جزئيا وكأنها القضية، سياسية ، بحثة تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان فى الدول العربية ، ودول أمريكا اللاتينية ... الخ . لذلك افترضنا التناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للقضية نبدأ بتعلق بحق العمل وحقوق الأسرة : وحقوق الوصول الى المعلومات والتبادل الثقافى الحر .

— ولم يتحقق التناول الأشمل للقضية سوى فى ثلاث مقالات ربطت

الأولان بين الحق في الديمقراطية : والحق في لقمة العيش(٢٨) « فواجب الدولة في توفير لقمة العيش لا يعطى النظام أو الحاكم حق اصدار انسانية الانسان كقيمة أساسية في حد ذاتها » .. « فالهدف اذن أن تكون الديمقراطية حياة حقيقية لكل الجماهير بتعدد قواها الاجتماعية والسياسية وليست مائدة منصوبة للمقننين وحدهم »(٢٩) .

بينما نظر المقال الثالث الى الاهتمام بحقوق الانسان كإرهاب للتقدم الحديث على طريق اغناء الثقافة القومية «(٣٠) وكان منطلق المقال توصيف لأهم مظاهر الأزمة الثقافية في العالم العربي وهو « التبعية الثقافية ، والعجز عن التكيف مع الظروف المادية الراهنة » .

— ثم انتقل الكاتب الى الحديث عن اول مؤتمر علمى حول « بمذاق حقوق الانسان والشعوب الأفريقية » مما يكشف عن « تعانق الوعي لدى النخبة المثقفة بأهمية الدفاع عن فكرة وضمانات حقوق الانسان » .

— واعتبر الكاتب أن المزيد من هذه المؤتمرات والحلقات الدراسية وهو احدى الوسائل الهامة للبحث الجماعى عن مخرج حقيقى وذى منطلق نقدى لأزمة الثقافة العربية » .

— هذا وتتضح « جزئية تناول » في تركيز الصحافة المصرية القومية على الجوانب المشرقة في تقارير المنظمات الدولية ، خاصة منظمة العفو الدولية ، بشأن حقوق الانسان في مصر ، في مقابل اغفال الجوانب السلبية التى تظهر في أصول هذه التقارير ، مع تضخم ما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان في باقى الدول العربية .

— وقد رصدت « الأهالى »(٣٥) هذه الظاهرة — حيث قالت ان الصحف الحكومية هاجمت الأهالى لأنها نشرت تقريرا وافيا عن انتهاكات حقوق الانسان في مصر ، عن منظمة العفو الدولية .

« فتد لجأت الصحف الحكومية لاختيار جزء واحد من الحقيقة التى احتوى عليها تقرير المنظمة الشامل لتستخدمه في انكاء خصومتها مع أعداء كامب ديفيد وتجاهلت الجزء الخاص بمصر » .

## المؤتمرات العسامة :

من خلال الرصد السابق يمكن استخلاص المؤشرات التالية :

أولاً : تصور نظرة الصحافة المصرية الى قضية حقوق الانسان ويمثل ذلك في افتقارها الى روح المبادرة في عرض القضية واثارة النقاش حولها ، اذ اقتصر تناولها لقضية حقوق الانسان على المناسبة الموسمية الرسمية .

ثانياً : غياب التنوع في منطلقات معالجة قضية حقوق الانسان في الصحافة المصرية ، حيث تكاد هذه المنطلقات تتركز حول بعد وحيد هو استمرار اهدار هذه الحقوق رغم تأكيد المواثيق الرسمية على اهمية احترامها .

ثالثاً : استخدمت الصحافة القومية هذه القضية الهامة ، كدخول لتوظيف الدين لخدمة توجهات صانع القرار . بتكريس مقولة « الشريعة الاسلامية يصدر أساسى لحقوق الانسان » ، ورغم عدم الشك في صداقية المقولة ، الا انها لم تظهر في الصحافة القومية الا عندما اطلقتها صانع القرار في احدى اجتماعات الحزب الوطنى بتاريخ ٢٣ أبريل عام ١٩٧٩ .. مما يؤكد تبعية الصحافة للقيادة السياسية بصورة تكاد تكون مطلقة .

## أهم مراجع الدراسة

### مصادر أولية :

- ١ — الصحف المصرية القومية ( الأهرام — الأخبار — الجمهورية ) .
- ٢ — الصحف الحزبية ( الأهالي — الشعب — الوفد ) الأعداد الصادرة خلال فترة الثمانينات .

### الدراسات والمقالات والكتب العربية :

- ١ — أحمد عبد الله : حقوق الانسان في النظرية والتطبيق — مجلة العرب — لندن — نوفمبر ١٩٨٣ .
- ٢ — خالد الناصر : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي — مجلة المستقبل العربي — العدد ٥٥ — سبتمبر ١٩٨٣ .
- ٣ — مجموعة من المفكرين العرب : التجارب الديمقراطية في الوطن العربي — منتدى الفكر والحوار — دار الحداثة — المغرب — ١٩٨١ .
- ٤ — عواطف عبد الرحمن : حق الاتصال واشكالية الديمقراطية في الوطن العربي — ورقة مقدمة لمؤتمر المحامين العرب — تونس — ١٩٨٤ .
- ٥ — بعض المفكرين العرب : الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ( ندوة ) — دار المستقبل العربي — القاهرة — ١٩٨٤ .
- ٦ — برهان غليون : ما وراء الديمقراطية والاستبداد — ملف المستقبل العربية البديلة — العدد الثامن — منتدى العالم الثالث — القاهرة — ١٩٨٦ .
- ٧ — عواطف عبد الرحمن : دراسات في الصحافة المصرية والعربية — الجزء الأول — دار العربي — القاهرة — ١٩٨١ .



## هوامس الدراسة الأولى

### الاعلام العربى وحقوق الإنسان فى الثمانينات

- ١ - محمد عبارة : الاسلام والسلطة الحديثة ص ١٦ نقلًا عن خالد الناصر ( ازمة الديمقراطية فى الوطن العربى ) المستقبل العربى - العدد ٥٥ / سبتمبر ١٩٨٢ ص ٨٠ - ٨٢ .
- ٢ - احمد عبد الله : حقوق الانسان فى النظرية والتطبيق - مجلة العربى - لندن - ١٩٨٣/١١/٢١ .
- ٣ - لطفى الخولى : اشتكالية العلاقة بين الثقافة والاعلام فى الوطن العربى - القطيعة القاهرية - نبراير ١٩٨٦ - ص ٦٢ - ٦٤ .
- ٤ - خالد الناصر : ازمة الديمقراطية فى الوطن العربى ، الطاهر لبيب : الديمقراطية وحقوق الانسان فى الوطن العربى ( نخوة ) فى الديمقراطية وحقوق الانسان فى الوطن العربى - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٤ ص ٥٠ - ٥٣ ، ص ٣١٧ ، ٣٢٢ .
- ٥ - احمد عبد الله : مصدر سابق .
- ٦ - برهان عكيون : ماوراء الديمقراطية والاستبداد - ملف المستقبلات العربية - البديلة - العدد الثامن - منتدى للعالم الثالث ، القاهرة ، احمد عبد الله : حقوق الانسان العربى - مجلة العربى - لندن - ١٩٨٤/٩/٢٥ .
- ٧ - عواطف عبد الرحمن : الصحافة العربية من الاستقلال الى التبعية - مجلة شؤون عربية - العدد ٣٤ - تونس - ١٩٨٣ .
- ٨ - عواطف عبد الرحمن : قضايا التبعية الاعلامية والثقافية فى المسالم الثالث - سلسلة عالم المعرفة - الكويت - ١٩٨٤ - ص ١٣٢ .
- ٩ - عواطف عبد الرحمن : المصدر السابق .
- ١٠ - عواطف عبد الرحمن : الصحافة المصرية والعربية - العربى - القاهرة - ١٩٨١ - ص ١٣١ - ١٤٧ .
- ١١ - الأهرام : ١١/٩ ، ١١/١٦ ، ١٩٨٤/١١/١٦ ، الأخبار ٢٤/٣/١٩٨٢ - ١٩٨٣/١٢/٩ - الجمهورية ١٩٨٤/١٢/٨ .

- ١٢ - الأعرام : ١٩٨٤/١١/١٦ ، مايو : ١٩٨٤/١٢/٢٤ ، الجمهورية .  
 \* ١٩٨٤/١٢/٣٦
- ١٣ - الأعرام : ١٩٧٩/٤/٢ ، الأخبار : ١٩٨٠/٣/٣٠ ..
- ١٤ - الأعرام : ١٩٧٩/٤/٢٨ ، الجمهورية : ١٩٧٩/٣/٢٧ .
- ١٥ - الأعرام : ١٩٨٥/١٢/٦ .
- ١٦ - الأعرام : ١٩٨٥/٦/٧ - الأعرام الاقتصادية : ١٩٨٥/١٢/٩ .
- ١٧ - الأعرام : ١٩٨٥/١٢/٧ - وكذلك رأى الأعرام : ١٩٨٥/١٢/١٠ .
- ١٨ - الأعرام : ١٩٧٤/٧/١٧ - عن الهرالد تريبيون .
- ١٩ - الشعب : ١٩٨٤/١٢/٢٥ .
- ٢٠ - الأعرام : ١٩٨٥/٦/٧ . الجمهورية : ١٩٨٦/١/١٢ . المساء : ١٩٨٥/١٢/٦ .
- ٢١ - الوفد : عدد : ١٩٨٥/١٢/١٢ .
- ٢٢ - الأعرام : ١٩٨٤/١/٢١ ، ١٩٨٥/١/٢ - الأخبار : ١٩٨٤/١٢/١٧ - الأعرام الاقتصادية : ١٩٨٥/١٢/٩ - الأخبار : ١٩٨٥/٤/٢٨ .
- ٢٣ - الجمهورية : ١٩٨٥/١٢/١١ - الأعرام : ١٩٨٤/١٢/١١ .
- ٢٤ - الأخبار : ١٩٧٩/٤/٢٧ - الأعرام : ١٩٨٥/٦/٧ .
- ٢٥ - الأعرام : ١٩٨٥/١٢/١٠ ، ١٩٧٩/٤/٢٥ .
- ٢٦ - الأعرام : ١٩٧٩/٤/٢٥ - الأخبار : ٤/٣٦ ، ١٩٧٣/٤/٣٨ .
- ٢٧ - الأعرام : ١٩٧٩/٤/٢٧ .
- ٢٨ - الأعرام : ١٩٨٥/٥/١ - قطي الخولي - الديمقراطية قضية قوية أيضا .
- ٢٩ - الأعرام : ١٩٨٤/١٠/٢٢ - صندوق الدنيا .
- ٣٠ - الأعرام : ١٩٨٤/٥/١١ - د. محمد السيد سعيد - للفكر المصري بوحيق  
 الإنسان الأفريقي .
- هامش : أطلقت الباحثة على أحد هذه التقارير حول « أحدث تطورات حقوق الإنسان في مصر » ويتضمن المطلبية بالغا، يمس للتوازن المتيعة للحريات ، والتحقيق في الادعاءات المتعلقة بأهوار التعذيب في السجون المصرية منذ أكتوبر ١٩٨١ ، للتقرير مرفق بأرشيف « حقوق الإنسان » بجزيرة الأهرام .
- ٣١ - الأمل : ١٩٨٣/١١/٢٣ .

الحق في الاتصال وأنشكاله الديمقراطية  
في الوطن العربي



## الحق في الاتصال وأشكاله الديمقراطية

### في الوطن العربي

لقد شهد القرن العشرون العديد من التغيرات النوعية في وظائف الاعلام والاتصال في المجتمعات المعاصرة .

وقد ساعدت هذه التغيرات على إبراز حدة التناقض بين التأثير الضخم لوسائل الاعلام والاتصال من ناحية وبين النصوص الجامدة التي لا تتواءم مع هذه التغيرات من ناحية أخرى . اذ بينما يقف الواقع الراهن في مجالى الاعلام والاتصال على مشارف القرن الحادى والعشرين تنفى النصوص والتشريعات التي تنظم هذا المجال الحيوى الى القرن التاسع عشر . مما يستلزم اعادة النظر بصورة شاملة في الاتصال كظاهرة مجتمعية معاصرة وفي النصوص والتشريعات التي تتحكم في هذه الظاهرة وتحدد مساراتها وحركتها . وذلك سعيا لازالة التناقض بينها وفتح الطريق أمام مزيد من المشاركة الجماهيرية الواسعة في مختلف العمليات الاتصالية الفردية والجماعية .

وإذا كان عصر الساحات العامة والمنابر عندما كان الاتصال مباشرا وبين الأشخاص قد تمخض عن أبرز ثمار الحضارة الانسانية الحديثة وهو مفهوم حرية الرأى . فان ظهور الطباعة في القرن الخامس عشر ثم نشأة الصحافة كأول وسيلة للاتصال الجماهيرى قد أسفر عن نشوء مفهوم حرية التعبير كنتيجة طبيعية لذلك . وقد شهد القرن التاسع عشر التطور الهائل لمنه الصحافة وتعاقد النضال من أجل حريتها . ثم توالى ظهور وسائل الاتصال الجماهيرى الأخرى ( الكهربائية والإلكترونية ) ، وهى السبينة والراديو والتلفزيون . ولقد تفاعلت ظروف الصراع الاجتماعى والسياسى والحضارى طوال القرن العشرين سواء داخل المجتمعات أو بين الأنظمة والحكومات وأدت في النهاية في خلال حربين

عالميتين وقيام الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وظهور حركة التحرر الوطني في العالم الثالث الى نشوء ما يعرف بالحرب الاعلامية التي استثمرت كافة اشكال الدعاية والاعلام لخدمة اهدافها . مما فرض ضرورة وجود تشريعا جديدا يتسم بالتحديد والشمول وهو ( الحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود بالقول أو الكتابة أو الطباعة أو الفن أو أى وسيلة أخرى يختارها المرء ) (١) .

وتتقدم اليوم خطوة جديدة الى الأمام تتمثل في الاعتراف بحق الانسان في الاتصال وذلك انطلاقا من ادراكنا المتزايد لأهمية بل وضرورة النضال من أجل تحقيق مزيد من الديمقراطية والحرية في مجال الاتصال اسوة بالمجالات الأخرى . خصوصا وكما سيتضح لنا فيما بعد أن هذا الحق أى الحق في الاتصال لا يقتصر فحسب على ضمان الحريات التي سبق أن نصت عليها المواثيق الدولية بل يضيف إليها بالنسبة للأفراد والمجتمعات مفاهيم الانتفاع بالاعلام والمشاركة فيه وتدفق المعلومات في اتجاهين مما يضمن بعدا نوعيا جديدا على الحرية التي حققتها الأجيال السابقة ويساعد على استشراف آفاق جديدة للديمقراطية .

ويرى البعض أن الحق في الاتصال يشكل أبرز مقومات الجيل الثالث من الحقوق وهي تشمل على سبيل المثال الحق في التنمية — الحق في المعرفة والحق في التصويب والحق في المطالبة برفع الظلم في حالة رفض الاتصال أو التصويب والحق في الحياة الخاصة . والمعروف أن المبادئ التي اعلنتها كل من الثورة الأمريكية ( ١٧٧٦ ) والثورة الفرنسية ( ١٧٨٩ ) قد صاغت الجيل الأول من حقوق الانسان وهي الحقوق المدنية والسياسية كما أن ثورة أكتوبر الاشتراكية ( ١٩١٧ ) قد أبرزت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي مزقتها ووسعت نطاقها حركات التحرر الوطني في العالم الثالث والتي تشكل منها الجيل الثاني من الحقوق .

ورغم أن مفهوم الحق في الاتصال لم يتحدد بعد أبعداه النهائية إذ لا يزال في مرحلة الدراسة بكل ما ينطوي عليه من مضامين ويتم اثرؤه تدريجيا من خلال الاجتهادات والاضافات التي يقدمها علماء الاتصال

والباحثون في هذا المجال (٢) . غير أن هناك عدة محاور تدور حولها المناقشات الخاصة بالحق في الاتصال نوجزها على النحو التالي :

أولا : الأسباب التي أدت الى طرح هذه القضية في الظروف الراهنة وذلك للإجابة على السؤال التالي :

لماذا تطالب بتطبيق الحق في الاتصال ؟ ..

ثانيا : الإطار التطبيقي لمفهوم الحق في الاتصال .

### المحور الأول : الأسباب :

تتلخص مجموعة الأسباب التي أدت الى تزايد الاهتمام بقضية الحق في الاتصال واثارتها في المحافل الأكاديمية والمهنية فيما يلي :

١ — التطور التكنولوجي للموسم الذي حققته وسائل الاتصال في السنوات الأخيرة ، والذي لم يقتصر على الجوانب انكسية او الشكلية فحسب ، بل أصبح يمس مباشرة هيكل السلوك والأنشطة الإنسانية في مختلف مجالات الحياة الحديثة ، سواء في أوقات العمل أو فترات الفراغ . ومن المعروف أن التطور التكنولوجي في مجال الاتصال قد أضاف الى جانب أساليب الاتصال الشخصي قنوات جديدة للاتصال من خلال وسائل الاتصال الجماهيري التي اتاحت مجالا واسعا للاختيار أمام الأفراد والجماعات معا . ولا يمكن النظر الى تلك التطورات الهائلة التي طرأت في مجال الاتصال بمعزل عن سائر التحولات الكبرى في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية . كذلك لا يمكن اغفال التغيرات التي طرأت على الواقع الدولي وظهور حركة التحرر الوطني في العالم الثالث ومجموعة دول عدم الانحياز ، والمطالب العادلة التي تطرحها والتي تتمثل في ضرورة اقرار نظام اقتصادي عالمي جديد ونظام اعلامي عالمي جديد .

٢ — عدم كفاية الأفكار والمفاهيم والنصوص التقليدية في مجال الاتصال :

ومن المعروف أن الأحداث العالمية الراهنة قد تجاوزت المفاهيم

التقليدية التى استقرت فى مجالى الاعلام والاتصال مثل مفاهيم : حرية الراى وحرية التعبير وحرية نشر المعرفة وتداولها ، كذلك أصبحت القواعد والتشريعات التى تنظمها متخلفة عن الثورة الاتصالية المعاصرة وعن التغيرات التى طرأت على النظام الدولى .

فالحقوق الاعلامية التى تنص عليها المادة ١٩ من الميثاق انعمالى لحقوق الانسان ( ١٩٤٨ ) والمادتان ١٩ و ٢٠ من الاتفاقية الدولية لحقوق السياسية والمدنية ( ١٩٦٦ ) لم تعد هذه النصوص وحدها كافية لضمان ديمقراطية الاتصال فى ظل النظام الاعلامى العالى الراهن الذى يتسم بالخلل وواجه التفاوت الخطيرة سواء على المستويات القومية أو الدولية ، التى تتمثل فى الانسياب غير المتوازن للمعلومات مع الاتجاه الراى الاحادى الجانب من اعلى الى أسفل ، ومن المراكز الى الأطراف ، ومن الحكومات الى الأفراد ، ومن الثقافة المسيطرة الى الثقافات التابعة ، ومن الدول الغنية تكنولوجيا فى الشمال الى الدول الأفقر فى الجنوب(٣) .

كذلك تتزايد حدة التناقض بين الأوضاع الاعلامية الراهنة على المستويات الوطنية والقومية وبين الاحتياجات الاجتماعية والثقافية المتنامية لدى الشرائع الاجتماعية المختلفة ؛ اذ رغم أن وسائل الاعلام والاتصال تؤدى وظائفها تحت شعار الخدمة العامة وتلبية احتياجات السواد الأعظم من الناس ، الا أن مفهوم الخدمة العامة يستلزم إعادة النظر فى مضمونه بالعمل على تصديد الفئات الاجتماعية التى تستفيد بالفعل من الخدمات الاعلامية التى تقوم بها الأجهزة الرسمية . وهناك سلسلة من الحقوق الفردية والجماعية لم يتم ارساؤها بعد ، كما لم يوضع لها الاطار التشريعى الذى ينظمها . وابرز مثال فى مجال الاتصال حق التمثيل وحق المشاركة فى المستويات المختلفة للعمليات الاتصالية وحق الخصوصية وحق الاطلاع على سياسات الحكومات وانعالمها . ولذلك وفى ضوء الأوضاع الاعلامية الراهنة ( قوميا وعالميا ) تشدد الحاجة الى ارساء مفاهيم جديدة ومن تشريعات تمهد الطريق لاجراء تغيرات جذرية فى مجال الاعلام والاتصال ، وتشجع على تحقيق ديمقراطية الاتصال فعلا وليس قولا .



## أَلحُور الثَّانِي : مَا هُوَ الْحَقُّ فِي الْإِنصَال ؟ :

علينا أن ندرك أن الحق في الاتصال ليس مبدأ ثابتاً أو جامداً يقتصر تطبيقه على نظام اجتماعي واقتصادي محدد ، أو يشترط مستوى معين من التطور التكنولوجي . بل يجب الإقرار بضرورته كبداً عالمي وإنساني تتجاوز قيمته الظروف الانسانية والاختلافات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية ، فهو يمثل الاستجابة الصحيحة المباشرة للاحتياجات الأساسية للبشر ورغباتهم الأصلية في اكتشاف قدراتهم الكامنة وتنميتها وتطويرها من خلال التواصل الخلاق - ذى الأبعاد والمستويات المتعددة . وذلك في إطار من التنوع والثراء الإنساني . ويجمع الحق في الاتصال في طياته العديد من الحقوق الإنسانية الأخرى مثل حق العيش في سلام ، والحق في التعليم والثقافة ، والحق في التنمية ، وحق الحياة الخاصة ، والحق في الاعلام والمعرفة . كما أن الحق في الاتصال يتضمن بعض المسؤوليات والالتزامات مثل احترام حقوق الغير وسمعتهم وحماية الأمن القومي أو النظام العام والآداب العامة(٤) .

وقد استطاع خبراء الاتصال المهتمون بدراسة هذه القضية التوصل الى صيغة عامة تحدد أبرز عناصر ومكونات الحق في الاتصال . وتمثل المكونات الرئيسية لهذا الحق الإنساني الشامل على الحقوق التالية دون أن تقتصر عليها :

( أ ) حق الاجتماع والحق في المناقشة والحق في المشاركة وما يتصل بذلك من حقوق تكوين الجمعيات .

(ب) الحق في الاستفسار والحق في الحصول على معلومات والحق في إبلاغ الآخرين بالمعلومات والمتعلق بذلك من حقوق الاعلام .

(ج) الحق في الثقافة والحق في الاختيار والحق في الحياة الخاصة وما يتصل بذلك من حقوق التنمية الإنسانية(٥) .

### المحور الثالث : الاطار التطبيقي لمفهوم الحق في الاتصال :

ان الدعوة الى تحقيق ديمقراطية الاتصال تستلزم ضرورة توافر موارد الاتصال اللازمة للوفاء باحتياجات الاتصال البشرى ، كما تقتضى مراعاة المستويات المختلفة في الاتصال التى تبدأ بالأفراد ثم المجموعات البشرية المختلفة فالمؤسسات والهيئات الاجتماعية الخاصة والعامة فالدولة ثم المجموعات الإقليمية وأخيرا المستوى الدولى . ورغم انه لا يوجد اتفاق عام حول الماهية الفلسفية والقانونية لمفهوم الحق في الاتصال الا أن هناك عدة تصورات للاطار التطبيقي لهذا الحق نوجزها على النحو التالى :

١ - هناك رؤية تنظر الى الحق في الاتصال باعتباره اطارا فلسفيا يساند الاطار العصرى لحقوق الانسان .

٢ - الرؤية الثانية ترى أن الاتصال يشكل جزءا رئيسيا من الحياة الانسانية ، ولذلك يصعب تجريده واعتباره مجرد فكرة فلسفية أو أحد حقوق الانسان فحسب .

٣ - أما الرؤية الثالثة ففى ترى أن المناقشات الفلسفية العميقة من أجل تحديد الموقع الفلسفى لمفهوم الحق في الاتصال غير مطلوبة الآن . ولذلك يجب أن تتوقف لأسباب عملية وسياسية . ويطالب أصحاب هذه الرؤية بضرورة توجيه الجهد الى العمل على ضمان قبول وتطبيق بعض الجوانب الأساسية التى تمثل المفاتيح الرئيسية للعملية الاتصالية مثل الوصول الى مصادر المعلومات وضمان حق المشاركة والانتفاع بوسائل الاعلام الحالية للسواد الأعظم من الناس(٦) . واذا كان الواقع الاعلامى والاتصالى الراهن يتعامل مع جمهور المثقفين كمستهلكين وليسوا مشاركين أو محاورين ، لذلك فهم محرومون من ممارسة حقوقهم الاتصالية سواء فى التعبير أو التفاعل ، بل يخضعون لبعض صور القهر والعنف الذى يتنافى مع جوهر العملية الاتصالية كشكل من أشكال التواصل الانسانى . فلذلك لابد من تغيير النظرة التقليدية الى الاتصال باعتباره آحادى الاتجاه ( مرسل — مستقبل ، وأسمى الاتجاه ( أعلى — أسفل ) الى كونه عملية اجتماعية تتسم بالتفاعل والاتجاه الافتى . وتعتمد على المشاركة الفعالة من خلال

التبادل المتوازن للمعلومات والتجارب والخبرات الإنسانية . ولا شك أن الطابع الاجتماعي للعملية الاتصالية الذى يقوم على الحوار والتبادل والمشاركة ينزع الأهمية التكنولوجية لوسائل الاعلام ويتجاوزها ويؤكد أهمية الاتصال المباشر وأشكال الاتصال التقليدية .

وإذا كان الحق فى الاتصال يمثل الوجه الاجتماعي للحرية بمعناها المتكامل فإنه لا بد أن توجد بعض الضوابط فى مجال تطبيقه مثل ضرورة توافر فرص متكافئة لجميع افراد المجتمع للمشاركة فى العمليات الاتصالية الأساسية أخذاً وإعطاءً ، ويترتب على ذلك نتيجتان هامتان أولاهما تتعلق بضرورة الاهتمام بالحقوق الاتصالية للأطليات فى تطوير ثقافتها ولغاتها من خلال وسائلها الاتصالية الخاصة بها ، وثانيتهما تؤكد أهمية الإدراك بأن ديموقراطية الاتصال ليست مسألة فنية ( تترك ) فى أيدي المديرين والاعلاميين والباحثين وإنما هى مسألة أشمل من ذلك ، وتستلزم مشاركة كاملة من جانب السواد الأعظم من الناس للاسهام فى صنع القرار الاعلامى والاتصال على مختلف المستويات (٧) .

ولذلك نحن نؤكد على أن الممارسة الحقيقية والكاملة لديموقراطية الاتصال لا يمكن أن تتم فى إطار هياكل أوتوقراطية أو شمولية تلك الهياكل التى تستمد مشروعيتها من خلال الاجماع الاجتماعى الذى يتجسد فى نظام سياسى محدد ، فالعمليات الاتصالية لا يمكن أن تصبح ديموقراطية حقاً ما لم يتم تحقيق الديموقراطية فى المجال الاجتماعى .

وإذا كانت الأوضاع الاعلامية والاتصالية الراهنة تستند مشروعيتها من كونها انعكاساً للأوضاع السياسية والاجتماعية التى تجسد الاجماع . فان الشرط الرئيسى للمشروعية ( وهو الشرط الغائب ) يتمثل فى ضرورة تمثيل الهياكل الاتصالية للقوى الاجتماعية الرئيسية داخل الأوطان والمجتمعات المحلية . فالنخبات المهنية والعمالية وتنظيمات الشباب والنساء ومسائر الأحزاب السياسية جميعها لها الحق فى خلق وسائلها الاعلامية والاتصالية الملائمة لها . وليس من حق الأقلية ذات النفوذ السياسى والاقتصادى أن تحتكر العمليات الاتصالية والاعلامية لنفسها دون سواها .

أما الشرط الثانى الذى يحدد مشروعية وسائل الاتصال فهو يتمثل فى قدرتها على ممارسة الديمقراطية من خلال تعبيرها عن التنوع الثقافى والاجتماعى الذى تجسده حياة وأفكار وهوم وطموحات الشرائح الاجتماعية المختلفة . ورغم وضوح هذا المبدأ الديمقراطى الأساسى إلا أن تطبيقه فى المجال الإعلامى والاتصالى تصادفه بعض العقبات التى تتعلق بطبيعة العمليات الاتصالية ذاتها . فالمعروف أن رجال الإعلام يملكون قدرات هائلة للتأثير على رأى العام أكثر من أى فئة أخرى بما فيهم النواب وممثلى الشعب فى البرلمانات والمجالس الشعبية اذ يمكن استبعادهم وسحب الثقة منهم وعدم انتخابهم مرة أخرى . ولكن لا يمكن مقاطعة الصحفيين أو رجال الإعلام مهما بدر منهم من أخطاء أو تحيز أو سوء نية وهنا تبرز مشكلة الاهتداء الى وسيلة موضوعية لقياس مدى قيام وسائل الإعلام بوظائفها الاجتماعية . والواقع أنه لا يمكن الارتكان الى عنصر الملكية لضمان تحقيق الديمقراطية فى مجال الاتصال أى لا يمكن ضمان أن الملكية العامة و الخاصة لوسائل الاتصال هى الكفيلة بضمان تحقيق الديمقراطية فى هذا المجال .

على أية حال هناك ثلاثة اشكال لممارسة الديمقراطية الاتصالية فى ظل انبساط الملكية المختلفة نظرحها على النحو التالى :

١ - فى ظل الملكية الخاصة يمكن أن يؤدى التدخل المحدود لجهاز الدولة لضمان نشر وإذاعة أخبار الفئات الاجتماعية المختلفة الى سيادة الحسد الأدنى من الديمقراطية فى مجال الإعلام .

٢ - فى ظل ملكية الدولة لوسائل الإعلام يجب أن يكفل لجميع القوى الاجتماعية حق التعبير عن نفسها والمشاركة فى إدارة وسائل الإعلام الحكومية .

٣ - فى ظل ما يسمى بالملكية الاجتماعية وهى ليست ملكية الدولة أو الملكية الخاصة يمكن أن تتحقق إحدى الصور الحقيقية لديمقراطية الاتصال وهناك بعض التجارب التى يمكن الاستفادة منها فى هذا المجال مثل تجربة تليفزيون شىلى الذى ظلت إدارته حتى عام ١٩٧٣ فى أيدي انجاسمات التى لم تقم بإدارته كجهاز بيروقراطى أو كتطاع خاص يهدف

الى الريح بل كجهاز ثقافى اعلامى تربوى . وفى برو هناك تجربة للملكية الاجتماعية لوسائل الاعلام ١٩٦٨ - ١٩٧٤ كانت فى مجال الصحافة حيث كان يتم ادارتها بواسطة مجموعات منتخبة « (٨) . والواقع انه لا يوجد نموذج عالمى قابل للتطبيق فى كل المجتمعات والأزمنة ولكنها تجارب تستحق الدراسة للتعليم من ايجابياتها . ومهما كان نمط الملكية الاعلامية فان القضية الجوهرية تكن فى انتهاز الأساليب الديمقراطية وضمان مشاركة الجمهور فى صنع القرارات الاستراتيجية التى تؤثر على العمليات الاعلامية والاتصالية .

ويمكن القول بوجه عام أن الميعة التطبيقية لمفهوم الحق فى الاتصال لابد أن تتضمن فى حدها الأدنى :

- ١ - توفير قنوات للمشاركة المنظمة من جانب الجماهير .
- ٢ - خلق معايير للمسئولية الاجتماعية يتم الاتفاق عليها فى اطار ديمقراطى من جانب جميع القطاعات والفئات الاجتماعية وتتولى تحديد الحقوق والمسئوليات فى مجال الاتصال .
- ٣ - حماية وتأكيد السلطة المهنية والاجتماعية لوسائل الاتصال فى مواجهة الضغوط الاقتصادية والبيروقراطية التى قد تمارسها الحكومات والفئات المسيطرة اقتصاديا مثل المعلنين والشركات المتعددة الجنسية .

### ديمقراطية الاتصال فى الوطن العربى :

لقد طرحت مسألة الديمقراطية فى الوطن العربى منذ نهاية القرن التاسع عشر وبقيت مطروحة ولا زالت خلال كل العقود التالية فى القرن العشرين . ولكن ديمقراطية الاتصال وما يرتبط بها من الحقوق الاعلامية والاتصالية للجماهير العربية لم تطرح الا فى السنوات القليلة الماضية . وفى اطار المؤتمرات وحلقات البحث الأكاديمية .

والواقع أن الديمقراطية قد طرحت على المستوى العربى من خلال منطلق المفاضلة بين مفهومين للحياة السياسية فى المجتمع أولهما المفهوم الليبرالى الذى تأثر به قطاع كبير من المثقفين العرب والمفهوم الآخر الذى

يرى أن من الضروري قبل إعطاء الحريات للشعب مرور فترة من سيطرة حزب أو نخبة طليعية تصهر الأمة في بوتقة واحدة وتحقق التحرر السياسى الشامل وتقوى أسس الدولة المركزية . ويعتقد هذا المفهوم على فكرة المستبد العادل التى طورها تيار الإصلاح الدينى على يد جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده وفكرة الحزب الطليعى الذى يقود الأمة والدولة . وقد ارتبط الصراع العربى من أجل الديمقراطية تاريخياً بالصراع ضد الاستعمار ولم يتوقف هذا الصراع عند حدود انتزاع الاستقلال الوطنى بل استمر فى المرحلة الثانية التى أعقبت الاستقلال حيث برزت قضية التنمية الاقتصادية والتصنيع والوحدة القومية الضرورية للتصدى للأجانب وظهرت أشكال جديدة للتطبيق الديمقراطى أكثر تلاؤماً حسب رأى دعاة مع مقاضيات التنمية . كما أنها تجسد المفهوم الثانى للديموقراطية الذى يستبعد الأسلوب الليبرالى وأبرز مثال لها الأنظمة العسكرية والحزبية التى بدأت بثورة يوليو المصرية عام ١٩٥٢ . التى اعتمدت الطريق اللاراسمالى لبناء الدولة وتهيئتها كما اعتمدت فيها بعهد الوانا متفاوتة من الاشتراكية إلا أنها جميعاً ضحت بأشكال الديمقراطية الغربية ومؤسساتها من أجل أشكال وصيغ ومؤسسات تكفل فى اعتقادها سيطرة الشعب من خلال أجهزة الدولة على موارد البلاد وتساعد على تحقيق تنمية سريعة اقتصادية واجتماعية غير أن بروز هذه الأشكال الجديدة للديموقراطية الاجتماعية على حساب الأشكال التقليدية للديموقراطية الغربية لم يقتصر دائماً فى معظم الأنظار العربية المتصدية لمسألة التنمية بتحقيق انجازات ملموسة بل عانت الجاهل العربية من غياب حريات الديمقراطية دون الحصول على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية(٩) .

وعندما يأتى الحديث عن ديموقراطية الاتصال فى الوطن العربى فإن ذلك يتطلب منا مواجهة الواقع العربى الراهن فى مجالى الاعلام والاتصال ومناقشة العلاقة الوثيقة بين النظم الاعلامية والأوضاع الاجتماعية والسياسية المبادئة فى الوطن العربى وهنا لابد من أن تشير بإيجاز الى العديد من العقبات التى عطلت تطور الديمقراطية بشتى صورها فى جميع الأنظار العربية بغض النظر عن شكل النظام السياسى السائد فى كل منها .

## أول هذه العوائق :

العوائق الاجتماعية الهائلة بين القلة التى تتحكم فى موارد الثروة والانتاج ووسائل التعبير السياسى والإعلامى والأوضاع الثقافية والتعليمية . وبين الكثرة من الجماهير العربية المحرومة كليا أو جزئيا من المشاركة فى الاستفادة بمعوائد الثروات الطائلة . وبالتالي من المشاركة فى صنع القرارات السياسية المحلّة أو القومية أو تشكيل صورتها الإعلامية فى الداخل أو الخارج .

## ثانى هذه العوائق :

انتشار الأمية لدى الجماهير العربية بدرجة لا تتناسب مع التراث التاريخى والحضارى ولا الواقع الاقتصادى والاجتماعى الراهن والذى يتسم بوفرة الثروات المادية والبشرية . وإذا كانت الديمقراطية فى أبرز مفاهيمها هى حكم الأغلبية فلا جدوى من أغلبية أمية محكوم عليها بأن تصبح منقادا لأقلية متسلطة .

## ثالث هذه العوائق :

أزمة النخبة المثقفة والمتعلمة فى العالم العربى ففى تناجح بين خطرين أولهما القهر السياسى والاجتماعى وثانيهما محاولات الاستيعاب والاحتواء من جانب الأنظمة العربية .

## أما رابع هذه العوائق :

فهو يتلخص فى احتكار الحكومات العربية لوسائل الإعلام والاتصال فلا نجد فى شتى أنحاء العالم العربى الاصحافة رسمية أو شبه رسمية وكذلك الإذاعات والتلفزيون جميعها فى خدمة السياسة الرسمية (١٠) .

## خامس هذه العوائق :

طبيعة المواد الإعلامية التى تروجها وسائل الإعلام العربية والتى يغلب عليها طابع التخلف والنظرة القطرية المحدودة ومصادرة الراى الآخر وعدم الاعتراف بوجوده فضلا عن غلبة النغمة العاطفية والابتعاد عن الأساليب العقلانية الواقعية .

أما سادس هذه العوائق :

فهو محصلة التفاعل بين العوامل الخمس السابقة مضافا إليها عاملى  
التبعية الثقافية والإعلامية للمعسكر الغربى ( الأوروبى الأمريكى ) والقمع  
السلطون وسيطرة التيارات السلفية . وقد أدى هذا التفاعل الى خلق  
الابداع الفكرى والحضارى والى التأرجح بين خيار الأصالة والحدائثة  
وبين موقف الاجترار وموقف التقليد دون المرور بموقف الخلق والابداع .



## التراث الديمقراطي للصحافة العربية

لا شك أن من أبرز ملامح التراث الديمقراطي الحديث في الوطن العربي ذلك الدور البارز الذي قامت به الصحافة العربية أثناء مرحلة النضال الوطني . حيث نجحت في ارساء مجموعة من التقاليد الديمقراطية من خلال الممارسات العديدة التي قامت بها في مواجهة السلطات الاستعمارية والحكومات المتواطئة معها . وقد اختلف تماما ذلك الدور الذي تقوم به الصحافة العربية بعد الحصول على الاستقلال اذ التزمت معظم الصحف العربية بموقف حكوماتها . مما ساعد على بروز مشكلة جديدة لم تكن مطروحة بوضوح أثناء مرحلة التحرر الوطني وهي مشكلة علاقة الصحافة بالسلطة الوطنية والآثار السلبية الناتجة عن ذلك فيما يتعلق بقضية الديمقراطية . ورغم أنه لا يوجد إجماع بين النخبة السياسية والثقافية في الوطن العربي على تحديد دور ومسؤوليات وسائل الاعلام . وفي مقدمتها الصحافة في مرحلة ما بعد الاستقلال . الا أن الممارسة العملية خلال ربع قرن قد طرحت موقفاً موحداً في مختلف الأنظار العربية رغم اختلاف المضمون الاجتماعي والأيدولوجي ويخصص هذا الموقف في استخدام وسائل الاعلام والاتصال العربية كادوات في يد السلطة وذلك للقيام بدور الشرح والتفسير والتأييد لقرارات السلطة أكثر من كونها أداة لتوجيه النقد والاسهام في إعادة تشكيل العقل العربي بصورة بناءة وإيجابية (١١) .

ويلاحظ بوجه عام أن الحكام العرب يعتبرون أي نقد موجه للحكومات على أنه موجه للأمة كلها . ورغم أن الكثير من الدول العربية لم تنص في دساتيرها على تحريم قيام حزب أو أحزاب معارضة ولكن يختلف الأمر من الناحية الواقعية . إذ أن أي محاولة لتشكيل معارضة حقيقية سرعان ما يقضى عليها ولو باستخدام العنف ويمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة . والواقع أن العالم العربي لم يشهد صحافة تمثل مختلف القوى السياسية والاجتماعية الا في الفترة التي سبقت الحصول على الاستقلال عندما حدث تحالف مقدس بين جميع فئات الشعب لمواجهة السلطات الاستعمارية . أما في الوقت الحالي فالدول العربية تشهد أشكالاً متعددة للقيود التي تفرض على الحريات العامة دفاعاً عن النظام العام وأمن الحكومات وهما من المفاهيم الحاطة التي تستخدم بهارة لحرمان القوى الاجتماعية المختلفة وتنظيماتها

السياسية والثقافية من حرية التعبير والمشاركة في تشكيل مصائر الوطن  
العربي(١٢) .

وتمارس الحكومات العربية رقابة مشددة على وسائل الاعلام وخصوصا  
الصحافة . وتتخذ الرقابة اشكالا متنوعة فقد تكون قاصرة في بعض  
الاحيان على موضوعات معينة مثل الامور الدينية او المسائل الحساسة في  
العلاقات الدولية والشخصيات الأجنبية البارزة ولكنها كثيرا ما تشمل  
الموضوعات التي تمس أمن وسلامة الحكومات العربية وغالبا ما تستند الرقابة  
على الصحف العربية الى السلطة التقديرية للحكومات وتتوافر لدى الدول  
العربية قوانين للرقابة تطبق اثناء فترات الطوارئ . ومن أبرز انواع الرقابة  
التي تنجأ اليها الحكومات العربية الرقابة المسبقة حيث تقدم المادة  
الاعلامية للرقيب للموافقة عليها قبل نشرها او اذاعتها . وهناك ايضا الرقابة  
بعد التوزيع ( بالنسبة للصحف فقط ) . حيث يتم مصادرة النسخ المعدة  
للتوزيع من هذه الصحف . ولكن أخطر أشكال الرقابة الشائعة اليوم  
في وسائل الاعلام العربية هي الرقابة الذاتية التي يمارسها رؤساء التحرير  
والصحفيون والكتاب من تلقاء أنفسهم دون الحاجة الى رقيب رسمي(١٣) .

اما سيطرة الحكومات العربية على مصادر الأنباء المحلية فهي أشد  
ما تكون وضوحا في ملكية الحكومات لوكالات الأنباء العربية .

## الحقوق الاعلامية والاتصالية للجماهير العربية

تمد هذه القضية من أهم التحديات التي تواجه الحكومات العربية في مجالى الاعلام والاتصال وذلك بسبب ارتباطها بصميم الاطار النظرى الذى يحدد ويحكم الممارسات الاعلامية في الوطن العربى . وكما سبق ان ذكرنا أن النظرية العامة التى تحكم هذه الممارسات تدین بالتبعية شبه الكاملة للنظريات الغربية في الاعلام مضافا اليها السمات الخاصة بالواقع السياسى والاجتماعى في الوطن العربى ( سيطرة النظم الأوتوقراطية والفلسفات السلفية والنظرة الاستعلائية للجمهور بسبب انتشار الأمية والتخلف الاجتماعى ) . فالاعلام العربى ينساب في اتجاه رأسى من الحكام الى المحكومين ويقوم بدور أساسى في عمليات الضبط الاجتماعى وحماية الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة . ومن الواضح أن هذه النظرة تستند الى فلسفة لا تحترم عقلية الجماهير ولا تحرص على تلبية احتياجاتها الاعلامية والاتصالية . وفي ضوء هذه النظرة لا تلجأ الحكومات الى قياس أو استطلاع الرأى العام العربى الا في حالات استثنائية وكى تستخدم نتائج هذه الاستطلاعات في وضع مزيد من القيود والضوابط على حركة الجماهير . وليس بهدف العمل على النهوض بالوعى الجماهيرى أو تلبية احتياجاتهم الاتصالية .

وفي ضوء ما سبق لابد من التنبيه الى ضرورة اعادة النظر في الوظائف الاجتماعية للاعلام العربى بما لم يتحول هذا الاعلام من وظائفه التقليدية التى تهدف الى اقتناع الجماهير وترويضها لصالح السياسات الفوقية والحكومية بحيث يصبح وسيلة للتواصل الاجتماعى على المستويين الرأسى والأفقى تنساب من خلالها المعلومات والأفكار في اتجاهين من المصدر الى المتلقى ومن المتلقى الى المصدر بدلا من أن تنساب في اتجاه واحد فقط من أعلى الى أسفل ومن الصفوة الى القاعدة . ما لم يتحقق ذلك فمن العسير انجاز أى نتائج ايجابية في مجال التخطيط التنموى والديموقراطية السياسية أو الاجتماعية للاعلام . ومن الواضح أن الاعتراف بالحقوق الاعلامية والاتصالية للجماهير العربية والعمل على ارساء ضمانات تشريعية لممارستها يستلزم توفر شرطين أساسيين يتعلق أولهما بضرورة توفير وسائل الاتصال والمعلومات لجميع القوى الاجتماعية دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة

أو الدين أو الانتماء السياسي . أما الشرط الثاني فهو يتعلق بتحقيق أكبر قدر من المشاركة الجماهيرية في عمليات الاتصال والاعلام بحيث لا يقتصر دور الجماهير على النطق والاستقبال السلبي للرسائل الاعلامية بل يمتد ليتحول الى المشاركة الايجابية وهنا يكمن الجوهر الحقيقي للبعد الديمقراطي للاعلام .

فالشاركة الجماهيرية في العمليات الاتصالية والاعلامية تتضمن التفاعل المتبادل بين الثائمين بالاتصال والمتلقين وبين هؤلاء وبين الوسائل الاعلامية ذاتها . كما تتضمن استجابة الوسائل الاعلامية للاحتياجات الثقافية والاعلامية للفئات الاجتماعية المختلفة .

وغنى عن القول أن تحقيق ديمقراطية الاتصال بما سيقترن عليها من نتائج ايجابية في المجالات التنموية تتمثل في ضمان درجة عالية من المشاركة الجماهيرية وما يتضمنه ذلك من حماس واقتناع حقيقى بمشروعات التنمية وعملياتها كل ذلك سوف يساعد على تقليص سلطة الحكومات العربية في الاحتكار الاعلامى والسيطرة على وسائل الاتصال الجماهيرى . كما سيؤدى الى عدم تركيز وسائل الاعلام في العواصم والمدن العربية : كذلك سوف يساعد على عدم احتكار السلطة لصنع واتخاذ القرارات الاعلامية من جانب الفئات البيروقراطية من العاملين في حقل الاعلام وسيؤدى الى توسيع دوائر المشاركة الجماهيرية في أنشطة الاتصال سواء في التخطيط لها او تنفيذها .

في ضوء هذه الأوضاع التى سبق ذكرها هل يحق لنا أن تأمل في محاولة خلق أشكال ديمقراطية في مجالى الاعلام والاتصال العربى دون أن نضع في اعتبارنا تحقيق الديمقراطية بمعناها المجتمعى الشامل . خصوصاً وان اسهام الاتصال بمفرده في تحقيق ذلك غير ممكن فعندما يغيب عن الأنظمة العربية ادراك أبسط الحقوق الانسانية والاجتماعية يصبح لا مفر من ادراك استحالة اجراء أى تغييرات حقيقية بشأن تحقيق ديمقراطية الاتصال بمعزل عن سائر المجالات الاجتماعية والسياسية التى تحول بأوضاعها الراهنة دون ذلك .

١ - انظر المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي اعتمدته الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٦٦ .

٢ - من أبرز رواد فكرة ( الحق في الاتصال ) جان داريس الذي أعد عنه الوثيقة رقم ٣٦ - اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال - اليونسكو ، باريس ١٩٨٠ ، هال. س  
عازل الخضر بجامعة هاواي - هونولولو الولايات المتحدة . ديزوند فيشر - اجتماعات خبراء،  
اليونسكو لمنطقة الحق في الاتصال ، ستوكهولم ١٩٧٨ ، باريس ١٩٨٠ .

٣ - Editorial : The Right to inform and to be informed.  
Development Dialogue, ILET, 1981, pp. 4-9.

٤ - انظر : Meeting of experts on the right to communicate.  
U.N.E.S.C.O., London. 1980.

٥ - انظر : اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال لجنة ماكبرايد - اليونسكو -  
باريس ١٩٧٨ - ص ١٩٤ - ١٩٧ .

٦ - Juan Samovia : The democratisation of communication.  
Development Dialogue. ILET, 1987, pp. 13-16.

Ibid, pp. 18-20. ٧ -

٨ - انظر :  
The Meeting of experts on the right to Communication  
ffi Paris, U.N.E.S.C.O., 1980.

٩ - انظر : برهان غاليون : ما وراء الديمقراطية والاستجداد في الوطن العربي في :  
التجارب الديمقراطية في الوطن العربي ، دار الحداثة - المغرب ١٩٨١ ص ١٢٢ - ١٢٧ -  
عصام نجان : أي ديمقراطية للوطن العربي ، المصدر السابق ، ص ١٠٨ - ١١١ .

١٠ - انظر : كل من عواطف عبد الرحمن : الرأي العام العربي هل يمكن استغلاله

وقيامه ، مجلة الفكر العربي ، المجلد الثاني ، بيروت - فبراير ١٩٨٣ - ص ٢١ ،  
عصام نعمان : مصدر سابق ، ص ١٠٩ .

١١ - انظر : برهان غاليون :  
مراجع سابق ص ١١٧ - ١٢٢ -  
تصانيف نعمان ، مصدر سابق ص ١٠٨ - ١١٢ .

١٢ - انظر : عواطف عبد الرحمن ، الصحافة العربية من الاستقلال الى التبعية - مجلة  
شؤون عربية ، المجلد ٢٤ ، تونس - ١٩٨٣ .

١٣ - انظر : عواطف عبد الرحمن ، قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم  
الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ١٣٢ .

## أهم مراجع الدراسة

### الدراسات والكتب العربية :

- ١ — مجموعة من المفكرين العرب : التجارب الديمقراطية في الوطن العربي . منتدى الفكر والحوار — دار الحدائق — المغرب ١٩٨١ .
- ٢ — جيهان رشتى : نظم الاتصال والاعلام في الدول النامية — دار الفكر العربي — القاهرة ١٩٧٢ .
- ٣ — خليل صابات : حق الاتصال — ورقة مقدمة الى الحلقة الثانية لبحوث الاعلام — المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية — القاهرة — ١٩٨٣ .
- ٤ — سعد الدين ابراهيم : اتجاهات الراى العام العربى نحو الهوية القومية — مجلة المستقبل العربى — العدد ١٣ — بيروت سنة ١٩٨٠ .
- ٥ — عواطف عبد الرحمن : قضايا التبعية الاعلامية والثقافية فى العالم الثالث — سلسلة عالم المعرفة — الكويت — ١٩٨٤ .
- ٦ — عواطف عبد الرحمن : اشكالية الاعلام والتنمية فى الوطن العربى — ورقة مقدمة الى مؤتمر الاحصاء والعلوم الاجتماعية — المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية — القاهرة — ١٩٨٤ .
- ٧ — عواطف عبد الرحمن : الصحافة العربية من الاستقلال الى التبعية — مجلة شؤون عربية — العدد ٢٤ — تونس — ١٩٨٣ .
- ٨ — عواطف عبد الرحمن : الراى العام العربى — هل يمكن استغلاله وقياسه — مجلة الفكر العربى — العدد الرابع — بيروت — ١٩٨٣ .
- ٩ — لجنة ملكيرايڊ : التقرير النهائى للجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال — اليونسكو — باريس — ١٩٨٠ .

### الرسائل الجامعية :

١. — ليلي عبد المجيد : السياسة الاعلامية في مصر ١٩٦٠ — ١٩٧١ — رسالة بكتوراد — غير منشور — كلية الاعلام — جامعة القاهرة — نوفمبر ١٩٨٢ .  
المراجع الأجنبية :

- 1 — Nodern Streng, K. and Schillier (ed) : Nantona; Sovereignty and international Communication. Alba Publishing, Wor Wood, U. S. A. 1979.
- 2 — H. Schiller : Communication and Cultural domination. New York — White Plains — 1976.
- 3 — Dente. B-Fasceli : International News, Freedom under attack, Sage — London, 1980.
- 4 — Jhan Somavia : The democratisation of Communications. Development Dialogue. LLET, 1981 - 2.
- 5 — Ediltional : The Right oto ingorm and to le informed. Development and Dialogue. LLET, 1981. 2.
- 6 — Awatef Abd El Rahman : Towards a now order of information and Communication An Af Asian Vision, A.A.P.S.O. Cairo — 1983.
- 7 — ———, The Meeting of expert of the right to Communication — Stockholm, May 1978.
- 8 — ———, The Meeting of experts on the right to Communication — Final Report. Paris — November 1980.
- 9 — L. S. Harms : An Emergent Communication Policy Science, Content Rights, Problems and Methods. Hawai Univ. U.S.A. 1979.



الرأى العام العربى هل يمكن استطلاعه وقياسه ؟

من الواضح أن الرأي العام ليس مجرد موضوع يتسم بأهمية نظرية أو عالية نفى معظم دول العالم الثالث يغفل أمر الرأي العام بشكل ملحوظ حيث تسهم وسائل الاعلام سواء المقروءة أو المسموعة والمرئية في ذلك بدور رئيسي وتبرز أماننا الحقيقة واضحة إذا أدركنا أنه أصبح مستحيلا بالنسبة للإنسان المعاصر أن يحدد وجهة نظره أو موقفه أو التزامه إزاء مشاكل وقضايا العصر بدون الاستعانة بالمعلومات التي لا توفرها الا وسائل الاعلام . ولذلك أصبحت عمليات تنظيم المعلومات ومناهج الاعلام وما ينشأ عنها من دعائية وحرب نفسية في ظروف العالم المعاصر قضية سياسية واجتماعية وعلمية بالقسمة الخطورة لا تؤثر فقط في صياغة وجهات نظر الناس وفي العلاقة بين الطبقات والقوى الاجتماعية ولكنها تؤثر أيضا في العلاقات بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة . فاذا كانت الدول الاشتراكية تمك وسائل الاتصال عن طريق مؤسساتها الاشتراكية والدول الرأسمالية تمك هي الأخرى وسائل الاعلام عن طريق مؤسساتها الاحتكارية أما دول العالم الثالث فهي خليط بين هذا وذاك وإن كان يغلب على معظم أنظمتها الاعلامية تبعيتها للحكومات وللتسوق الغربي بوجه عام فإن الخلاف الأساسي بين هذه النظم الاعلامية المتعارضة يكمن في ثلاثة مسائل اساسية هي المنهج والمضمون والهدف . فهي تعد تلزم بالمنهج العلمي المستند الى فهم ودراسة الواقع المادى والاجتماعى في اطاره التاريخى الصحيح أو تستند الى منطق شكلى أو آلى يهتم بمواجهة الحقائق المادية قدر اهتمامه بالمواجهة المجردة للأفكار والمظاهر الخارجية للأحداث . ويتحدد مضمون المواد الاعلامية التي تنتقلها وسائل الاعلام الى جماهيرها طبقا للمنهج الذى تلزم به فهي أما أن تكون ادوات وأجهزة لتثقيف الجماهير وتوعيتها بحتائق العصر الذى تعيش فيه والمجتمع الذى يرتبط مصيرها به ولتعليلها شتى أنواع المعرفة ولتزويدها بخلاف أنواع الانتاج الفنى والأدبى الذى يبعث الأمل ويكون

حافزا للانتاج والحركة وأما نصبح وسائل الاعلام سبيلا لنشر الثقافة المدمرة التي تهدف الى محاصرة الجهاير في منسأهات الجنس والعنف والغرائز بالدائية وتجردها من مقدره اللجوء الى العقل والمنطق مما يبسر قيادها والتحكم في مصيرها مثلها حدث للجهاير الألمانية والإيطالية في ظل النظامين النازى والفاشى أثناء الحرب العالمية الثانية .

ولا شك أن الدور الذى تقوم به وسائل الاتصال سواء كان ايجابيا لخدمة الجهاير بتوفير الوعى العلمى لها كى تتمكن من المشاركة في تشكيل مصيرها أو كان سلبيا بتضليل الجهاير لحساب فئة معينة تريد السيطرة عليها لاستغلالها . فان الأمر كله يتوقف على من يملك وسائل الاتصال ولمصلحة من تعمل هذه الوسائل هل تخدم مصلحة الجبوع الحاشده من الناس في تزويدهم بالانتاج الثقافى الجاد والمعلومات المعاصرة أم تخدم مصالح فئة اجتماعية معينة على حساب الآخرين ... ؟

ولا شك ان النظرة المتمعة لتجارب العالم الثالث تكشف لنا حقيقة الدور الذى تقوم به وسائل الاعلام في تشكيل اتجاهات الرأى العام اذ تحصل وسائل الاعلام في هذه الدول مسئولية أخلاقية وسياسية في الحرص على القيام بواجباتها ومهامها التاريخية التى تتمثل في تزويد الجهاير بشتى أنواع المعرفة الجادة والإيجابية بل ولا يكن اغفال دورها في خداع وتضليل الرأى العام في هذه الدول لصالح نظم الحكم الاستبدادية مما اسفر عن نقش السلبية واللامبالاة بين الجهاير الشعبية التى قد يؤدى عدم نضجها أو عدم اكترائها بالقضايا الاجتماعية والسياسية الهامة وعدم كفاءتها السياسية الى مزيد من اليأس والخضوع الكامل لحكم القلة المتسلطة ومن المؤكد أن الرأى الضمنى لا يصبح قوة اجتماعية الا عندما يدرك عدد كبير من الأفراد الذين تتفق آراؤهم نظرتهم المشتركة الى الأمور ويعبدون الى تعزيز مصالحهم . واذا كان مضمون الرأى العام يعكس التعارض الموضوعى للمصالح بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة في أغلبية دول العالم الثالث التى لا تزال نظمها الاقتصادية تابعة للرأسمالية العالمية : فان الرأى العام في الدول التى تحاول ان تتبع النهج الاشتراكى لا يزال محتفظا بطابعه الطبقي . ولكن يجب أن يوضع في الاعتبار أن مجتمعات العالم الثالث تزخر بمشكلات وظواهر لها أساس أوسع كثيرا من المصالح الطبقية وهى

متشابهها بين مختلف فئات السكان الذين ينتمون الى طبقات مختلفة ويتخذون بصفة خاصة المشكلات التى تسمى عادة مشكلات قومية والتى تشكل وعيا موافقا مختلفة من القضايا الأخرى .

مثال الراى العام العربى لقد أسهمت العوامل المشتركة العديدة بين شعوب المنطقة العربية فى تكوين أسس صلبة للراى العام على نطاق العالم العربى بأكمله . فقد تعرضت شعوب المنطقة لسلسلة من الأحداث المشتركة بدأت منذ خضوعها للسيطرة الأوربية واقتطاع جزء منها ومنحه للحركة الصهيونية وصراعها ضد الاستعمار الأوربى والصهيونية . وقد أهدى تراكم هذه الأحداث المشتركة الى تشكيل اطرار نفسى وذهنى مشترك وقادر على افراز استجابات مشتركة ازاء الأحداث التى تعترض مسيرة شعوب العالم العربى .

ويمكننا اعتبار صدور وعد بلفور بانشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ١٩١٧ هو البداية الفعلية لنشأة الراى العام العربى . غير أن وحدة الظروف التاريخية ليست هى العامل الوحيد وان كانت العامل الحاسم فى خلق اتجاهات ومواقف موحدة بين الشعوب العربية ازاء الأحداث التى تنجم عن وجود اخطار أجنبية اذ لعبت وحدة اللغة والثقافة المشتركة والتكوين النفسى المشترك الذى يتمثل فى التراث القيمى والعادات والدين كذلك المصالح الاقتصادية المشتركة ( السوق ) والعامل الجغرافى ( وحدة الأرض ) كل هذه العوامل أسهمت بنسب متفاوتة فى خلق ما يمكن تسميته الراى العام العربى . ورغم تعدد وتنوع الخبرات التاريخية المشتركة وعامل التوحيد بين الشعوب العربية الا أننا نلمس تفاوتاً ملحوظاً فى مستويات الراى العام العربى بين الأقاليم التى يتكون منها العالم العربى . هذا التفاوت الذى يرجع الى اختلاف مستويات التطور الاجتماعى والاقتصادى والثقافى بين كل من المشرق والمغرب ومنطقة الخليج والجزيرة العربية واقليم وادى النيل . كذلك درجة استقلال وتحرر كل اقليم وحجم ونوع علاقاته بالقوى الدولية المعاصرة علاوة على مدى تأثير كل اقليم بمخلفات العلاقة التاريخية بينه وبين الدول الأوربية التى خضع لسيطرتها فى الماضى فنلاحظ مثلاً أن منطقة المغرب العربى تسود فيها

المؤثرات الثقافية الفرنسية بينما نجد ان منطقة الخليج العربى تبدو اكثر تأثرا بمخلفات الاستعمار البريطانى . هذا غسلا عن التركيب الاجتماعى والطبقى الخاص بكل اقليم فالخريطة الاجتماعية للعالم العربى تحمل بين طياتها اشد الانكسار الاجتماعية نضجا ونسوا واكثرها بدائية فى نفس الوقت ولا يقتصر هذا التفاوت الاجتماعى على اقليم دون غيره بل نلاحظ وجوده فى داخل الاقليم الواحد بل وفى داخل الدولة الواحدة .

ورغم هذا التفاوت فى المراث التاريخى والتركيب الاجتماعى والثروات البشرية والطبيعية ودرجات التبعية والتحرر بين الدول العربية فان هذا 'م' يحل دون تعرض الشعوب لمجموعة من الأحداث التى اسهمت فى بلورة ونمو الراى العام العربى ويمكن تلخيصها على النحو التالى :

- ١ - صدور وعد بلفور باتشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ١٩١٧ .
- ٢ - ثورة مصر الفتوية ١٩١٩ ضد الاحتلال البريطانى .
- ٣ - ثورة العراق ١٩٢٠ ضد الانتداب البريطانى .
- ٤ - ثورة سوريا ضد الانتداب الفرنسى ١٩٢٥ .
- ٥ - هبة البراق فى فلسطين ١٩٢٩ .
- ٦ - الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦ - ١٩٣٩ .
- ٧ - قيام جامعة الدول العربية ١٩٤٥ .
- ٨ - نكبة ضياع فلسطين وقيام دولة اسرائيل ١٩٤٨ .
- ٩ - ثورة يوليو ١٩٥٢ ( مصر ) .
- ١٠ - ثورة الجزائر ١٩٥٤ .
- ١١ - العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ .
- ١٢ - وحدة مصر وسوريا ١٩٥٨ .
- ١٣ - ثورة العراق ١٩٥٨ .
- ١٤ - استقلال الجزائر ١٩٦٢ .

- ١٥ - ثورة اليمن ١٩٦٢ .
- ١٦ - ظهور المقاومة الفلسطينية (فتح) ١٩٦٥ .
- ١٧ - نكسة يونيو ١٩٦٧ .
- ١٨ - ثورة ليبيا ١٩٦٩ .
- ١٩ - أحداث أيلول وتصفية المقاومة الفلسطينية في الاردن سبتمبر ١٩٧٠ .
- ٢٠ - وفاة الرئيس عبد الناصر سبتمبر ١٩٧٠ .
- ٢١ - جرب أكتوبر ١٩٧٣ .
- ٢٢ - أحداث لبنان ١٩٧٥ .
- ٢٣ - مبادرة السادات نوفمبر ١٩٧٧ .
- ٢٤ - اتفاقية كامب ديفيد والصلح المصري مع اسرائيل مارس ١٩٧٨ .
- ٢٥ - الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ١٩٨٧ .

ولا بد أن نشير الى أهمية الدور الذي قامت به ولا تزال تقوم به التنظيمات الشعبية على نطاق العالم العربى مثل اتحادات العمال والصحفيين والمحامين والصيدالة والأطباء والمعلمين والطلبة العرب . ولا شك أن سهولة الاتصالات وخاصة انتشار الترانزستور وحركة نشر الكتب وتوزيعها على نطاق العالم العربى والمؤتمرات السياسية والقومية التى تنعقد بشكل دورى فى العواصم العربية وحركة تبادل المهنيين والكفاءات المتخصصة والأيدى العاملة بين الدول العربية . كل ذلك أسهم بدرجات متباينة فى تشكيل الملامح الأساسية للرأى العام العربى غير أن الرأى العام العربى الذى يملك كسل مقومات التوحيد التى سبق الإشارة إليها لم يتبلور فى الواقع الفعلى وظل مشتتا ويعزى ذلك الى العديد من العقبات أبرزها وأهمها على الدوام :

أولا : الفوارق الاجتماعية الهائلة بين القلة التى تملك وتتحكم فى موارد الثروة والانتاج ووسائل التعبير السياسى والإعلامى والأوضاع الثقافية والتعليلية وبين الكثرة من الجماهير العربية المحرومة كليا أو جزئيا من المشاركة فى الاستفادة بمسوائد الثروات الطائفة وبالتالى المشاركة فى صنع القرارات السياسية أو القومية أو تشكيل صورتها الإعلامية فى الداخل والخارج .

ثانيا : انتشار الامة في العالم العربى بدرجة لا تتناسب مع التراث التاريخى والحضارى ولا الواقع الاجتماعى والاقتصادى الراهن وانذى يتسم بوفرة الثروات المادية والبشرية وان كان انتشار الامة يمثل النتيجة المتوقعة والحتمية لغياب الديمقراطية الاجتماعية والسياسية على امتداد المسام العربى كله .

ثالثا : أزمة النخبة المثقفة والمتعلمة فى العالم العربى ففى تنازع بين خطرين اولهما القهر السياسى والاجتماعى وثانيهما محاولات الاستيعاب والاحتواء مع جانب الانظمة العربية .

رابعا : يلاحظ أن الصحافة العربية رسمية أو شبه رسمية وكذلك الاناعات والتلفزيون جميعها فى خدمة السياسة الرسمية با عدا بعض الاستثناءات القليلة .

خامسا : طبيعة المضامين الاعلامية التى تروجها اجهزة الاعلام العربية والتى يغلب عليها طابع التخلف والنظرة القطرية المحدودة ومصادرة الرأى الآخر وعدم الاعتراف بوجودها فضلا عن غلبة النخبة الدعائية العاطفية والابتعاد عن الأساليب العقلانية الواقعية .

هذا ولم يحدث من قبل أن اقدمت احدى الحكومات العربية أو جامعة الدول العربية ( رغم مرور ما يقرب من ٣٥ عاما على قيامها ) على اجراء استطلاع أو قياس للرأى العام العربى نجاة اية قضية قومية أو خطرية ما يذخر به العالم العربى من قضايا متنوعة سواء تلك التى تتسم بالطابع السياسى أو بالطابع الاجتماعى والثقافى ولكن هذا لا يعنى انقضاء قيام بعض الحكومات العربية بقياسات للرأى العام داخل دولها وبخصوص مسائل ذات طابع استهلاكى أو تسويقي أو اعلامى . كذلك بدأت تنتشر فى الاونة الأخيرة ظاهرة الاستفتاءات ومعظمها تتعلق بموضوعات انتخابية أو بشأن اصدار تشريعات جديدة أو اتخاذ تدابير حكومية معينة .

وهنا تبرز أهمية المحاولة الرائدة التى قام بها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت بتكليف فريق من الباحثين العرب باعداد دراسة ميدانية حول اتجاهات الرأى العام العربى . وقد قام هذا الفريق على مدى ثلاث

سنوات بالتوثيق التاريخى للحركة القومية وتحليل مضمون الفكر القومى وباعداد ادوات ووسائل القياس الميدانية وتجربتها . وقام باستقصاء آراء عينات ممثلة من عشرة أقطار عربية . وقد شملت هذه العينات قطاعات العمال والفلاحين والطلاب وموظفى الدولة وأساتذة الجامعات والصحفيين ورجال الاعلام والأطباء والمهندسين والمحامين والتجارىين والزراعيين والكوادر الفنية الوسيطة . والأقطار العربية العشرة التى غطتها هذه الدراسة الميدانية هى : المغرب ومصر وتونس والسودان والاردن وفلسطين ولبنان والكويت وقطر واليمن . أما الأقطار العربية الأخرى وهى : العراق وسوريا والبحرين واليمن الجنوبية وليبيا والسعودية وسلطنة عمان فلم تسمح حكوماتها بإجراء الدراسة .

وقد وصفت هذه الدراسة نفسها بأنها عمل وحدوى رائد يهدف الى إجراء دراسة ميدانية فى جميع الأقطار العربية من أجل التعرف على حقيقة الراى العام العربى نحو مسألة الوحدة وسعيها الى التوصل لوضع خريطة اجتماعية سياسية نفسية للواقع العربى المعاصر .

وتتألف الدراسة من ثمانية فصول مع تقديم وملحق بالاستمارة ومراجع الدراسة ويعرض المؤلف ( د. سعد الدين ابراهيم ) فى الفصل الأول الاطار للدراسة واسلوب العمل الميدانى ومراحله وصعوبات الدراسة وفى الفصول التالية يستعرض النتائج الخاصة باتجاهات وآراء الباحثين من الأقطار العربية العشرة حول الوطن العربى والهوية العربية والأمة العربية والتجارب الوحودية السابقة واتجاهاتهم نحو التوحيد السياسى واشكاله فى المستقبل وتوقيت الوحدة وعقباتها ومصلحتها ووسائلها وإمكانية قيام وحدات اقلية بين أقطار عربية مختلفة والصورة القومية التى يحملها أبناء الأقطار العربية المختلفة بعضهم لبعض وتقييمهم لمرود الوحدة ايجابيا وسلبيا على اقطارهم وذواتهم ثم على أبنائهم فى المستقبل . هذا ويشكل الفصل الثامن من الدراسة خاتمة تبحث فى الهموم والتحديات العربية . أما النتائج الميدانية للدراسة فقد وصفها المؤلف بأنها « تمثل اقرب خريطة واقعية للوطن العربى فى الوقت الراهن سواء على المستوى السياسى أو الاجتماعى أو النفسى » .



هذا وقبل أن نحاول تقييم هذه التجربة لابد أن نشير إلى مجموعة الخبرات والملاحظات العلمية التي أمكن استخلاصها من استطلاعات الرأى التى سبق إجرائها فى العالم الثالث مع عدم اغفال الصعوبات السياسية والاجتماعية التى لا تزال تحيط بتجربة الاستطلاعات خصوصاً فضلاً عن الاعتبارات المنهجية التى سياتى ذكرها .

#### الانتقادات المنهجية للاستطلاعات :

غالباً ما يوجه النقد الى استطلاعات الرأى العام وقياساته على أسس منهجية أو اجرائية وخصوصاً فى مسألة العينات ومدى تمثيلها للمجتمع الحقيقى أو صياغة الأسئلة الموجهة للعينة ومدى التحيز الذى تتضمنه صياغة الأسئلة . كذلك تؤكد هذه الانتقادات على أهمية إجراء مسح استطلاعية حتى يمكن الباحثون من ادراك السياق العام المحتمل للاجابات وكى لا تمنح بعض الأسئلة فرصاً للاجابة أكثر من غيرها وكى لا يحدث حذف لبعض الأسئلة ذات الأهمية . ورغم أن هذه الانتقادات صحيحة موضوعياً وسليمة الى حد كبير ، فإن القائمين على الاستطلاعات يملكون فى الغالب الردود المناسبة التى تؤكد التزامهم بالخطوات المنهجية السليمة سواء فى وضع وصياغة الأسئلة وترتيبها أو اختيار العينات وما يتطلبه ذلك من دقة والزام علمى كذلك اعتقد بأن هناك تحيزات محتملة قد تحدث وقد يترتب عليها ظهور نتائج غير متوقعة . ويفترض علماء الاجتماع بأنه لا شئ يحدث بالصدفة إذ أن هذه التحيزات يمكن توضيحها وشرحها .

والواقع ان جميع هذه المشكلات تتعلق فى الأساس بنوعية ومصالح الهيئات التى تقوم أو تهتم بإجراء قياسات للرأى العام . وهذه المصالح هى فى جوهرها مصالح سياسية . إذ أن قياسات الرأى العام فى الوقت الراهن ليست أكثر من أداة للفعل السياسى وتتحدد وظيفتها فى إمكانية افتراض أن فكرة الرأى العام أو الإيحاء به استناداً الى الفكرة القائلة بأن أى مجموعة بشرية لابد أن يكون لها رأى عام يمثل معدل متوسط آراء السائدة . مع أن هذا فى الواقع ليس رأياً عاماً بقدر ما هو حاصل جميع مجموعة آراء فردية .

ان فكرة الراى العام التى تتصدر الصفحات الأولى من الصحف على شكل نسب مئوية نقول مثلا أن ٧٠٪ من الراى العام الأمريكى يؤيد اسرائيل انما يثير فى حقيقة الأمر الى الحقيقة القائلة بأن الراى العام فى أية لحظة ما هو الا نتاج لتوازن القوى والصراعات وليس هناك شيء أكثر خطا من الراى الذى يمثّل حالة الراى العام وكأنها شيء ثابت ونحن نعلم جيدا ان علاقات القوى لا يمكن تجاهلها أو التقليل من أهميتها اذ أن أى ممارسة للسلطة تكون مصحوبة بمسار يهدف دوما الى تقنين امتيازات هؤلاء الذين يمارسون السلطة .. هذا هو الأثر أو النتيجة الرئيسية لاستطلاعات الراى التى تحاول أن تخلق الوهم بأن هناك رأيا عاما ساحقا يستند السلطة ويدعم علاقات القوى السائدة .

وسوف اشير الى أهم العوامل التى تؤدى الى الايهام بوجود ما يشبه الاجماع أو على الأقل الإيحاء :

العامل الأول الخاص بافتراض ان كل شخص يجب ان يكون له رأى هذا العامل يقوم على تجاهل القطاع الذى لا يجيب على أسئلة الاستطلاع أو تلك الفئة التى تعرف بمن لا رأى لهم . فمثلا عندما نسأل الجماهير المصرية هل تؤيد الصلح مع اسرائيل فائنا سوف نسجل ٤٠٪ نعم ، ٣٠٪ لا ، ٢٥٪ دون لجابة حينئذ سوف نقول أن النسبة المؤيدة أكبر من النسبة المعارضة على الرغم من أن حساب الفئة التلى لم تجب مع الفئة المعارضة يبين أن المؤيدين أقلية .

ولا شك أن استبعاد تلك الفئة يماثل ما يحدث فى الاستفتاءات عندما لا تحسب الأصوات المجتمعة عن الاشتراك فى الاستفتاء . فالفلسفة الكامنة خلف المسوح الانتخابية تفرض نفسها على استطلاعات الراى . فمثلا سوف نجد أن أكبر نسبة فى الفئة التى لم تجب من النساء وان هذه الفئة من الذين لا رأى لهم تزداد بين النساء والرجال معا كلما كان الاستفتاء حول مسائل سياسية . وكلما كانت الأسئلة تهتم بمسائل ثقافية فان نسبة هذه الفئة سوف تزداد بين المجموعات الأقل تعليما . وعندما يدور الاستفتاء حول مشكلة أو قضية اجتماعية مثل تربية الأطفال فان هذه الفئة تختلف باختلاف الشرائح الاجتماعية التى سيوجه اليها الاستفتاء . وكلما

كان السؤال موجها الى أطراف في قضايا أخلاقية أو صراعات سياسية ( مثل سؤال أحد أفراد حزب الزائو الحاكم في زيمبابوي عن حقيقة تدهور الأوضاع في بلاده بعد الاستقلال ) فان ثمة غير المجيبين سوف تزداد .

#### أما المسائل الثانی :

الذى يؤدي الى الإيهام بوجود ما يشبه الإجماع فهو يتعلق بطريقة وضع الأسئلة وصياغتها وترتيب أولويتها فمى غالبا ما توضع في ضوء مصالح الهيئات "و القوى التي تتم الاستطلاعات وقياسات الراى لحسابها وأحد الآثار السلبية التي تترتب على ذلك هو القيام بتوجيه سؤال غير متوقع الى فئات مختلفة من الناس على أساس أنهم سوف يقومون بإجابة عليه .

وليس هناك أسوأ من وضع فئات الجمهور في موقف يجبرون فيه على سؤال أو بضعة أسئلة لم يفكروا فيها من قبل أو الإجابة خطأ على سؤال سبق أن طرح عليهم من قبل ولكن بصياغة مختلفة وهنا يحدث سوء الفهم والخلط .

#### أما المسائل الثالث :

فهو يتعلق باستحالة أو صعوبة إعادة استخدام نتائج الاستطلاعات التي تتم لخدمة مصالح معينة في تطوير إعطيات البحث العلمى خصوصا في مجال الملزم الاجتماعية في العالم الثالث .

#### أما المسائل الرابع والأخير :

يتعلق بالدور السلبي الذى تقوم به وسائل الاعلام في عرض نتائج الاستطلاعات . إذ تعمد الصحف والأذاعات والهيئات الاعلامية الأخرى الى تبسيط النتائج واختزالها الى حشد الاخلال بطبيعة المادة العلمية إذ أن أى محاولة لتفسير وتحليل استطلاعات الراى تتطلب نمحا دقيقا لنظام الأسئلة الموضوعه كسكل ولكل سؤال على حدة ومدى اتساقه مع السياق العام للاستفتاء ثم القيام بتحليل الاجابات للتعرف على الاتجاهات التي كانت تسيطر على الجمهور أثناء قيامهم بالإجابة على الأسئلة . فلا شك

ان الأسئلة التى تتعلق بموضوعات اجتماعية أو تربوية أو أخلاقية مثل العلاقة بين الآباء والأبناء أو الأساتذة والطلاب تختلف استجابات الناس لها فالشخص غير المنتمى سياسيا أو إيديولوجيا سوف يقتصر فهمه لها على حدودها الخارجية أما الشخص المنتمى فكريا أو سياسيا فان استجابته سوف تختلف هذا وتجاهل وسائل الاعلام هذه الاختلافات الدقيقة وتلجأ الى دمجها وتسطيحها عند الذعة ونشر النتائج مما يؤدي الى انسام النتائج بطابع التضليل وعدم الدقة .

والواقع اننا عندما نستعرض خريطة توزيع مراكز ومعاهد تقياس الرأى العام فى العالم الثالث سوف نلاحظ عدة أمور :

أولها : ندرة الهيئات العلمية المختصة بقياس الرأى العام فى العالم الثالث وهى ظاهرة ترتبط بالأوضاع السياسية السائدة فى هذه الدول وعدم استكمالها لمقومات الاستقلال الحقيقى خصوصا فى المجالات الثقافية والأيدولوجية فضلا عن غياب الديمقراطية فى معظم هذه الدول وسيادة نظم الحكم الشمولية والأوتوقراطية .

ثانيا : نجد ان معظم مراكز قياس الرأى العام التى بدأت تنتشر فى العالم الثالث منذ منتصف الستينيات تتبع الحكومات تبعية مباشرة أو غير مباشرة فهى إما تشكل جزءا من مهام رئاسة الدولة المباشرة أو ترتبط بأحدى القرارات أو الأجهزة الرسمية الهامة فى الدولة .

ثالثا : يقتصر عمل هذه المراكز على اجراء قياسات للرأى العام فى موضوعات غير ذات أهمية ولا تمثل محاور اهتمام فعلية أو قضايا متفجرة لدى الجماهير ومن ثم تقتصر موضوعات الرأى العام الى أهم شروطها الموضوعية اتسامها بطابع الحيوية وانشغال عقول ووجدان الجماهير بها الخلاصة نأ استطلاعات الرأى العام نادرا ما تجرى فى دول العالم الثالث ولا تشجع حكومات هذه الدول القيام باجراء قياسات للرأى العام الا فى المسائل الاجتماعية أو الاقتصادية أو الاعلامية مثل استطلاع آراء المستمعين لبرامج الراديو أو آراء المشاهدين لبرامج التلفزيون أو استطلاع آراء المستهلكين ازاء السلع والخدمات وتتجنب هذه الاستطلاعات الموضوعات السياسية

ذات الأهمية التي تشغل بال الجماهير والتي تتميز بحساسيتها لدى الحكومات .

رابعا : رغم الخطر انشغال الذى تفرضه معظم حكومات انعام الثالث على تناول قياسات الرأى العام للموضوعات والقضايا السياسية الا ان هناك بعض الاستثناءات التي تلجأ فيها هذه الحكومات الى اجراء قياسات أو استطلاعات للرأى العام حول قضايا ذات طابع سياسى وفي هذه الحالة تستخدم نتائج هذه الاستطلاعات لصالح هذه الحكومات في تأكيد سلطتها السياسية أو لتغيير اتجاهات الرأى انعام ازاء بعض القضايا التي تمس نفوذها وامتيازاتها .

### تقييم أول تجربة لاستطلاع الرأى العام العربى :

ان مراعاة التسلسل المنهجى الذى تهر به قياسات الرأى العام واستطلاعاته سوف تلزمنا بتتبع المراحل المتتالية التي مرت بها هذه التجربة منذ اختيار الموضوع أو الموضوعات التي دارت حولها الدراسة الميدانية حتى نشر النتائج النهائية لها .

واذا حاولنا تتبع الخطوات المنهجية التي مرت بها هذه الدراسة فان نقطة البداية سوف تكون طبيعة الموضوع ومدى استيفائه للشروط المنهجية التي تجعله صالحا كموضوع لاستطلاع أو لقياس الرأى العام وأبرز هذه الشروط أن يكون هذا الموضوع مطروحا للجدل والمناقشة وتتوافر عنه المعلومات التي تجعل الجمهور على وعى به مسواء على المستوى العلن أو غير العلن ومن ثم يتكون نحووه رأى عام ويصبح موضوعا صالحا للقياس اذ ان افتقار الموضوع لهذه الشروط يجعله غير صالح للقياس من ناحية واذا تم القياس فسوف تكون النتيجة مجموعة آراء فردية لا تعبر بآية حال عن الرأى العام .

ولاشك ان اختيار موضوع أو عدة موضوعات تدور حول الهوية العربية وتجارب الوحدة العربية لقياس اتجاهات الرأى العام العربى نحوها تعد بداية ايجابية موفقة . لأن هذه القضية ( الوحدة العربية ) تعد من القضايا المحورية التي تستقطب اهتمام الجماهير العربية التي عانت طويلا من عوامل التجزئة والانقسامات على مدى تاريخها المعاصر فضلا

عن محاولات التفتيت وسيادة الروح اللاقومية والعمل على خلق كيانات قطرية تستهدف الحيلولة دون توحيد الشعوب العربية فيكيان قسومي مستقل وقادر على النهوض بأعباء التحرر والتنمية في عصر لم يعد يعترف الا بالكيانات الدولية الكبرى . وبذلك يمكن القول ان صلاحية هذا الموضوع ( القومية العربية ) لاستطلاع الراى العام العربى ليست في حاجة الى جدل كبير بقدر ما يصبح الشك الآخر للمقولة وهو ( ضرورة ان تتوافر عنه المعلومات التى تجعل الجمهور على وعى به ) هى التى تحتاج الى اثبات خصوصا في ظل انتشار الامية والدور السلبي الذى تقوم به وبوسائل الاعلام العربية في هذا المضمار .

النقطة المنهجية الثانية هى العينة وأسس اختيارها ومدى تجنبها لاحتمالات التحيز .

ونتناول هذه النقطة بمجموعة عناصر نجعلها كما يلى :

- ١ — عينة الدول العربية .
- ٢ — عينة الجمهور .
- ٣ — عينة القضايا الخاضعة للدراسة .
- ٤ — العينة الزمنية .

فيما يتعلق بعينة الدول العربية فقد لوحظ اقتصر الدراسة على عشرة دول فقط اذ تم استبعاد سبعة دول عربية من الدراسة وذلك لأسباب تتعلق بموقف المسئولين في هذه الدول ورفضهم للسماح بإجراء الدراسة وهنا لابد ان يتبادر الى أذهاننا السؤال التالى : الى أى مدى تمثل الدول العربية العشر ( التى تم إجراء الدراسة فيها ) العالم العربى ككل ؟ وذلك في ظل غياب كل من الجزائر وليبيا في المغرب الغربى والعراق وسوريا في المشرق العربى والسعودية والبحرين في الخليج فضلا عن اليمن الجنوبية كيف يمكن تصور الراى العام العربى واتجاهاته ازاء قضايا قومية ذات بعد تاريخى عريق في الوجدان والذهن العربى دون أن تتضمن العينة الدول العربية السبع والتى تمثل ثقلا تاريخيا وسياسيا لا يمكن اغفاله فضلا عن أهمية خطورة الأدوار التى تلعبها على المسرح العربى والدولى في المرحلة الراهنة .

كذلك لا يمكن من الفاحية المنهجية التسليم بصحة هذه لعينة التي تستبعد ما يقرب من نصف المجتمع الأصلي ( حوالي ٤٠ ٪ ) وتقتصر الدراسة على ٦٠ ٪ فقط من الدول العربية فلا مفر من ان توصف هذه العينة بالتحيز الواضح الذي قد يكون غير مقصود ولكنه حدث بالفعل ولا يمكن انكاره وحينئذ يصعب الادعاء بان هذه العينة غير متحيزة في المرحلة الاولى التي تبثل بداية السلم المنهجي والتي تنبنى عليها باقى الخطوات المنهجية والاجرائية وذلك مهما قيل عن مدى مراعاة المشرعين على البحث للضوابط والاجراءات المنهجية الأخرى .

كذلك لا يمكن أن نعتبر هذه العينة تجاوزا عينة اختيار لأنها تفتقر الى الشروط الأساسية لعينة الاختيار وبهذه المناسبة لم يثر المشرعون على هذه الدراسة الى قياهم بهذه الخطوة الضرورية وهى اعداد عينة اختبار للدراسة تعدد بمثابة استطلاع مبدئى يتم على ضوء نتاجه تعديل محتويات الدراسة من حيث اضافة أو حذف بعض الأسئلة واعادة النظر في فئات العينة سواء التي تتضمن الدول والجمهور أو تلك التي تتضمن القضايا والموضوعات وتطالعنا ظاهرة التحيز مرة أخرى عندها نحاول فحص عينة الجمهور التي شملت ٦ آلاف مواطنا عربيا من مختلف القطاعات المهنية والحرفية والملاحظة الأولى تتعلق بعدد افراد العينة ومدى تمثيلهم للمجتمع الأصلي من الفاحية العددية فحسب . واذا كانت التعدادات السكانية الحديثة تشير الى أن تعداد العالم العربى يقترب من ١٩٠ مليون نسمة . ونحن نعلم مسبقا بأن حوالى ٥٠ ٪ من سكانه من النساء . ولذلك فمن غير المسموح لهم بالمشاركة فى اتخاذ القرارات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية رغم أنهم يشاركون فى صنعها بأشكال عديدة مباشرة وغير مباشرة . ويبقى النصف الثانى من السكان ويتكون أساسا من الرجال من مختلف الأعمال . وفى الواقع ان العينة لم توضح مدى تمثيلها لفئات الأعمال المختلفة فى القطاعات الجاهيرية التي تم استطلاعها هذا من ناحية فئات الأعمال .

كذلك لم تثر الدراسة الى الدراسات السابقة التي تناولت الخريطة الاجتماعية للوطن العربى ومن المعروف انه لا توجد حتى الآن مثل هذه الخريطة وان كانت توجد بعض دراسات قطاعية أو جزئية عن الواقع

الاجتماعى العربى فى اطاراته القطرية فحسب . ولا يمكن الاعتماد على نتائج هذه الدراسات الجزئية !لا بقدر محدود ولا يسمح بتعميم هذه النتائج على نطاق العالم العربى ككل والبديل الوحيد لذلك هو الاعتماد على التكهّنات العامّة والى لا يمكن اعتمادها علميا .

كذلك لم تشر الدراسة الى نسبة النساء العربيات المشتركات فى الاستطلاع والى اى الدول العربية ينتمون . . هذا من ناحية فئات الجنس أما الفئات الاخرى للعينة من ناحية المهنة أو مستوى التعليم وسكان المدن والريف فلا ندرى الى اى مدى تمثل عنه الدراسة هذه الفئات بنفس نسبة وجودها فى المجتمع الاصلى .

والواقع انه كان من الضرورى أن يسبق هذه الدراسة القيام باعداد خريطة طبقية للوطن العربى تحدد الشرائح الاجتماعية والمهنية والفئات العمرية والمستويات التعليمية والاقتصادية وسكان الريف والحضر ولكن هذا لم يحدث .

هذا فضلا عن تجاهل المشرفين على الدراسة لفئة من لا رأى لهم فلم تشر الدراسة الى نسبة هؤلاء الذين لم يجيبوا على !مسئلة الاستطلاع أو اجابوا بلا أعرف أو لا رأى لى فاذا كانت الدراسة قد اعتمدت على عينة احتمالية مع استبعاد من لا رأى لهم من العينة فان ذلك يمكن تفسيره بأحد احتمالين اولهما هو ان جميع الأفراد الذين تضمهم عينة الاستطلاع كان لهم رأى محدد بالنسبة لكافة الأسئلة وهو احتمال يتعارض تماما مع نتائج الاستطلاع أما الاحتمال الثانى أن يكون هناك تحيز فى عملية جمع البيانات وذلك باستبعاد الأفراد الذين ليس لديهم رأى بالنسبة لموضوع الاستطلاع وفيما يتعلق بعينة الموضوعات والقضايا التى تضمها الاستطلاع فهى تتفرع فى الأساس عن القضية المحورية التى دار حولها الاستطلاع عن القومية العربية كطموح مستقبلى وكأمر واقع تجسده تجارب الوحدة السابقة .

هذا وقد تضمنت الدراسة عدة محاور حول الوطن العربى والأمة العربية



وهجوم الوطن العربى على المستويات المختلفة الفردية والقطرية والقومية  
تم تقييم التجارب الوحدوية السابقة وأشكال التوحيد السياسى التى  
تتطلع اليه الشعوب العربية فى الوقت الراهن وتوقيتها المناسب والعقبات  
التي تعترضها ونتائج التوحية انسياسى من حيث الفوائد والأضرار كذلك  
شملت هذه الموضوعات احتمالات الوحدة فى المدى القريب والمسافة  
السياسية بين الأقطار العربية .

ولقد تم صياغة هذه القضايا فى أسئلة مقننة ومفتوحة وهذا  
ينظنا الى النقطة المنهجية الثالثة التى تتعلق بصياغة الأسئلة . ورغم ما  
يبدو من سهولة ويسر هذه الخطوة فى استطلاعات الرأى العام ولكن  
هناك مجموعة شروط يجب أن تتوفر فى استمارة الاستطلاع وتهدف الى  
تقليل نسبة التحيز فى الاجابات الى الحد الأدنى وأبرز هذه الشروط  
هو ضرورة توفر عنصر الوضوح والتأكيد على أهمية الابتعاد عن الأسئلة  
الإيحائية بحيث لا توضع الأسئلة فى كلمات تحمل معان أو شحنات انفعالية  
ذات دلالة خاصة قد تحرف المعنى عن هدفه . كذلك الحرص والدقة  
البالغة فى وضع وتسلسل الأسئلة . ويلاحظ فى هذا الاستطلاع غلبة  
الأسئلة المقيدة وقلة الأسئلة المفتوحة . كذلك لم يتم إجراء اختيار للأسئلة  
على عتدد محدود من أفراد العينة المختارة للتأكد من مدى صلاحية هذه  
الأسئلة وتلاؤمها مع المستويات المختلفة لأفراد العينة وتتسم هذه الخطوة  
بأهمية خاصة بسبب تنوع قطاعات الجماهير التى تتضمنها العينة الأصلية  
واختلاف مستوياتها التعليمية والمهنية والطبقية الا اذا كانت الاستمارات  
قد وجهت الى أفراد تتساوى مستوياتهم الثقافية والتعليمية مع مستوى  
كل من واضعى الأسئلة والقائمين بجعب البيانات وحذا لم يحدث بالطبع .

وهذا يقودنا الى جانب منهجى آخر وهو الخاص بطرق جمع  
البيانات وهنا نلاحظ ان ارتفاع نسبة الامية فى العالم العربى وعدم الوعى  
بأهمية استطلاعات الرأى العام مما كان يستلزم الاعتماد على أسلوب  
الاستبيان فى ملء بيانات الاستمارة الإحصائية أو اتباع أسلوب المقابلة  
الجماعية أو الملاحظة الجماهيرية وفى الحقيقة ان الدراسة لم توضح أية  
أسلوب من الأساليب السابقة قد تم اتباعه فى جعب بيانات الاستطلاع .

هـل قام البحوثون بملأ الاستمارات بأنفسهم مما يحتمل أن يؤثر في البيانات لأن المبحوث قد يغير من سلوكه إذا شعر أنه تحت التجربة كما قد يعطى بيانات ومعلومات غير صحيحة إذا تركت له الاستمارة ليهلأها بنفسه ومن الأسئلة المطروحة في هذا الصدد هو هل تم اختيار ملاحظين مدربين للقيام بجعب البيانات وملء الاستمارات من المبحوثين أم أن الفريق المشرف على هذه الدراسة قد اتبع أساليب أخرى مثل تكليف بعض الباحثين بحمل الاستمارات والسفر الى الدول العربية التي تتضمنها العينة حيث كان يقوم بتسليمها الى بعض الأصدقاء ويكتب أسبوعاً أو أكثر ثم يستلم الاستمارات وقد تمت الإجابة على جميع أسئلتها دون توضيح للوسائل التي اتبعت في جميع البيانات والإجابة على أسئلة الاستطلاع والواقع أن هذه النقطة الجوهرية تحتاج الى تصديد واضح من جانب فريق البحث لأنها تتعلق ببدا الأمانة العلمية ومدى الحرص على توفرها في إجراءات الدراسة .

أما النقطة المنهجية الأخيرة التي تتعلق بالعينة الزمنية فإن تحديد البعد الزمني للدراسة يشكل أهمية خاصة نيس منهجياً فحسب بل على المستوى الفردي والمستويات الاقليمية في الوطن العربي . إذا ائنسأ لا يمكن أن نتغافل عن حتمية اختلاف النتائج لو أن هذا الاستطلاع قد تم إجارائه أثناء فترة الستينيات وكون أن تقتصر في هذه الدراسة على فترة السبعينيات فحسب مع عدم مراعاة خصوصية المرحلة التاريخية والمؤثرات المختلفة التي أحاطت بالاطار العام للفكر القومي على مستوى الوطن العربي في السبعينيات واختلافها الأساسي عن مرحلة الستينيات فإن ذلك سيؤدى بنا الى الخروج بنتائج غير دقيقة أن لم تكن غير صحيحة وهنا تبرز أهمية القيام بإجراء دراسة استطلاعية للفكر العربي في الصحافة العربية مما كان سيوفر مادة خصبة تساعد فريق البحث على تكوين بعض الفروض الأولية التي يمكن الاستناد عليها كمنطلقات مبدئية لهذا الاستطلاع ولذلك كان لابد أن يسبق هذا الاستطلاع دراسة أخرى تتناول تحليل مضبون اتجاهات الصحف العربية إزاء القومية العربية والممارسات الوجودية التي تمت وذلك خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات ما كان سيوفر لفريق البحث استخراج المؤثرات العامة التي تساعد في

تعميم استمارة الاستبيان كما ان تلك الدراسة كانت ستوضح لنا اولويات القضايا القسومية التي تهتم المواطن العربي خلال الحقتين السابقتين أي الخمسينيات والستينيات على الفترة التي تم اثنائها إجراء الاستطلاع . فاذا كانت نتائج هذا الاستطلاع قد اسفرت ضمن ما اسفرت عنه من نتائج عن حقيقة أولية تحتاج الى مزيد من التأمل والبحث لاثبات صحتها وتعلق بالدرجة العالية من الشعور بالانتماء القوي العربي لذي سجلته الأغلبية الساحقة من المبحوثين في الأقطار العربية في مختلف الشرائح الاجتماعية والمهنية والتعليمية والثقافية مما يعكس قدرة الجماهير العربية في معظم الأقطار على تجاوز حبات الاستعداد اليومية التي تمارسها الأنظمة الحاكمة من خلال اجهزة الاعلام العربية مما كان يحتم ضرورة اجراء دراسة استطلاعه لاتجاهات الصحف فالواقع ان نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية لتحليل مضمون الصحف العربية فضلا عما كانت ستقوم به من ترشيد ودقة لهذا الاستطلاع فانها كانت ستفتح مجالا خصبا للمقارنة بينها وبين النتائج التي اسفر عنها هذا الاستطلاع مما كان سيقع آفاقا اعمق للتفسيرات التي حاول ان يضيفها فريق البحث للنتائج الخاصة بالاستطلاع .

## مصادر الدراسة :

### دراسات ومقالات علمية :

- ١ — مجموعة من العلماء : مناقشات حول الراى العام — مجلة دراسات اشتراكية — العدد السابع — السنة التاسعة — القاهرة — يوليو ١٩٨٠ ص ٦١ — ٧٧ .
- ٢ — لجنة ماكبرايد باليونسكو : التقرير النهائى للجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال اليونسكو — باريس — اكتوبر ١٩٧٩ ص ٢٢٠ — ٢٢٧ .
- ٣ — دكتور سعد الدين ابراهيم : اتجاهات الراى العام العربى نحو الهوية القومية — الوحدة العربية مجلة المستقبل العربى — العدد ١٣ — بيروت — مارس ١٩٨٠ ص ٤٠ — ٦٧ .
- ٤ — د. سعد الدين ابراهيم : اتجاهات الراى العام العربى نحو عقبات الوحدة ومرورها فى المستقبل مجلة المستقبل العربى — العدد ١٤ — بيروت — أبريل ١٩٨٠ ص ٦ — ١٨ .
- ٥ — د. سعد الدين ابراهيم : اتجاهات الراى العام نحو المسألة السياسية بين الأقطار العربية — مجلة المستقبل العربى العدد ١٥ — بيروت — مايو ١٩٨٠ ص ٨٢ — ١٠٠ .
- ٦ — د. عواطف عبد الرحمن : الراى العام والدعاية — محاضرات القيت على طلبة كلية الاعلام فى العام الجامعى ١٩٧٥ — ١٩٧٦ .
- ٧ — د. ناهد صالح : اللاراى فى قياسات الراى العام بالدول النامية . المجلة الاجتماعية المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — القاهرة — أبريل ١٩٨٠ ص ٣ — ٢٧ .

- ٨ — د. نجيب اسكندر : دراسة الرأى العام — المعهد العالى للدراسات  
الاقتصادية — القاهرة ١٩٦٦ ص ١ — ١٠ .
- ٩ — مجموعة من الباحثين : الرأى العام العربى . كلية الاعلام جامعة  
القاهرة ١٩٧٧ ص ١١ — ١٥ .
- ١٠ — غانم عبد المطلب : الرأى العام والتنمية السياسية فى الدول النامية  
رسالة ماجستير غير منشورة — كلية الاقتصاد والعلوم  
السياسية — ١٩٧٦ .



## الدراسة الرابعة

### القسم الثانى

#### صورة المرأة الخليجية فى الصحافة خلال الحقبة النفطية

##### الهدف الأساسى للدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى استخلاص معالم الصورة المرسومة للمرأة الخليجية من خلال تحليل مضمون المواد الاعلامية المنشورة فى الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية الخليجية وأيضاً من خلال المقابلات التى تمت مع العديد من الطالبات الخليجيات اللاتى يدرسن بالجامعات المصرية وهناك عدة أهداف فرعية تنبثق من هذا الهدف الرئيسى ويمكن إبرازها على النحو التالى :

اولاً : استطلاع الصورة الاعلامية للمرأة الخليجية من خلال اطار علمى يهدف الى تحديد وإبراز الأدوار الاجتماعية التى تقوم بها المرأة الخليجية فى مواقعها المختلفة .

ثانياً : المقارنة بين الصورة الاعلامية وبين الواقع الاجتماعى الفعلى الذى تعيشه وتساهم فى تشكيله المرأة الخليجية سواء فى داخل الاطار الأسرى أو مجالات العمل أو التعليم أو المشاركات الاجتماعية والسياسية المختلفة .

ثالثاً : محاولة رصد اتجاهات الصحف الخليجية ازاء قضايا المرأة مع العمل على تفسير أسباب هذه الاتجاهات وتأثيراتها السلبية والإيجابية على الأوضاع العامة للمرأة فى الخليج العربى .

وسعى لتحقيق هذه الأهداف تم وضع مجموعة من الفروض الاستطلاعية صيغت على شكل تساؤلات ويمكن تلخيصها على النحو التالي :

١ - ما هي القضايا والمشكلات المتعلقة بالمرأة والتي تتركز حولها اهتمامات الصحف الخليجية وهل تمثل هذه القضايا والمشكلات جزءا من هموم ومشاكل المرأة الخليجية في المرحلة الراهنة ؟

٢ - ما هي الفئات النسائية التي يتكرر الحديث عنها في أبواب المرأة في الصحف اليومية والمجلات النسائية التي تصدر في منطقة الخليج الزعمى ؟

٣ - ما هو التصور الذى تطرحه الصحف الخليجية بشأن قضايا العمل والتعليم ومشاركة المرأة فى النشاط السياسى والاجتماعى العام . . ؟

٤ - الى اى مدى تلتقى آراء الصحف فى قضايا المرأة مع وجهات نظر النساء والفتيات الخليجيات . . ؟

### الاطار المنهجى للدراسة :

يتضمن الاطار المنهجى للدراسة تحديد نوع الدراسة والمنهج المستخدمة لانجازها وتحديد ادوات البحث سواء ما يتعلق بوسائل جمع المادة العلمية واساليب تحليلها . وبالنسبة لتحديد نوع الدراسة فهي تتضمن مرحلتين المرحلة الاستطلاعية وتهدف الى الكشف عن الملامح العامة للمواد الاعلامية المنشورة فى الصحف الخليجية عن المرأة ثم المرحلة الوصفية وتتضمن توصيف المواد التى تم جمعها فى المرحلة الاستطلاعية وتحديد خصائصها بشكل يسمح بالاجابة على الفروض والتساؤلات المطروحة فى صدر الدراسة .

### المنهج المستخدم فى الدراسة :

لقد تبنت الاستعانة بعدة مناهج لانجاز هذه الدراسة يبرز فى مقدمتها المسح الاعلامى الذى اعتمدنا عليه فى انجاز المرحلة الأولى من الدراسة والتي اتسمت بالطابع الاستطلاعى ، ثم لجأنا الى الاستعانة



بمنهج دراسة الحالة وذلك للتركيز على بعض دول الخليج ( الكويت - الامارات العربية - البحرين ) وايضا للتركيز على بعض الصحف التي تصدر في تلك الدول . واخيرا لم يخل الأمر من اللجوء الى المنهج المقابلي لاجراء بعض المقارنات الزمنية والموضوعية التي فرضتها طبيعة الدراسة .

#### ادوات البحث :

اعتمدت الدراسة على اسلوبين محددين لجمع وتحليل المادة الاعلامية الخاصة بالبحث هما :

- ١ - أسلوب تحليل مضمون المواد الاعلامية المنشورة عن المرأة في بعض صحف الخليج العربي .
- ٢ - المقابلات مع بعض الطالبات الخليجيات في القاهرة .

#### عينة الدراسة :

استلزمت طبيعة الدراسة ضرورة تحديد العينة في اطاراتها الثلاثة المعروفة وهي الاطار المكاني ( الجغرافي ) والاطار الموضوعي ( الصحف والقضايا ) ثم الاطار الزمني ( الفترة والتواريخ ) .

وفيماء يتعلق بالاطار الأول فقد تم اختيار ثلاث دول هي كل من :

- ١ - الكويت .
- ٢ - الامارات العربية المتحدة .
- ٣ - البحرين .

اما الاطار الثاني ويتعلق بالصحف فتعد فرضت الظروف ضرورة الاختصار على بعض الصحف الصادرة في تلك الدول والتي تتوافر أعدادها لدينا وهي على التوالي :

- ١ - جريدة الوطن ومجلة اسرني وتصدران بالكويت .

٢ - مجلة الأزمنة العربية - جريدة الاتحاد ومجلة زهرة الخليج  
وجميعها تصدر بدولة الامارات العربية المتحدة .

٣ - مجلتا المواقف والبحرين وتصدران بالبحرين .

أما الاطار الثالث للمعينة وهو الاطار الزمني فقد راعينا الاقتصاد  
على عام ١٩٨٠ فحسب لأسباب عديدة أبرزها عدم توفر انصحف  
الخليجية الصادرة في الفترات السابقة على ذلك فضلا عن قصر الوقت  
المسموح لنا لانهاء الدراسة ذلك بالإضافة الى الحرص على متابعة الرؤية  
الاعلامية للمرأة الخليجية في احدث فتراتها وهي الفترة التي لا يمكن  
فصلها عن المراحل السابقة بشكل تعسفي . وقد شملت المعينة الزمنية  
فترات مختلفة من عام ١٩٨٠ ويمكن ايجازها على النحو التالي :

١ - بالنسبة للمصحف الكويتية :

( أ ) جريدة الوطن :

تم اختيار ثلاثة اعداد من كل شهر خلال فترة الدراسة بحيث تمثل  
بداية الشهر ومنصفه ونهايته .

(ب) مجلة أسرتي :

تم اختيار عدد واحد من كل شهر باستثناء شهرى يوليو وأغسطس  
مقد تم اختيار عدددين من كل منها نظرا لأهمية القضايا التي عولجت فيها  
ولم تعالج في الاعداد الأخرى من المعينة .

٢ - صحافة الامارات العربية :

( أ ) مجلة الأزمنة العربية :

الاعداد المتوفرة خلال فترة الدراسة من فبراير الى أغسطس ١٩٨٠  
وقد تم الاستعانة بها جميعا .

(ب) جريدة الاتحاد اليومية :

الاعداد المتوفرة ١٩ عجبدا خلال فترة الدراسة ١٩٨٠ استبعد  
منها عددان لم ينشرا أية موضوعات عن المرأة فالتصرت العينة على ١٧  
عددا ٥

### (ج) مجلة زهرة الخليج :

الأعداد المتوفرة أربعة أعداد خلال عام ١٩٨٠ .

### ٣ - صحافة البحرين :

#### (١) مجلة المواقف :

الأعداد المتوفرة ٣ أعداد عام ١٩٨٠ .

#### (ب) مجلة البحرين :

الأعداد المتوفرة ٤ أعداد عام ١٩٨٠ .

أما عينة الكتابات والمواد الاعلامية المنشورة عن المرأة الخليجية فقد حددناها في أبواب المرأة في الصحف اليومية ومحتويات المجلات النسائية ( المتوفرة ) .

### وحدات التحليل :

استقر الرأي على اختيار الموضوع كوحدة أساسية للتحليل على أن يتم ذلك في إطار صفحات المرأة في الصحف اليومية وفي إطار المجلة ككل باعتبارها مجلات نسائية متخصصة .

### فئات التحليل :

وتتضمن كل فئات المضمون وفئات الشكل بالنسبة للمواد الاعلامية التي خضعت للدراسة وفئات الجمهور المستهدف وقد تحددت على النحو التالي :

#### (١) فئات الشكل :

في القوالب الصحفية المستخدمة ( خبر - حديث - تحقيق - مقال - تعليق ) وفي أنماط الإخراج وتتضمن الأساليب اللغوية المستخدمة في التعبير ( السرد - الاستشهاد - التعميم - الهجوم ) وتحديد موقع المسادة الاعلامية والصحيفة والمجلة كما تتضمن تحديد الصور والرسوم .

(ب) أما فئات المضمون :

نقد شملت ما يلي :

١ - نوعية القضايا :

وقد تم تقسيمها الى :

( أ ) قضايا اجتماعية : ( الزواج والطلاق والأطفال - الوظائف التقليدية للمرأة ) .

(ب) قضايا سياسية : ( المشاركة النسائية في النشاط السياسى ) .

(ج) قضايا ثقافية : ( التعليم - المشاركة في النشاط الثقافي العام ) .

( د ) قضايا اقتصادية : ( العمالة النسائية - التدريب - التنمية ) .

( و ) سر ذاتية .

( هـ ) رياضة وجرائم .

٢ - اتجاه المواد الاعلامية :

وتهدف الى تحديد اتجاه الكتابات المنشورة في الصحف نحو قضايا المرأة وهل تنقسم بالتأييد أم المعارضة أم الحياد أو التوازن .

٣ - القيم التي تروج فيها المسادة الاعلامية :

وتهدف الى تحديد نوع القيم المتضمنة في هذه الكتابات وهل تنقسم بالسلبية أم الايجابية أم بدون قيم .

(ج) فئات الجمهور المستهدف :

وقد صنفت الموضوعات أيضا طبقا لجنس كاتب المقال وطبقا لفئات الجمهور الذي تركز عليه المواد الاعلامية المنشورة عن المرأة وقد تم تقسيم الجمهور المستهدف الى ثلاث فئات وذلك من واقع العينات التي تم تحليلها .

١ - نساء المدن .

٢ - نساء البادية .

٣ - نساء ورجال عام .

وقد تم تقسيم الجمهور المستهدف من حيث الحالة الاجتماعية الى :

متزوجات وغير متزوجات ومطلقات . أما من حيث التعليم والمهنة  
فقد جاء التقسيم كما يلي :

متعلقات - ( طالبات - موظفات ) - غير متعلقات - ( ربات  
بيوت - عاملات ) .



## الصحافة الكويتية وقضايا المرأة

١ - مجلة أسرتي الأسبوعية .

٢ - جريدة الوطن اليومية .

## مجلة أسرتي الكويتية :

تتضمن المجلة الأبواب التالية :

### ١ - الأبواب الثابتة :

تم تقسيم الأبواب الثابتة في المجلة وعددها ٢٦ باباً الى ثلاثة أنواع حسب دورية نشرها :

- ١ - باب دائم : وهو الذى ينشر فى جميع الأعداد .
- ٢ - باب شبه دائم : وهو الذى ينشر فى معظم الأعداد .
- ٣ - باب غير دائم : وهو الذى ينشر فى أعداد متفرقة بصفة غير منتظمة .

وبعض هذه الأبواب يخصص للإعلانات بصفة دائمة أو بصفة مؤقتة .

### ١ - الأبواب الدائمة وعددها ٦ أبواب وهى :

- ١ - باتسلامهم .
- ٢ - لكم مع تحيات .
- ٣ - نادى المصافير .
- ٤ - مجلة الأناقة ( اعلانى ) .
- ٥ - مطبخ أسرتي .
- ٦ - محطات فنية .

### ٢ - الابواب شبه الدائمة وعددها ١٢ باباً وهى :

- ١ - أنت والنجوم .
- ٢ - بيتك الجيل ( اعلانى غالباً ) .
- ٤ - العودة الى الخيمة .
- ٥ - الدنيا لوجهها .
- ٦ - كلام للكبار .
- ٧ - حوار مع امرأة طبية .
- ٨ - فى التوعية الأسرية .
- ٩ - من داخل وجدانها .



١٠ - نوافذ مفتوحة .

١١ - همسة .

١٢ - المرأة خارج الحدود .

٣ - الأبواب غير الدائبة وعددها ٨ أبواب وهى :

١ - من هنا وهناك .

٢ - كيف تتعلمين فى الخياطة .

٣ - قضايا وقراء .

٤ - من احلى ما قرأت .

٥ - مع خيرة التجميل ( اعلانى ) .

٦ - المرأة فى حياة كبار القادة .

٧ - حديث المصور .

٨ - رحلة حول انسان .

اهم القضايا التى عولجت فى مجلة اسرتى :

أولا - القضايا الاجتماعية :

١ - انحراف الأحداث ، وتأثير افلام العنف على الطفل الكويتى ،

وتجارب فى علاج الجريمة .

٢ - عدم الانجاب ، مراكز وقاية الأمومة والطفولة .

٣ - تهدم المنازل وخطورتها على السكان .

٤ - الخدمة الاجبارية للوطن بالنسبة للفتيات .

٥ - تحرير المرأة ومساواتها بالرجل ، المعاملة بين الجنسين .

٦ - قانون الأحوال الشخصية ، الخطبة ، اختيار شريك الحياة ،

الزواج ، زواج الأجنيبات .

٧ - العادات القذائبة .

٨ - استعداد الأبناء للامتحانات .

٩ - الطلاق والنشوز .

١٠ - ختان البنات ( عليها واجتماعيا ) .

- ١١ - قوانين عمل المرأة .
- ١٢ - الصداقة ، الحب الأفلاطوني .

### ثانيا - القضايا الدينية :

- ١ - جوانب من حياة الرسول ، زوجات الأنبياء .
- ٢ - رأى الاسلام حول دور الطب في الانجاب .
- ٣ - الاسلام في الكويت .
- ٤ - المسلمون في ايطاليا وكينيا واوروبا وأمريكا .
- ٥ - علانة الزوجين في الاسلام .
- ٦ - نظرة الاسلام لزي المرأة واثرها في المجتمع .
- ٧ - انشاء مراكز لتحفيظ القرآن ، التطور في القرآن الكريم .
- ٨ - الذهب وعلاقته بالاسلام .
- ٩ - حجم الحلال في البنوك الاسلامية ، ضرورة قيام اقتصاد اسلامي .

### ثالثا - قضايا محلية

- ١ - انجازات الانسان الكويتي ( بمناسبة العيد القومي للكويت ) .
- ٢ - الزراعة في الكويت .
- ٣ - ترشيد السياحة .
- ٤ - تعداد السكان الأخير .
- ٥ - غلاء الأسعار .
- ٦ - مشاكل الوافدين مع ادارة الجوازات .
- ٧ - انقطاع الكهرباء .
- ٨ - أنشطة - جمعية « من الشعب العربي الى الشعب الأمريكي »
- جمعية صداقة عربية أمريكية .
- ٩ - أزمة التليفونات .

### رابعا - قضايا خارجية :

- ١ - الأبناء الفقراء في الأسرة البشرية .
- ٢ - شوار ارتيريا .
- ٣ - هموم جزيرة فيلكا .

#### خامسا - قضايا علمية وطبية :

- ١ - التوتر العصبي .
- ٢ - علاج الإبن الأعسر ( الأشول ) .
- ٣ - التأخر في النطق عند الأطفال .
- ٤ - ظاهرة التوائم .
- ٥ - اكتشاف علمي لانجاب أطفال خارقى الذكاء .
- ٦ - التغذية السليمة وتغذية الطفل .
- ٧ - الخمور ومضارها .
- ٨ - فوائد الأسبرين .
- ٩ - الغيبوبة .
- ١٠ - تقلبات الجو .
- ١١ - اشعة الليزر في العلاج .

#### سادسا - القضايا الثقافية :

- ١ - تحسين الصورة العربية في الخارج .
- ٢ - تعليم المرأة الكويتية .
- ٣ - دور التلفزيون في حياة الطفل والأسرة .
- ٤ - تحويل المجلس الوطنى للثقافة والفنون الى وزارة .
- ٥ - مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة في كوبنهاجن .
- ٦ - تدريس اللغات في الكويت .
- ٧ - ضرورة فرض الرقابة على اشربة الفيديو .

#### سابعا - القضايا الانشوية :

- ١ - الرجيم .
- ٢ - جراحة التجميل .
- ٣ - البحوثات عن الذكاء .
- ٤ - الصيف والعرق .
- ٥ - سن اليأس .
- ٦ - الرياضة المنزلية .

### ثاميا - قضايا ادبية وفنية :

- ١ - المسرح السياسى .
- ٢ - حراس النجوم .
- ٣ - السينما العراقية .
- ٤ - المرأة فى قصص احسان عبد القدوس .
- ٥ - مسرح الطفل .
- ٦ - المرأة فى أدب نزار قبائى .
- ٧ - الحب والزواج فى أدب نجيب محفوظ .

### نماذج من المرأة الفريية :

- ( ١ ) ملكة السويد .
- ( ب ) ملكة هولندا .
- ( ج ) المرأة فى ألمانيا .
- ( د ) المرأة الاسكتلندية .

### نماذج من المرأة العربية :

- ١ - المرأة الفلسطينية .
- ٢ - المرأة العراقية .
- ٣ - المرأة السودانية .

## النتائج الأولية :

### ١ - موضوع الغلاف :

ويلاحظ أن غلاف مجلة ( اسرتى ) كان اعلانياً في معظم أعداد العينة موضع الدراسة وعددها ٩ أعداد كما يظهر من الجدول التالى :

تاريخ العدد	موضوع الغلاف	مساحة التعليق عليه	اعلانى
٢ / ٢	مستحضرات تجميل ( وجه فتاة جميلة )	—	—
٣ / ٢٢	وجه من السوان ( جزء من سلسلة موضوعات )	٦ ٪ صفحة	—
٤ / ٢٦	مستحضرات تجميل ( وجه فتاة جميلة )	٧ ٪ صفحة	—
٥ / ٣١	المثلة المصرية يوسى ( حديث عن الحب والزواج )	٣ صفحة	—
٦ / ١٤	فتاة فلسطينية ( حديث حول تحرير المرأة )	٤ صفحات	—
٦ / ٢١	مستحضرات تجميل ( وجه فتاة جميلة )	٧ ٪ صفحة	—
٧ / ١٩	الصيف والعرق ( مستحضرات تجميل ضد العرق )	٢ صفحة	—
٨ / ١٦	مواطنة من جابيا ( مؤتمر المرأة بكونينهاجر )	٤ صفحات	—
٨ / ٣٠	مستحضرات تجميل ( وجه فتاة جميلة )	٧ ٪ صفحة	—

وبذلك يكون . عدد الموضوعات الاعلانية ٥ موضوعات وعدد الموضوعات العامة ٤ موضوعات . وتتفاوت مساحات التعليق على موضوع الغلاف ففى غنب ١١ موضوعات الاعلانية يتراوح التعليق بين ٧ ٪ صفحة و ٢ صفحة تشيل اسم المستحضرات ومميزاتها أما فى الموضوعات العامة فهى تعالج كجزء من موضوعات المجلة لذلك تتراوح مساحتها بين ٣ صفحات و ٦ صفحات .

٢ - يتراوح عدد صفحات المجلة بين ٨٢ ، ٩٠ صفحة تخصص نسبة كبيرة منها للاعلانات المباشرة وتتراوح مساحتها بين  $\frac{1}{4}$  صفحة و ٢ صفحة ، او الاعلانات التحريرية التي تحرص المجلة على ان تنشرها داخل برواز اى مفصلة عن التحرير او الاعلانات التي تنشر في ابواب ثابتة بالمجلة وهى :

(١) مجلة الأناقة : باب دائم تتراوح مساحته بين ٤ : ٨ صفحة .

(ب) بيتك الجميل : باب شبه دائم وتبلغ ٢ صفحة .

(ج) مع خبرة التجويل : باب غير دائم وتبلغ مساحته بين ١ صفحة .

وقد كانت مساحة الاعلانات ومساحة الأبواب الثابتة في أعداد العينة وعددها ٩ أعداد كما يلي :

تاريخ العدد	مساحة لاعلانات عدد الصفحات	مساحة الأبواب الثابتة عدد الصفحات
٢ / ٢	٢٢	٤٧
٣ / ٢٢	$٢٩\frac{1}{4}$	$٣٠\frac{1}{4}$
٤ / ٢٦	$٣٦\frac{1}{4}$	٢٥
٥ / ٣١	$٣٠\frac{1}{4}$	٣٢
٦ / ١٤	٣٢	$٣٥\frac{1}{4}$
٦ / ٢١	$٣٤\frac{1}{4}$	$٣٤\frac{1}{4}$
٧ / ١٩	٢٠	٣٢
٨ / ١٦	١٦	$٢٧\frac{1}{4}$
٨ / ٣٠	١٤	$٣١\frac{1}{4}$

(\*) مع ملاحظة تداخل مساحة الاعلانات مع مساحة الأبواب الثابتة في الأبواب الثلاثة المذكورة سابقا .

٣ - من واقع تكرارات جداول الموضوعات العاية يظهر ما يلي :

١ - بالنسبة لعدد الموضوعات كان أكثرها عن الموضوعات الخفيفة  
- مثل : الأرقام القياسية في عالم المرأة . البحوث عن الذكاء . الزواج  
بالكمبيوتر . ( ٩ مرات ) وهى موضوعات شائعة في المجالات النسائية .  
تليها موضوعات الطفل مثل : متحف الطفل : مسرح الطفل ، تأثير الإعلام  
العنف على الأطفال ( ٧ مرات ) تتساوى معها الموضوعات الدينية مثل :  
المرأة في الاسلام والعلاقات الزوجية كما جاءت في الاسلام ( ٧ مرات ) والمجلة  
تولى اهتماما كبيرا بالناحية الدينية حتى في معالجتها لموضوعات اجتماعية  
كالزواج أو موضوعات سياسية كالدستور الكويتى ؛ كما يظهر اهتماما  
بأحوال المسلمين في الخارج تكررت ( ٣ مرات ) .

٢ - يليها من حيث عدد الموضوعات : الطريق الى وجدان السودان  
( ١ : ٥ مرات ) وهى تعكس الانتباه القومى للمجلة الذى يظهر في معالجتها  
للموضوعات المختلفة لذا فهى تهتم بنشر سلسلة موضوعات عن السودان  
من النواحي الاجتماعية والسياسية .

٣ - تكررت الموضوعات العلمية ( ٥ مرات ) التى تقدم معلومات  
مبسطة وان كانت مترجمة في معظم الأحيان الا أنها تحرص على تندية عقول  
وقدرات قارئاتها وعلى تقديم مادة علمية تفيد القراء من الرجال أيضا .

٤ - الموضوعات المحلية ( تكررت ٥ مرات ) مثل الدستور الكويتى -  
ارتفاع الأسعار بالكويت التعداد المحلى الأخير للسكان .

٥ - موضوعات : قانون الأحوال الشخصية . الموضوعات الفنية  
نماذج من المرأة العربية ، الموضوعات الأنثوية بلغ تكرار كل منها  
( ٤ مرات ) أى أنها نالت اهتماما متوسطاً من المجلة .

٦ - الموضوعات الأدبية ، نماذج من المرأة الغربية ، الزواج ،  
مؤتمر الأمم المتحدة في كوبنهاجن ، المسلمون في إنجلترا وأمريكا وأفريقيا ...  
بلغ تكرار كل منها ٣ مرات .

— أما الموضوعات التي لم تنل اهتماما كافيا ونشرت مرة واحدة  
نقط فهي :

عدم الانجاب • القضايا الاجتماعية مثل قضية الفقر الذي تعاني  
منه بعض المناطق في الخليج • مشاكل المواطنين مثل ارتفاع الأسعار •  
مشاكل الوافدين مثل مشاكلهم مع ادارة الجوازات وفي السكن ، عمل  
المرأة • المساواة بين المرأة و الرجل ، لقاءات نسائية .

### من ناحية الشكل :

(ب) بالنسبة للمساحة التي نشرت فيها الموضوعات من واقع جداول  
تكرارات الموضوعات العامة نلاحظ الآتي :

١ — تحتل موضوعات الطفل مركز المدايرة فتبلغ مساحتها ٢٨٪  
صفحة وهي في نفس الوقت تحتل المركز الثاني من حيث عدد الموضوعات  
مما يبرز اهتمام المجلة بالطفولة خاصة بالطفل الكويتي .

٢ — تأتي بعدها الموضوعات الخفيفة وتبلغ مساحتها ١٨٪ وهي  
أيضا تأتي في المركز الأول بالنسبة لعدد الموضوعات وهذا لا يعتبر  
مؤشرا عاما لاتجاه المجلة نحو الموضوعات الخفيفة ولكنه يرجع الى تعدد  
هذه الموضوعات وانتشارها في أعداد العينة موضع الدراسة مما  
جعل الموضوعات الخفيفة تتصدر القائمة .

٣ — ثم تأتي الموضوعات المحلية وموضوعات الأحوال الشخصية  
وتبلغ مساحتها ١٧ صفحة مثل الدستور الكويتي — تعداد سكان الكويت .

٤ — أخيرا تأتي الموضوعات الدينية وتبلغ مساحتها ١٥ صفحة وهي  
في نفس الوقت تحتل المركز الثاني من حيث عدد الموضوعات مما يعكس  
الموضوعات مما يعكس الاتجاه الاسلامي الواضح للمجلة .



## من ناحية الجمهور المستهدف :

### ( أ ) بالنسبة لجنس المحررين :

#### ١ - في الأبواب الثابتة :

١ - كانت معظم الأبواب غير موقعة وبلغ عددها ١٤ بابا منهم {  
أبواب دائمة و ٥ أبواب شبه بدائية و ٥ أبواب غير دائمة .. ويلاحظ أن  
طبيعة مضمون هذه الأبواب لا تحتم ضرورة ذكر اسم المحرر .

٢ - كان عدد المحررات المذكورة أسمائهن ٨ بحررات ويلاحظ أن  
نوعية الأبواب الثابتة التي تقوم بتحريرها محررات من النساء ذات طبيعة  
انثوية مثل « كيف تتعلمين فن الخياطة » و « من داخل وجدانها » و « حوار  
مع امرأة طيبة » .

٣ - بلغ عدد الكتاب من الرجال ٦ بالنسبة للأبواب الثابتة وبعض  
هذه الأبواب يشترك الجنسيان في تحريرها مثل « نوافذ مفتوحة »  
و « باتسلامهم » .

٤ - عدد الأبواب الثابتة ٢٦ بابا يوجد منهم ٢٤ بابا غير  
موقع بنسبة ٥٠٪ ، كما يوجد ٨ أبواب موقعة بأسماء نسائية بنسبة  
٣٥٪ وتوجد ٦ أبواب موقعة بأسماء رجال بنسبة ٢٥٪ تقريبا ، مع  
ملاحظة وجود بابين يشترك في تحريرهما محرران من الجنسين .

#### ٢ - وفي الموضوعات المتغيرة :

١ - يتفوق المحررون من الرجال فيبلغ عدد موضوعاتهم ٣٩  
موضوعا من ٨٥ موضوع هم اجمالي عدد الموضوعات في العينة .

٢ - يليها الموضوعات غير الموقعة ٣٢ موضوعا .

٣ - في النهاية تأتي الموضوعات الموقعة بأسماء نسائية ١٥ موضوعا .

وإذا وضعنا في اعتبارنا الصفة العمومية التي تتصف بها معظم مواد  
المجلة لرأينا أن الموضوعات العامة لا يشترط أن يحرقها محررون  
رجال أم نساء .

## (ب) بالنسبة لفئات الجمهور المستهدف :

### ١ - الأبواب الثابتة :

١ - تحظى ( نساء المدن ) بأهمية ملحوظة من قبل المجلة فتخصص لهما نسبة كبيرة من الأبواب على مستوى الحالة الاجتماعية : تحظى المتزوجات باهتمام أكبر ( ٢ باب ) بينما تحظى غير المتزوجات والمطلقات باهتمام متساو ( باب واحد ) ويأتى ذكرهن فى إحدى حلقات باب معين .

٢ - بالنسبة للتعليم والمهنة تحظى التعليمات بصفة عامة باهتمام كبير ( ٦ أبواب ) بنسبة ٢٥٪ دون توجيه اهتمام معين للطالبات أو للموظفات كل على حدة أما ربات البيوت فلا يوجد لهن إلا باب واحد هو « مطبخ اسرتى » وبقدم طرق صنع أصناف الطعام .

٣ - أما بالنسبة لنساء البادية فهن ينلن اهمالا فى معظم مواد المجلة وإذا وجه حديث للطالبات أو المتزوجات فيوجه بشكل عام دون تخصيص هذه الفئة من البادية .

٤ - بالنسبة لفئات الجمهور الأخرى ( رجال - شباب - عام ) فننادرا ما يخصص لها باب ثابت وإذا وجه الحديث للشباب فهو كابتن أو كزوج للمستقبل وإذا وجه للرجل فيوجه له كزوج أو كابتن .

٥ - معظم الأبواب الثابتة تخاطب اهتمامات عامة ( ١٣ بابا ) بنسبة ٥٠٪ .

٦ - وجه الحديث مرتين للمرأة القادرة ماديا من خلال الأبواب الاعلانية غالبا ، ومرتين للمرأة فى المدينة ومرتين للمرأة بصفة عامة ، ويرجع هذا الى ميل المجلة لصدى تخصيص فئة معينة من النساء بباب معين يخاطبها .

— يوجد باب للأطفال وهو « نادى العصفير » هذا عدا الموضوعات العامة التى تعالج قضاياها .

## ٢ - وفي الموضوعات المتفيرة :

- ١ - نالت نساء المدن الاهتمام الأكبر بينما كانت نسبة الاهتمام بنساء الريف لا تذكر .
- ٢ - بالنسبة للحالة الاجتماعية ووجهت معظم الموضوعات الى المتزوجات ( ٢٤ موضوعا ) ، تليها المطلقات ( ٤ موضوعات ) عند الحديث عن قانون الأحوال الشخصية وعن النشوز كدفاع عن حقوق المطلقات .
- ٣ - أما غير المتزوجات فقد لاقين اقل اهتمام ( موضوعين فقط ) وبالنسبة للأرامل لم توجه لهن أية موضوعات .
- ٤ - من ناحية مستوى التعليم والمهنة : كان نصيب المتعلّمات ( ١٣ موضوعا ) .
- ٥ - وجه موضوع واحد لكل من الموظفات والعاملات عن تعديل قوانين عمل المرأة وطالب الموضوع بعودتها للبيت وحرمانها من العمل .
- ٦ - بالنسبة لغير المتعلّمات خصص موضوعان لربات البيوت عن الطبى وتربية الأطفال .

## ملاحظات أساسية :

- ١ - توجه مجلة أسرتى اهتماما خاصا للموضوعات الدينية فنتهم بأخبار المسلمين في الخارج وحتى في مجالتها للموضوعات الاجتماعية كالزواج والعلاقات المسالية بين الأزواج فهي تعالجها من خلال رؤية دينية .
- ٢ - تولي المجلة اهتماما خاصا بالأبوة والحمل والوضع فتقدم سلسلة موضوعات علمية بعنوان « على عتبة الأبوة » ( ١١ حلقة خلال الأعداد المتوفرة من المجلة ) .
- ٣ - رغم هذا الاهتمام بالحمل فهي لا تشجع كثرة الإنجاب ويظهر هذا في موضوعات مثل تنظيم الأسرة واختراع حبوب يتناولها الرجل لمنع

الحمل : كما يظهر في سلسلة مقالات بعنوان «الخروج من كابوس عدم الانجاب » تظهر فيه الجانب الإيجابي من حياة العطاء الذين لم ينجبوا ومساوى: الانكسار من الأولاد .

٤ - بتواكب اهتمامها بالطفولة مع اهتمامها بالأمومة فهي تشجع تكوين أسرة متماسكة متمسكة بدينها أطفالها اصحاء يستطيعون خدمة الوطن لذلك فهي تخصص بابا خاصا للأطفال « نادى العصافير » الى جانب الموضوعات العامة التي تعالج قضاياهم ويهم « نادى العصافير » بتنمية القدرات العقلية للطفل بالمسابقات ودفعه لمراسلة المجلة وتنمية الذوق الفني بتلوين الصور كما تنهى احساسه بوطنه من خلال جولات سياحية في الكويت وتنمى احساسه بقرينته العربية من خلال الحديث عن بعض البلاد العربية .

٥ - تتشابه بعض أبواب المجلة مثل : « من هنا وهناك » و « نوافذ مفتوحة » و « كلام للكبار » و « المرأة خارج الحدود » فمعظمها أخبار متنوعة أو تحقيقات من الخارج .

ومثل « همسة » و « لكم مع تحيات » فالضمون متشابه مع اختلاف طفيف فكل منها يعتمد على التقدير الاجتماعي ولكن « همسة » يعتمد على المناقشة الجسدية المدعمة بالاحصاءات بينما يعتمد « لكم مع تحيات » على الأسلوب الساخر المختصر .

٦ - تخاطب بعض موضوعات المجلة المرأة من خلال عقلها وتعمل على تنمية ثقافتها فمثلا تدعو للعناية بالجلد لأنه خط الدفاع الأول في الجسم وليس لأنه الجزء الظاهر للآخرين مع وجود موضوعات أخرى تخاطبها كالثقافة في المقام الأول مثل الأزياء - الطهي - عمليات التجميل - الرجيم ... الخ .

٧ - قضية الصداقة بين الرجل والمرأة والمساواة تلقى اهتماما من القراء وتتراوح آراؤهم بين التأييد والمعارضة وتنتشر في الباب المخصص لرسائل القراء « بأقلامهم » .

٨ - لا توجه المجلة اهتماما خاصا للمرأة في البادية ويذهب اهتمامها الى نساء المدينة فقط .

٩ - تعارض المجلة عمل المرأة وتدعو لعودتها الى المنزل بالرغم من انها تنشر موضوعات اخرى تقدم نماذج ناجحة للمرأة العاملة في ميادين مختلفة . وكذلك بالنسبة للمساواة ففي تشجع قوامة الرجل على المرأة وتستند في كلا الموقفين الى اسانيد دينية واجتماعية في الغالب فمثلا نشرت المجلة موضوعا عن تعديل قوانين عمل المرأة طالب بعودتها الى البيت ومنعها من العمل بحجة حاجة البيت والطفل الى جهودها . . . . . وهي في نفس الوقت تنشر احاديث المرأة العاملة الناجحة في الصحافة او التدريس أو لعمل الاجتماعى .

١٠ - القوالب الصحفية المستخدمة غير محددة تحديدا علميا دقيقا فاحيانا ينشر حديث معين وقد كتب فوقه « تحقيق أجراه . . . » .

١١ موضوعات الغفلة معظمها اعلانية . كما توجد بعض الاعلانات التحريرية محاطة باطار يميزها .

١٢ - تهتم المجلة بالدول العربية خاصة السودان فقد نشرت سلسلة موضوعات عن السودان من كل الجوانب وعن المرأة السودانية .

١٣ - تبدو المجلة اهتماما بالمرأة الاوربية كنموذج للمرأة العاملة كما تروج للأزياء والأثاثات الاوربية لأنها عصرية .

١٤ - يلاحظ ان جزءا كبير من المواد المنشورة مترجم وفي اغلب الأحيان لا يذكر مصدره .

١٥ - تلقى المرأة العربية بعض الاهتمام من المجلة خاصة المرأة العراقية والفلسطينية .

١٦ - تهتم المجلة بتقديم نموذج للقول « وراء كل عظيم امرأة » لكن دائما عربية وتقتصر على زوجات الزعماء .

١٧ - أصدرت المجلة أعدادا خاصة بمناسبة عيد الأسرة وبمناسبة العيد القومي للكويت كما اهتمت بزيادة كمية الموضوعات الدينية خلال شهر رمضان .

١٨ - تبدي المجلة اهتماما خاصا بقانون الاحوال الشخصية وبحقوق المطلقات وتبدي اهتماما بمشاكل النواكسين بمثل ما تهتم بمشاكل المواطنين .

١٩ - تطبع المجلة طباعة فاخرة وتهتم بالصورة وتخرج في شكل جيد وأغلب موضوعاتها مصحوبة بصورة .

## جريدة الوطن الكويتية :

أهم القضايا الخاصة بالمرأة التي عالجتها جريدة الوطن الكويتية :

### أولا - القضايا الاجتماعية :

- ١ - جريدة المرأة .
- ٢ - عمل المرأة في الصحافة .
- ٣ - العادات التراثية السيئة ( الأوكازيونات ) .
- ٤ - الزواج . .
- ٥ - تربية الطفل .
- ٦ - الطلاق .
- ٧ - جمعية المعوقين .
- ٨ - تولى المرأة المناصب القيادية .
- ٩ - الأدبية النسائية .
- ١٠ - العلاقات الزوجية .
- ١١ - الرضاعة .
- ١٢ - فراغ الشباب .
- ١٣ - نظرة المجتمع للمرأة .

### ثانيا - القضايا الدينية :

- ١ - حقوق المرأة في الاسلام .
- ٢ - أثر المرأة المسلمة في بناء المجتمعات .
- ٣ - مكانة الأم في الاسلام .

### ثالثا - القضايا السياسية :

- ١ - حق الترشيح والانتخابات للمرأة الكويتية .
- ٢ - تعديل قانون الانتخاب .

### رابعا - القضايا الثقافية :

- ١ - صورة المرأة في الثقافة والفنون والاعلام .
- ٢ - علاقة ثقافة المرأة بزواجها .

— ٢٠٩ —

( م ١٤ — الصحافة العربية )

## خامسا - قضايا أخرى :

- ١ - المرأة في حب المثني .
- ٢ - عرض أزياء .

## المؤشرات الوصفية :

١ - لا تخصص جريدة الوطن في أعدادها العادية ركنا خاصا للمرأة ولكن تخصص صفحتين ٣ ، ٤ للمجتمع وتنتشر فيه أخبار سيدات المجتمع وصورهن ويوضع لبعضها عناوين غريبة مثل « مغادرون - قادمون » الأخبار كما ينشر عمود ثابت « شيء اجتماعي » في العمود الأخير أعلى الصفحة ويخصص للنقد الاجتماعي بصفة عامة وليس لشئون المرأة فقط وتتبادل كتابته مجموعة من المحررات .

مع ملاحظة ان الصفحتين المخصصتين للمجتمع نادرا ما تنشرنا كالمبتين بل تحتويان على اعلانات وموضوعات خفيفة .

٢ - أحيانا تنشر صفحة المجتمع موضوعات للمرأة بصفة غير منتظمة وأحيانا تنشر صوراً من بعض عروض الأزياء .

٣ - تخصص الصحيفة صفحة كاملة في الصفحات الأخيرة للطفل بعنوان « عصفير الوطن » وينشر بعض المعلومات العلمية المصورة وصور للأطفال ومسابقات للكلمات المتقاطعة . وتهتم بتنبيه القدرات العقلية للطفل .

٤ - في العدد الأسبوعي من الجريدة ( الهدف ) توجد صنفتان للاجتماعيات لا تختلفان عن مضمون الصفحتين في أي عدد آخر ، أما في الملحق المصاحب له فتوجد صفحة كاملة للمرأة وأخرى للمجتمع . وتنضم صفحة المرأة أزياء وديكورا من الغرب وعمودا في أعلى الصفحة بعنوان ( كلية ) يخص للقضايا الاجتماعية .

٥ - في ملحق الهدف ينشر أحيانا باب أسبوعي في شكل قصص بعنوان « مذكرات زوج طالما فكر بالطلاق وأسبابه » .



٦ - بمناسبة حلول شهر رمضان كثرت المواد التي تعالج مكانة المرأة في الاسلام في اطار الموضوعات الدينية .

٧ - تخصص الصفحة الأخيرة للاخبار المصورة للفناتين العالمين ونجوم المجتمع الأوروبى وأكثرهم من السيدات مع صور من بعض المحلات الغربية وهى تروج لمفاهيم غريبة وتظهر المرأة العربية في صورة محببة .

٨ - تخصص صفحة كاملة من عدد الاثنين من كل أسبوع للشباب بعنوان « الجيل الجديد » تنشر أحيانا أخبارا وتحقيقات عن الطالبات مثل رفض الطالبات العربيات اللاتى درسن في جامعة بيروت أن يعدن الى بلادهن بعد التخرج .

### النتائج الأولية :

١ - معظم القضايا التى تناولتها جريدة الوطن - اجتماعية في المقام الأول مثل حرية المرأة ، الزواج ، فراغ الشباب ، الطلاق ، الرضاعة ، نظرة المجتمع للمرأة ... الخ ( ١٣ قضية ) تليها الموضوعات الدينية ( ٣ قضايا ) وتركز على صورة المرأة في الاسلام ، تأتى بعدها الموضوعات السياسية مثل حق الترشيح والانتخابات للمرة الكويتية ( قضيتين ) ، ثم تأتى القضايا الثقافية مثل صورة المرأة في وسائل الاعلام وثقافة المرأة ( قضيتين ) ، وهناك قضايا أخرى متنوعة مثل : المرأة في شعر المثبى ، عروض الزيناء .

٢ - بمراجعة اعداد العينة ( ٢١ عددا ) لوحظ أن عدد الأعداد التى لم تنشر موضوعات المرأة ٧ اعداد أى ثلث العدد بنسبة ٣٣٪ تقريبا .

٣ - من واقع جداول التكرارات يظهر لنا ما يأتى :  
بالنسبة لفئات المضمون :

( ١ ) عدد القضايا الرئيسية ( ٢٧ قضية ) :

- احتلت قضية الزواج المكانة الأولى بين الموضوعات ( ٣ موضوعات )

عليها موضوعات : تحرير المرأة ، تربية الطفل ، ونظرة المجتمع الى المرأة  
( وتكررت كل منها مرتين )

#### (ب) بالنسبة لتوعية القادة الاعلامية :

في المكان الأول نجد الرأي ( ١٧ موضوع ) يليه الحديث ( ٦  
موضوعات ) ثم التحقيق ( ٣ موضوعات ) وأخيراً يأتي الخبر ( خبران فقط ) ،  
ويرجع الاهتمام بقالب الرأي الى أنه من أنسب القوالب لمعالجة قضايا  
المرأة خاصة وان الجريدة لا تولى اهتماماً لأخبار المرأة الا ما ينشر منها  
في صفحة الاجتماعيات .

— هذا وقد ساد قالب الرأي في الموضوعات الاجتماعية ( ١١  
موضوع ) وكذلك بالنسبة للموضوعات الدينية ( موضوعان ) وللموضوعات  
السياسية ( موضوعان ) وللقضايا الثقافية ( واحد من الموضوعين الثقافيين ) ،  
وكذلك بالنسبة للقضايا الأخرى .

#### (ج) بالنسبة لاتجاه المادة :

غلب عليها الاتجاه المؤيد لحقوق المرأة وحريتها ( ١١ موضوعاً ) .

**قضايا المرأة في صحف الامارات العربية المتحدة وتتضمن :**

- |         |                          |
|---------|--------------------------|
| الشارقة | ١ - مجلة الأزمنة العربية |
| أبو ظبي | ٢ - جريدة الاتحاد        |
| أبو ظبي | ٣ - مجلة زهرة الخليج     |

## ٢ - مجلة الأزمنة العربية :

أهم القضايا التي طرحتها مجلة الأزمنة العربية حول المرأة في الإمارات خلال عام ١٩٨٠ .

### أولا - القضايا الاجتماعية :

- ١ - تحرير المرأة ( المساواة ) .
- ٢ - عمل المرأة وتعليمها .
- ٣ - الزواج .. خاصة زواج المواطنين من الأجنبيات والمغتالة في المهور .
- ٤ - صداقة الرجل والمرأة .
- ٥ - انحراف الشباب ( أخلاق الفتاة ) .
- ٦ - العلاقة بين الآباء والأبناء .
- ٧ - مظهر المرأة الخليجية وتقليدها للأروبيات ( الحجاب ) .
- ٨ - الجمعيات النسائية في الإمارات .
- ٩ - الطلاق - القتل - الجنسية - بناء دور الأيتام ( بصورة عارضية ) .
- ١٠ - مراكز التنمية الاجتماعية والحاجة الى مشروعات الأمر المنتجة .
- ١١ - أخلاقيات الفتاة وسلوكياتها .
- ١٢ - انتشار الجريمة في الإمارات ( الدعارة - الاغتصاب - الشذوذ ) جرائم متعلقة بالمرأة .
- ١٣ - نماذج من المرأة العربية مثل المرأة اليمنية والمرأة المغربية .
- ١٤ - تكريم النساء في الاسلام ونماذج من المرأة المسلمة وقضايا الصداق والزواج في الاسلام .
- ١٥ - دور الحضارة .
- ١٦ - منع الحبل .
- ١٧ - الاختلاط .
- ١٨ - ترشيد الاستهلاك ( الأوكازيونات ) .
- ١٩ - دخول المرأة مجالات عمل جديدة ( الشرطيات )

## ثانياً - القضايا الثقافية :

- ١ - دور المرأة المثقفة في المجتمع .
- ٢ - الجانب الثقافي من أنشطة الجمعيات النسائية .
- ٣ - أحجام الجمعيات عن المشاركة في أنشطة الجمعيات النسائية .
- ٤ - الصحافة النسائية ودورها في المجتمع .
- ٥ - اشراك المرأة في المجالس البلدية والمجلس الوطني .
- ٦ - صورة المرأة في وسائل الاعلام .
- ٧ - رأى بعض الأدباء في المرأة الخليجية .
- ٨ - باب حل المشكلات العاطفية في الصحف .

## ثالثاً - القضايا السياسية :

- ١ - اشتغال المرأة بالسياسة ( أثناء الحديث عن أنشطة الجمعيات النسائية ) .

- ٢ - اشراك المرأة في مجالس البلديات والمجلس الوطني .
  - ٣ - حق المرأة في الترشيح والتصويت في الانتخابات .
- وهكذا نرى أن معظم القضايا الخاصة بالمرأة قضايا اجتماعية .

## النتائج الأولية :

١ — يلاحظ أن موضوعات المرأة لا تقدم منفصلة عن الموضوعات العامة ولا يوجد باب منفصل لها إلا باب « الصوت الآخر » المخصص لرسائل القراء وردودها التي تمس موضوعات المرأة ومعظم الرسائل التي ينشرها بقلم قارئات .

٢ — معظم الموضوعات المطروحة اجتماعية في المقام الأول ويتصدرها قضية تحرير المرأة والتعليم والعمل والزواج والأخلاق تليها الموضوعات الثقافية مثل دور المرأة المثقفة في المجتمع وأخيرا تأتي الموضوعات السياسية مثل مشاركة المرأة في المجالس البلدية .

٣ — تقبل المرأة في الخليج على المشاركة في الصحافة سواء بالعمل في المجلة ( ونسبة كبيرة من الموضوعات موقعة بأسماء محررات وتنسم هذه الموضوعات بالجرأة والالتزام بخط اجتماعي متقدم ) كما تقبل القارئات على ابداء رأيهن في المسائل التي تطرحها المجلة .

٤ — تنسم معظم كتابات الرجل عن المرأة بالتحفظ والرجعية ويطلب بعضهم بعودتها للمنزل ومنعها من التعليم بينما يبدي أقلية منهم اهتماما .  
بقضايا المرأة ويناقشونها بموضوعية وتفهم .

## من الناحية الاعلامية :

١ — بالنسبة لنوعية المسادة الاعلامية يغلب عليها قالب الرأي وقد يرجع هذا لاستعانة المجلة برسائل القراء عند الحديث عن قضايا المرأة ويغلب على هذه الآراء استخدام أسلوب السرد أو الاستشهاد .

٢ — يقل استخدام الصور في موضوعات المرأة فقد يرجع هذا لغلبة جانب الرأي ولكنها تنشر مصاحبة للتحقيقات النسائية وكلها بلا استثناء صور موضوعية وليست شخصية .

٣ — يغلب على اتجاه المواد الاعلامية المنشورة عن المرأة التأييد لحق المرأة في العمل والمشاركة الاجتماعية والسياسية مما يثير ردود

فعل تمثل التقيض أى المعارضة لهذه الاتجاهات ويقل ظهور التوازن  
أو الحيسادة ٣٦

٤ - الجمهور المستهدف غير واضح فى بعض المواد الاعلامية ٦ وقد  
يرجع هذا الى أن موضوعات المرأة تطرح كموضوع علم وإن كان معظمها  
يوجه الى الطالبات وربت البيوت ) .

هـ - يلاحظ أن الموضوعات الموجهة للمرأة بمخاطبة العقل وتنمية  
القدرات الفكرية للقارئات ولا تخاطب الغرائز أو تخاطب المرأة كأنفى كما  
ظهر فى معظم الصحف الأخرى خاصة المجلات للنسائية كما تتسم كتابات  
المرأة عن نفسها بالموضوعية وغالباً ما تستند الى الاستشهاد بالقرآن  
ولتأكيد حقها فى التعليم والعمل ٣٧

## جريدة الاتحاد :

### أهم القضايا التي ناقشتها جريدة الاتحاد :

- ١ - تحرير المرأة .
- ٢ - مهنة التمريض .
- ٣ - تحسين أوضاع المرأة العاملة بالبحرين .
- ٤ - الطلاق .
- ٥ - تربية الأطفال .
- ٦ - الاسلام حجاب المرأة ( أخلاقيا ) .
- ٧ - عمل المرأة .
- ٨ - الزواج .
- ٩ - نموذج لأسرة مواطنة .
- ١٠ - فصول مسائية للسيدات .
- وكل القضايا الاجتماعية .

### النتائج الاستطلاعية :

١ - لا تخصص الجريدة ركنا منفردا للمرأة وللجتمع وانما تأتي موضوعاتها ضمن الموضوعات العامة .

٢ - يخصص العدد الأسبوعي « الاتحاد الأسبوعي » صفحة كاملة للأسرة بعنوان « الأسرة السعيدة » نموذج من المرأة العاملة ونصائح للمرأة رسائل القارئات ورد المحررة عليها ، ورأى لاحدى الشخصيات العامة في المرأة ونصائح لها ، كما تقدم مواد عن الطهى والاستشارات الطبية والتنفيذية والأزياء .

٣ - كانت جميع القضايا التي تمس المرأة التي عالجتها الجريدة خلال فترة الدراسة قضايا اجتماعية .

٤ - تحتل قضايا : الزواج وغلاء المهور والطلاق اهتماما خاصا في الموضوعات التي تقدمها الجريدة . . وهى من القضايا الاجتماعية التي تشغل صحف الخليج بصفة عامة .



## مجلة زهرة الخليج :

ونظرا لعدم كفاية الأعداد نكتفى بالغناء نظرة استطلاعية في الأعداد المتوفرة لحصر أهم الأبواب الثابتة والموضوعات المتغيرة .

## الأبواب الثابتة :

- ١ - **وتحياتي إليك :**  
كلمة رئيسة التحرير حول موضوع اجتماعي غالبا مساحتها ( ١ صفحة ) .
- ٢ - **مشكلتك لها حل :**  
مشاكل عاطفية والرد عليها ( ٥ صفحات ) .
- ٣ - **منك إليك :**  
الانتاج الأدبي للقراء ومعلومات عامة ( صفحتان ) .
- ٤ - **من هواة الصحافة :**  
موضوعات يكتبها هواة الصحافة من القراء ( صفحتان ) .
- ٥ - **دليل الى فن التفصيل والخياطة :**  
دروس للخياطة تنشر في حلقات ( صفحتان ) .
- ٦ - **أزياء :**  
موديلات غربية وصورة ( صفحتان ) .
- ٧ - **نيكسور :**  
صور لبعض الأثاثات العصرية ( صفحتان ) .
- ٨ - **من عيانتك الخاصة :**  
موضوعات طبية واستشارات مزودة بصور ورسوم ( صفحتان ) .
- ٩ - **مائدة الأسبوع :**  
طريقة صنع بعض أصناف الطعام مع الصور الملونة .. لا تكرر من استخدام الأنماط الغربية ( صفحتان ) .

- ١٠ - فمن :  
حديث مع إحدى المثلثات غنى وشخصي ( صفحتان ) .
- ١١ - نافذة على الثقافة :  
عرض لكتاب معين ( صفحتان ) .
- ١٢ - في الطريق اليك :  
قصة فيلم تنتج حاليا مع بعض الصور ( ٤ صفحات ) .
- ١٣ - اطلبوا العلم :  
معلومات علمية طريفة ( ١ صفحة ) .
- ١٤ - المرأة المسلمة :  
موضوعات دينية للمرأة ( ٣ ١/٢ صفحة ) .
- ١٥ - من هنا وهناك :  
لقطات مصورة وأخبار المجتمع ( ٤ صفحات ) .
- ١٦ - من خارج الحدود :  
لقطات مصورة للمرأة في الخارج ( صفحتان ) .
- ١٧ - تسالي :  
مسابقات الكلمات المتقاطعة ومسابقات أخرى ( ١ ١/٢ صفحة ) .
- ١٨ - من آدم لحواء ومن حواء لآدم :  
ماذا يقول كل الجنس للجنس الآخر .. وبماذا يرد عليه تنشر في  
شكل رسالتين ( ١/٢ صفحة ) .
- ١٩ - لقاء مع الحظ :  
تنبؤات الفلكيين ( ١ صفحة ) .
- ٢٠ - صفحة الرأي والفكرة :  
آراء القراء ( صفحتان ) .

## ٢١ - خواطر انسلتة :

احدى القارئات تكتب خواطرها وامانيها ( صفحنان ) .

## ٢٢ - ملامح امرأة عاملة :

لقاء مع احدى العاملات وآرائها في المجتمع ( ١/٢ صفحة ) .

## ٢٣ - يوميات على الطريق :

احد المواقف اليومية لاحدى السيدات العاملات ( ١/٢ صفحة ) .

## ٢٤ - واسألوا البحرين :

بعض التجارب في الأعمال المنزلية ( ١ صفحة ) .

## \* الموضوعات المتفرقة :

### أولا - الموضوعات الاجتماعية :

- ١ - العادات الثرائية عبر السنين .
- ٢ - غلاء المهور .
- ٣ - تعليم المرأة .
- ٤ - مشاكل الطالبات في المدارس .
- ٥ - للجان الاجتماعية في الجمعيات النسائية .

### ثانيا - الموضوعات القومية :

- ١ - رسالة الكويت : معاهد المعوقين والصم والبكم والمكفوفين .
- ٢ - رسالة البحرين : الحركة النسائية في البحرين - دوافع المرأة البحرينية .

### ثالثا - الموضوعات الخفيفة :

- ١ - طريقة طريفة لحمل الطفل .
- ٢ - علاقة الفاكهة بالجمال .
- ٣ - ازياء قديمة وطريفة .
- ٤ - مسابقات الشطرنج في الامارات .

٥ - صورة وكلمة : صورة طفل جميل وكلمة عن أهمية التغذية للطفل .

٦ - هوايات الأسرة والاستفادة من بقايا المنزل .

٧ - قصة مترجمة . أ

٨ - علم قراءة الكف .

#### ملاحظات عامة حول المجلة :

١ - لا تختلف عن معظم المجلات النسائية العربية في اهتمامها بالأزياء والطهي والتفصيل والقصص والتسلية والفن وتربية الطفل ... الخ .

٢ - أغلب موضوعاتها موجهة للمرأة المتعلمة .

٣ - بعض الأبواب الثابتة مضمونها متشابهة .. وكان من الممكن ضغطها في عدد أقل من الأبواب مثل « منك واليك » و « صفحة الرأي والفكر » وكذلك « من خارج الحدود » و « من هنا وهناك » .

٤ - الاعلانات نادرة في هذه المجلة وهي ظاهرة ملفته للنظر بالنسبة للمجلات النسائية .

٥ - عدد المحررات أكبر من عدد المحررين من الرجال .

٦ - الموضوعات المتغيرة وموجهة للمرأة في الغالب وليست عامة .

## الصحافة البحرينية وقضايا المرأة

استمرت الدراسة الاستطلاعية لمجلى المواقف وتبحرين من خلال الأعداد المتفرقة خلال فترة الدراسة وهي سنة ١٩٨٠ عن الملاحظات التالية :

١ - تهتم مجلة المواقف بالشئون المحلية في الأساس تليها الشئون العلمية ولا تخصص مكانا منفردا للمرأة أو للجمعية أو للطفل . ويتوزع اهتمامها بقضايا المرأة ما بين صفحة الأدب وبريد المواقف أو صفحة الصحة .

٢ - تخصص مجلة البحرين مكانا منفصلا للأسرة والمجتمع من ٣ : ٤ صفحات في معظم الأعداد يحتوى على موضوعات عن المرأة والطفل والتسريحات والأزياء والطبى ومعلومات طريفة كما ينشر به أحيانا باب بعنوان : « أريد حلا » ويخصص للمشاكل العاطفية ورد المحررة عليها .

٣ - تخصص مجلة البحرين صفحة منفردة بعنوان « للصغار فقط » تنشر صوراً للأصدقاء وتنتهى بالمولود الجديد .. بدون تقديم معلومات أو مسابقات للأطفال .

٤ - يلاحظ أن مجلة البحرين تبدي اهتمامها بالأسرة والطفل أكثر من مجلة المواقف وفي موضوعات الأسرة تركز المجلة على الطفل كأهم عضو في الأسرة وتعتنى بتقديم معلومات علمية صحيحة عن أسس تربيتهم ودور الأسرة والمدرسة فيها .

## نتائج اللقاءات مع الفتيات الخليجيات في القاهرة

لقد تم اجراء عدة لقاءات مع عدد من الطالبات الخليجيات اللاتي يدرسن بالجامعات المصرية حيث اجريت عدة مناقشات حول اوضاع المرأة الخليجية ومشكلاتها الاجتماعية في المرحلة الراهنة وذلك بهدف اجراء المقارنة بين صورة المرأة الخليجية كما نعرضها الصحف وبين الواقع الفعلى الذى تم استخلاصه من هذه اللقاءات .

ويمكن تلخيص نتائج هذه المناقشات فى النقاط التالية :

١ - الحصار الاجتماعى المضروب حول المرأة العربية بصفة عامة نتيجة للتمسك الشديد بالتعاليم الدينية والنظر الى المرأة كائناتى مكانها البيت .

٢ - حرمان بعض الفتيات من التعليم وإن كانت هذه المشكلة قد خفت حداثتها فى السنوات الأخيرة فسمح للفتاة بالتعليم حتى الجامعة وأحيانا تتعلم بالخارج . . وظل الحصار مفروض على فتاة البادية فى بعض الأسر التى لم يتم وعيها بدرجة كافية .

٣ - التبعية الاقتصادية للرجل : فالوصول الى أعلى درجات التعليم لا يعنى السماح للفتاة بالعمل وهناك مجالات محظور عمل المرأة بها كالعمل الدبلوماسى مثلا وينحصر العمل فى حقل التربية والتعليم أو المستشفيات أو وزارة الشؤون الاجتماعية ٩٠٪ من النساء العاملات يعملن بحقل التدريس .

٤ - انعدام المشاركة السياسية وتخلف درجة المشاركة المسموح بها للمرأة فى دول الخليج العربى نهبى أما محرومة من حقوقها السياسية كحق الترشيح والانتخاب أو انها منحت هذا الحق ولكن انخفاض درجة الوعى الذى وصلت اليه المرأة يحول دون ذلك .

٥ - حرمان الفتاة من حق اختيار شريك حياتها .

أما عن المشكلات المتعلقة بواقع المرأة الخليجية خصوصا فى مرحلة ما بعد اكتشاف النفط ( عينة طالبات الامارات ) فيمكن تلخيصها على النحو التالى :

١ - الترف : نتيجة لاكتشاف البترول وارتفاع مستوى المعيشة في دولة الامارات أصبح الترف سمة مميزة للشريحة العليا في المجتمع وبالتالي فكل سبل الرفاهية توفرت للمرأة في الامارات ونتج عن ذلك تنفس العلاقات داخل الأسرة .. فالعلاقة بين الطفل وامه أصبحت اقل تماسكا عن ذي قبل نتيجة وجود الخادمة والمربية من اصل اسوي التي تقضى للطفل حاجاته وتقلل من اعتماده على أمه ؛ وبالتالي يتشرب الأطفال عادات وطباع غير محلية تؤثر في سلوكه . والدليل على ذلك أن بعض الجرائم ارتكبتها أطفال بقريش من خدمهم الآسيويين . وينتج عن الترف كبشكلة اساسية عدد من المشاكل الفرعية .

٢ - الفراغ : نتيجة لتوفر وسائل الرفاهية للمرأة وحرمانها من حق التعليم وإن حصلت عليه منعت من العمل ونتيجة لقيام أفراد آخرين بتجاوز الأعمال التقليدية التي تشمل أعمال - المنزل وتربية الأطفال ولعدم وجود مؤسسات اجتماعية تستوعب هذا الفراغ وتشغله أدى فراغ الزوجات وانشغال الأزواج الى انفصال فكري بينهما .

٣ - وكأحدى نتائج الترف والفراغ أصبحت المرأة في الامارات غير قادرة وغير مستعدة لبذل أى مجهود عقلى أو حركى لأنها اعتادت على الراحة وبالتالي قل نشاطها في الجمعيات النسائية وهى المؤسسات الاجتماعية الوحيدة التى تمارس المرأة نشاطها من خلالها . كما عجزت هذه الجمعيات عن استقطاب اهتمام الطالبات وخريجات الجامعة للمشاركة في الأنشطة والتنبيه ومحو الأمية ويرجع هذا الى ضعف الكوادر الادارية وعدم وجود أنشطة رياضية أو ثقافية على مستوى يجذب الطالبات .. فمعظم هذه الجمعيات ترأسها زوجات المشايخ وبالتالي لا تلقى اقبالا من المرأة العادية باستثناء جمعية دى التى ترأسها سيدة عادية لذلك فقد نجحت فى جذب المرأة هناك .

ولكن الجمعيات النسائية بصفة عامة لم تنجح اعلاميا كتنجيمات نسائية حيث لا توجد لها برنامج محدد بالإضافة الى سلبية المثقفات وعدم مشاركتهن فى انشطتهن .. لكنها بدأت اخيرا فى ادخال عناصر شابة .

٤ - الزواج المبكر : ويكثر في المناطق المتخلفة الشرقية أو الجنوبية من الامارات حيث تزوج الفتاة في سن ١٠ أو ١٢ سنة وان كانت هذه الظاهرة بدأت في الانحسار بعد انتشار الوعي بين الأهالي .

٥ - المخفلة في المهور : كتقليد من تقاليد الزواج اعتادت العائلات الكبيرة ان تغالي في مهور بناتها فيضعون بذلك عقبة امام الشباب من المواطنين لذلك يلجأ الكثير منهم الى الزواج من الاجنبيات .

٦ - التحيزات العرقية : بعض المقيمين في الامارات ليسوا من أصل عربي ولكن من أصل فارسي لذلك فبعض العائلات الكبيرة تتمسك بزواج بناتها من عائلات أصلها عربي ولا يقبلون الزواج من الفرس .

٧ - المشاركة السياسية : مشاركة المرأة في السياسة منعقدة فلا يوجد برلمان في الامارات ولكن يوجد مجلس وطني ويختار أعضاؤه بالتعيين كما توجد مجالس بلدية ولم تشارك المرأة في أي من هذه المجالس .



## النتائج العامة للدراسة

أسفرت المؤشرات الاستطلاعية والتحليلات الجزئية لمضمون صفحات المرأة في كل من جريدتي الوطن الكويتية والاتحاد ( أبو ظبي ) وكل من مجلة أسرتي ( الكويت ) وزهرة الخليج ( أبو ظبي ) والمواقف والبحرين ( البحرين ) خلال عام ١٩٨٠ عن النتائج التالية :

١ - تقدم لنا الصحف الخليجية المرأة في مواقعها الاجتماعية التقليدية كزوجة وأم وربة بيت ثم كطالبة وأخرى كوظيفة . وقد أدى ذلك الى تركيزها على قضايا الزواج والطلاق وقوانين الأحوال الشخصية وحقوق المطلقات اكثر بما لا يقاس من الاهتمام بقضايا ومشكلات المرأة الخليجية في مواقع الانتاج والعمل والمشاركة السياسية والثقافية والاجتماعية .

٢ - تتخذ الصحف الخليجية التي خضعت للدراسة موقفا معاديا لعمل المرأة بل تحرص على المطالبة بضرورة عودة المرأة الى البيت ومنعها من العمل بحجة حاجة البيت والطفل الى جهودها اكثر من حاجة المجتمع لدورها العام . وتستند هذه الصحف في موقفها المعادى لعمل المرأة الى اساتيد دينية واجتماعية في الغالب وتبنى هذا الاتجاه مجلة أسرتي الكويتية . هذا بينما تركز مجلة الأزمنة العربية على قضايا التحرر الاجتماعي والانسانى للمرأة الخليجية وتبدي تشجيعا واضحا ومساندة لحق المرأة في العمل والمشاركة الاجتماعية والسياسية .

٣ - تتوجه الصحف الخليجية في مجملها الى نساء المدن المتعلسات بسواء ربات البيوت أم الموظفات والطالبات وتبدي تجاهلا واضحا ازاء قضايا ومشكلات نساء البادية اللاتي يشكلن اكثر القطاعات النسائية تظلفا وفقرا وأمية في منطقة الخليج .

٤ - تهتم المجلات النسائية في الخليج بالتركيز على النماذج الغربية للمرأة كما تروج للقيم الاستهلاكية الغربية من خلال المواد الاعلاية والاعلانات التي تنشرها عن الأزياء والمكياج والأثاثات الغربية كرمز للعصرية والتحضر .

٥ - يغلب الطابع الدينى على معالجة قضايا المرأة فى معظم الصحف والمجلات الخليجية ( مجلة أسمى ،جريدة الاتحاد ، الوطن جزئيا ) بينما يغلب الطابع العلمانى العصرى على معالجة الأزمنة العربية لقضايا المرأة هذا فى الوقت الذى تتميز ردود القراء فى نفس المجلة بالطابع الدينى .

٦ - تنفرد مجلة الأزمنة العربية بمعالجة قضايا المرأة كجزء من قضايا المجتمع كما تتميز بنشر وجهات النظر المختلفة المتعلقة بحقوق المرأة الخليجية وقضاياها وهومها اذ تضم بين صفحاتها آسء الآراء مناصرة لحرية المرأة وحقتها فى العمل والتحرر الاجتماعى وفى ذات الوقت تهتم بنشر ردود القراء وآرائهم التى تتضمن فى الغالب رؤية تقليدية محافظة بشأن قضايا المرأة .

٧ - رغم التقدم الاجتماعى والثقافى الذى أحرزته المرأة فى بعض دول الخليج وخوصا الكويت والبحرين ورغم ان الصحف الخليجية تتوجه أساسا الى القطاعات النسائية المتعلمة الا ان ذلك لا ينعكس على مضامين المواد الاعلامية الخاصة بالمرأة والتى يدور اغلبها حول المسائل والاهتمامات التقليدية ( الطهى- الأزياء - المكياج - تربية الأطفال ) .

وان كان ذلك لا يعنى عدم اهتمام الصحف الخليجية بالكتابة عن النماذج النابجة من النساء الخليجيات سواء فى مجال العمل او النشاط الاجتماعى ولكن بنسبة تقل كثيرا عن الصورة الفعلية للمرأة فى الخليج .

٨ - هناك اجباغ لدى الطالبات الخليجيات على احساسهن بالاغتراب ازاء ما تنشره الصحف والمجلات الخليجية عن المرأة ( مع بعض الاستثناءات الطيلة مثل مجلة الأزمنة العربية ) . اذ يرون انها تعكس أفكارا وثقافات وأفءة ولا تعكس القضايا الحقيقية التى تعاني منها غالبية النساء الخليجيات سواء ربات البيوت اللاتى ينتظرن من الصحافة ان تساعدهن على شغل أوقات فراغنهن بطريقة ايجابية تساعد على تنمية وتطوير قدراتهن العقلية والابداعية والاجتماعية كذلك الموظفات والطالبات اللاتى لا يجدن فى الصحف ادنى انعكاس أو اهتمام بجواهر القضايا والهجوم التى تصادفنهن فى هذه المرحلة الحرجة من التطور الاجتماعى لمنطقة الخليج ، اوينتظرن من الصحافة ان تفتح امامهن آفاق الثقافة الجادة

وترشدن الى كيفية الاسهام بفاعلية في تطوير وتنمية مجتمعاتهن من خلال عرض تجارب النساء والدور الذي قمن به في النهوض بمجتمعاتهن سواء في العالم المتقدم أو العالم النامي ، أو التركيز على الجوانب الايجابية في حياة النساء العاملات في العالم العربى ودول الخليج أيضا ، كذلك يطالبن بضرورة عرض قضية المرأة كجزء لا يتجزأ من قضايا المجتمع وتجنب الفصل التعمسى الذى يؤدى الى الوقوع فى اسار النظرة الجزئية لوضع المرأة ودورها الحقيقى فى تنمية وتطوير مجتمعا . مما يؤدى فى النهاية الى التفضيل والاساءة الى قضايا المرأة والمجتمع وذلك بالعمل على تكريس الأوضاع التقليدية المتخلفة بترسيخ القيم المعادية لنهوض المجتمع بنسائه ورجاله معا .

## مصدر للمؤلفنة

- ١ - مقدمة في الصحافة الأفريقية - القاهرة - دار الفكر العربي ( الطبعة الأولى ١٩٨٠ ، الطبعة الثانية ١٩٨٥ ) .
- ٢ - الصحافة الصهيونية في مصر ١٨٩٧ - ١٩٥٤ - القاهرة - دار النقاش الجديدة - ١٩٨٠ .
- ٣ - دراسات في الصحافة المصرية والعربية - القاهرة - العربي للنشر والتوزيع - ١٩٨١ .
- ٤ - مصر وفلسطين ( الطبعتان الأولى والثانية ) الكويت سلسلة عالم المعرفة - المجلس الوطني للثقافة ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ .
- ٥ - صورة أفريقيا ، الصحافة العربية - القاهرة - دار الفكر العربي ( الطبعة الثانية ) ١٩٨٥ .
- ٦ - الصحافة العربية في الجزائر ١٩٥٤ - ١٩٦٢ . القاهرة - معهد الدراسات العربية ( الطبعة الأولى ) ١٩٧٨ ( الطبعة الثانية ) الشركة الوطنية بالجزائر ١٩٨٧ .
- ٧ - تحليل المضمون في الدراسات الاعلامية ( بالاشتراك مع آخرين ) القاهرة - العربي للنشر والتوزيع - ١٩٨٣ .
- ٨ - قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث - الكويت - سلسلة عالم المعرفة - المجلس الوطني للثقافة والآداب - ١٩٨٤ .
- ٩ - إشكالية الاعلام التنموي في الوطن العربي - القاهرة - دار الفكر العربي - ١٩٨٥ .
- ١٠ - اسرائيل وأفريقيا ١٩٤٨ - ١٩٨٤ ( بالاشتراك مع حلمى شعراوى ) - القاهرة - دار الفكر العربي - ١٩٨٦ .
- ١١ - دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة - القاهرة - دار الفكر العربي - ١٩٨٦ .
- ١٢ - المدرسة الاشتراكية في الصحافة ( الحقبة الليبية ١٩٨٦ - ١٩٢٣ ) - القاهرة - دار الثقافة الجديدة ( الطبعة الثانية ) - ١٩٨٨ .

## الفهرس

### صفحة

المقدمة ... .. ٥

### القسم الأول — دراسات في الصحافة المصرية :

١ — الصحافة المصرية المعاصرة أداة تعبير أم آلية استقرار ... ١١

٢ — الصحافة المصرية والعدوان الثلاثي ١٩٥٦ ... .. ٨٧

### القسم الثاني — دراسات الصحافة العربية :

١ — الاعلام العربى وحقوق الانسان في الثمانينات ... .. ١١٢

٢ — حق الاتصال واشكالية الديموقراطية في الوطن العربى ... ١٤١

٣ — الراى العام العربى هل يمكن استطلاعه وقياسه ؟ ... .. ١٦٣

٤ — صورة المرأة الخليجية في الصحافة ... .. ١٨٥

رقم الايداع بدار الكتب القومية

١٩٨٩/٢٦٧٨

دار الاثماع للطباعة

١٤ شارع عبد الحميد — جنينة قاميش

السيدة زينب — القاهرة

ت : ٣٦٣٠٤٦٩



